



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «25» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لا عودة للوراء!

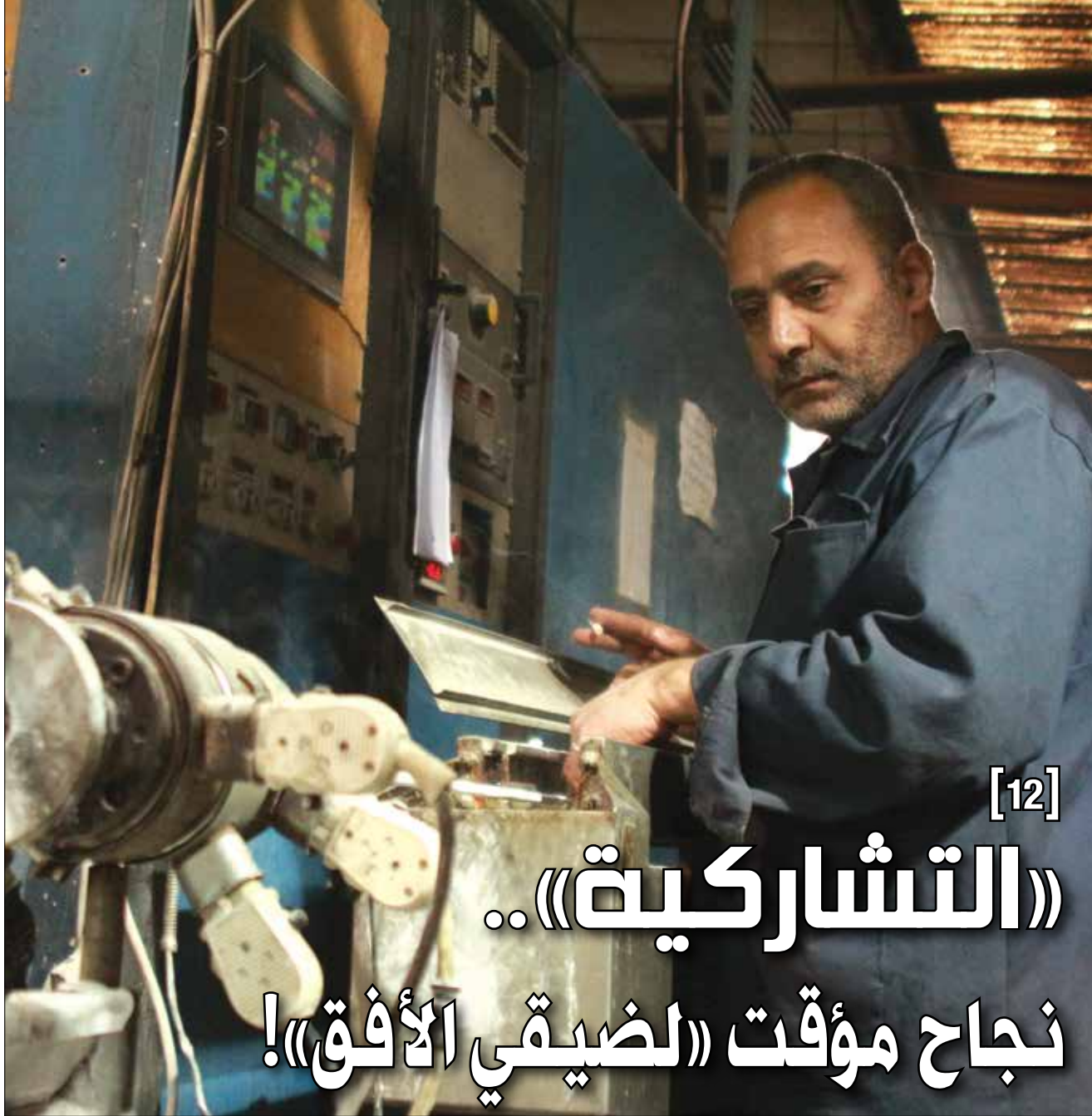
تسير عمليات التحضير للحل السياسي في سورية بشكل متصاعد، حيث أعلن المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا مؤخراً يوم 25 كانون الثاني لعام 2016، موعداً أولياً لبدء العملية التفاوضية السورية-السورية، في العاصمة السويسرية جنيف.

ومع هذا الإعلان يمكن القول أن الأطراف الدولية الراعية للحل السياسي وضعت القضايا المعيقة للحل السياسي على السكة الصحيحة لتأمين شروط البدء الجدي به. وليس خافياً أن أبرز هذه المعوقات هما ملفا الإرهاب وقوائمهم، وتشكيل وفد المعارضة، اللذين كانا معيدين على الطريقة الأمريكية، التي نسفت مؤتمر جنيف 2 عملياً.

وبعد عام ساخن ظهرت فيه بالملحوس معالم الميزان الدولي الجديد الذي ثبت تراجع الأمريكي وحلفائه مقابل تقدم الروس وحلفائهم، يمكن القول أن الاتجاه العام في ملف القائمة السوداء، أي الحرب على الإرهاب يميل أكثر إلى التعامل مع الإرهاب ليس بوصفه ملفاً أو شأنًا سورياً أو مساحة سورية فحسب، وإنما بوصفه حرباً يشنها معادو الفاشية على الفاشيين الجدد في مستوى مراكزهم العالمية وعلى مستوى أدواتهم الإقليمية، أي ضرب الرعاة الفعليين للفاشيين عملياً.

وعلى اعتبار أن ضرورات المعركة على «الفاشيين الجدد» تستدعي تقليص الدور السلبي لرعايتهم الإقليميين، ليس من المستغرب أن الحديث عن الحرب على الإرهاب بدأ سابقاً بتصنيف تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» على قوائم الإرهاب، وبات سيدخل في هذا التصنيف كل من يتعامل ويتعاون ويتحالف معهم، من أمثال «جيش الإسلام» وحركة «أحرار الشام»، إلى أن يثبت بموقفه وبسلوكه العملي عكس ذلك. والحال كذلك فإن الخلافات والمناورات التلاعبية من بعض الأطراف والتي رافقت اجتماعي «فيينا» و«الرياض» حول هذه النقطة بات أمراً مقضياً بالنسبة للقوى الدولية، وتحديداً للتي تريد الحل، لأن الإعلان عن الموافقة على الحل السياسي من تنظيمات مسلحة كالمذكورة أعلاه سيحول إلى خداع وذو الرمد في العيون، إذا لم يترافق بأفعال عملية تتمثل في مواجهة العسكرية مع «داعش والنصرة» وتنظيف البلاد منهما. الأمر الآخر المرتبط بسابقه هو موضوع تشكيل وفد المعارضة، حيث تنشي المؤشرات السياسية بإحداث تقدم في حل هذه المسألة، فلم يعد منطقياً بالنسبة لرعاة الحل السياسي أن يستخدم وفد المعارضة كمدخل لضرب الحل، والعودة مرة أخرى لمنطق الحلول العسكرية الصرفة. والواضح في هذا المجال أن تركيبة الوفد المعارض ستكون مرتكزة على أساسين: الأول هو بيان فيينا وقرار مجلس الأمن، والثاني هو ضمان الوصول إلى حل سياسي ينهي الكارثة الإنسانية ويفتح المجال للتغيير الحقيقي.

ومن هنا ليس من الصعب التنبؤ بأن وفد المعارضة المفاوض سيراغي في تشكيله تخفيض وزن القوى التي عملت طوال فترة الإخلال بمبادئ «وحدة الأراضي السورية» و«الحفاظ على مؤسسات الدولة» و«التأكيد على علمانية سورية» و«تبني الحل السياسي»، و«منع غير السوريين من التدخل بالحل» و«ضمان عدم التمييز بين السوريين على أساس طائفي أو ديني أو قومي» والتي أقرها بيان فيينا وثبتها قرار مجلس الأمن 2245، وهو ما يعني بالضرورة زيادة وزن وطروحات كل القوى المعارضة التي التزمت بهذه المبادئ، منذ بداية الأزمة، قولاً وفعلاً. كما أنه ووفقاً للأساس الثاني لتركيبة الوفد المعارض، فلا مجال إطلاقاً لأن يكون وفد المعارضة معد لنسف المفاوضات، أي أن منطق هيمنة طرف معارض على وفد المعارضة ودخوله التفاوض بعقلية «العسكرة أو التحاصص» هو أمر مفروض كلياً. إن شروط بدء الحل في سورية باتت واضحة المعالم، والخطا على المستوى الدولي تجاهها تزداد تسارعاً، والحل تم التأسيس له جيداً بفعل توافق دولي على مبادئ تمثل مصلحة السوريين، ولا مجال اليوم للعودة للوراء، ولا مجال لأن تكون سورية إلا جديدة تمثل المعالم الملموسة للوضع العالمي الذي يتراجع فيه الغرب نتيجة تفاقم الأزمة الرأسمالية وتقدم قطب الشعوب يومياً.



[12]

«التشاركية»..

نجاح مؤقت «لضيقي الأفق»!

شؤون عربية ودولية



من أزمة «العدالة والتنمية»
إلى حسابات الداخل الفلسطيني

16

شؤون اقتصادية



المضاربة نزولاً تحفة
أخرى لـ «المركزي»!

15

شؤون محلية



في سابقة:
صحن السلطة مهدد!

09

ملف «سورية 2015»



إطار الحل
دخل مرحلة الالعودة

05

عمال الغاز المسرّحين ظلماً؟



طرح في اجتماع المجلس العام الذي عقدته النقابات مؤخراً قضايا عمالية بوجود الحكومة، من أجل أن تجد لها حلاً تحافظ على حقوق العمال، ومنها: عودتهم إلى عملهم الذي صرفوا منه لأسباب مختلفة، والمادة 137 من قانون العاملين جاهزة بيد الحكومة، لكي تصدر فرامانات الصرف من العمل وكان لافتاً مما طرح في المجلس من قضايا عمالية، قضية عمال الغاز الـ 12 التي أصدرت الحكومة، قراراً بصرفهم من العمل تحت رقم 3219 تاريخ 19/11/2015 حيث جاء في نص القرار: بناءً على أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 وعلى المرسوم رقم 273/ تاريخ 27/8/2014 وعلى اقتراح اللجنة المشكلة وفقاً لأحكام المادة 137/ من القانون المنوه عنه بمحضرها رقم 13686/ تاريخ 7/10/2015 يقرر ما يلي: مادة 1/ يصرف من الخدمة العاملون لدى وزارة النفط والثروة المعدنية المذكورين أدناه.

■ عادل ياسين

« بمداخلته أمام الحكومة شارحاً واقع هؤلاء العمال، واضعاً تساؤلاً مهماً برسم الجهات الوصائية ومن بيده القرار، حيث قال: أرسلنا مذكرة حول صرف 12 عاملاً من عمال الغاز إلى وزير النفط، والاتحاد العام لنقابات العمال، دون أن نجد رداً من الحكومة ينصف هؤلاء العمال، وأشار في كلمته أمام الحكومة في المجلس، إلى أن هناك مدراء فاسدين، وقدمنا الوثائق والشهود على فسادهم ولكننا لم نسمع عن مدير فاسد صرف من الخدمة، ولم يحاسب مثلاً يحاسب العمال ويصرفون، وأضاف في سياق آخر مشيراً إلى أن هناك شركة نقل للقطاع الخاص تعطي ما يقارب نصف مليون لتر مازوت بدون دراسة لحاجتها، وحاجتها الفعلية 160 ألف لتر، وتساءل رئيس النقابة إلى أين تذهب بقية الكمية المعطاة إلى هذه الشركة.

مشاهدات حية عبر الوثائق تبين الظلم الواقع على عمال الغاز، وهذا الظلم أصاب الآلاف من العمال، تحت حجج ومبررات في النهاية تصيب أصحاب العاملين بأجر، لتزيد من معاناتهم التي تتعدد وجوهها، بينما أصحاب الفساد الكبير وذوي النفوذ والحظوة تكون مكافئتهم بمزيد من الدعم المادي والمعنوي!

مادة 2/ يوقف صرف المستحقات التقاعدية للموما إليهم في ضوء النتيجة القضائية.

هذا ما قالته الحكومة بخصوص العمال المصروفين دون أن تبين أسباب الصرف الحقيقية لهم والتي وضعتها المذكرة التي أرسلتها نقابة عمال النفط إلى وزير النفط، وإلى الاتحاد العام لنقابات العمال، حيث أشارت المذكرة إلى أن العمال قاموا بعملهم بكل وطنية وبأكمل وجه من خلال تأمينهم الغاز إلى المصافي وإلى وحدات الغاز، وهم من أخرجوا وأنقذوا وحدات الغاز الموجودة في عدرا تحت نيران المسلحين الإرهابيين وأخرجوا المعدات ووحدات الغاز العاملة حالياً، والموزعة في بعض المحافظات ووفروا مئات الملايين، وعرضوا أرواحهم للخطر بسبب القنص والأعمال العسكرية التي كانت دائرة في ذلك المكان، وأضافت المذكرة إلى أن العمال لم يتم تحويلهم أو التحقيق معهم مع أية جهة رقابية أو هيئة أو أية جهة أمنية.

وفي هذا السياق أضاف رئيس نقابة عمال النفط « علي مرعي

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



قانون التشاركية وحقوق العمال ؟

الحكومة العتيدة لا تتأخر جهداً من أجل التأكيد على تثبيت نهجها الليبرالي في المجالات جميعها عبر إصدار التشريعات ومشاريع القوانين والقرارات وتقديم التبريرات، مستفيدة من واقع الأزمة الوطنية، لتجعل الشعب السوري أمام خيار وحيد، ألا وهو خيارها فيما ترسمه من سياسات اقتصادية، وهو الخيار القابل للحياة من وجهة نظرها، طالما أن القلم الأخضر بيدها وتخط به ما يحقق مصلحة القلة القليلة المستولين على الثروة، والمتحكمين بطرق استثمارها، وإعادة إنتاج أرباحها مرة تلو الأخرى، وبقية الشعب الفقير المنهوبة ثروته يبرز تحت نير الفقر والجوع والعوز، لتتغنى الحكومة بمصائبه وتدعي بأنها تقدم الدعم « المعقلن » له.

الحكومة ومن خلال بعض وزرائها، قامت بقصف تمهيدي واسع عبر وسائل الإعلام، المختلفة وفي الاجتماعات واللقاءات النقابية، من أجل الترويج لقانون التشاركية باعتباره القانون الذي سيخرج الزير من البير، متحججة بالشماعة التي تعلق عليها دائماً أدائها عن تلبية حاجات الناس الضرورية، ألا وهي شناعة نقص الموارد وقتلتها بيد الحكومة، مما يجعلها تتجه إلى موارد أخرى، والموارد الأخرى دائماً موجودة في جيوب الفقراء، أو في فتح الأبواب على مصراعيها للرساميل المحلية والأجنبية للاستثمار في ملكية الشعب، التي لا يحق لها التصرف والتفريط بها مهما كانت الحجج والمبررات التي تسوقها وهكذا عمل، والمفترض بها البحث عن مصادر تمويل حقيقية موجودة في جيوب قوى الفساد، وقوى رأس المال التي تتمركز الثروة في أيديهم، ويتحكمون من خلالها في رقاب العباد ومقدرات البلاد.

في اجتماع مجلس الاتحاد العام للنقابات دافعت الحكومة عن مشروع قانونها، واعتبرته القانون الذي سيعمل على زيادة أصول القطاع العام، وذلك في معرض ردها على طرح النقابيين في المجلس، حول المخاطر التي يحملها قانون التشاركية على الاقتصاد الوطني، وعلى القطاع العام، ولكن للأسف لم ينتبه النقابيون من خلال طرحهم إلى المخاطر السياسية التي يحملها هذا القانون، وإلى حقوق العمال في المنشآت المطروحة على المستثمرين، كون المستثمر سيأتي بشروطه الخاصة ومن ضمن شروطه واقع العمالة في المنشآت المستثمرة من قبله، وقد يفرض عماله أجنبية يأتي بها كما جرى عند ترميم مطار دمشق الدولي، حيث أحضرت الشركة الماليزية عمالها معها ليس كخبراء بل كعمال عاديين.

القانون أقر في مجلس الشعب على عجل، كما هي العادة، دون أن يأخذ حقه من النقاش، رغم أنه يأتي في سياق استمرار السياسات الاقتصادية الليبرالية التي جمعت كل الحطب الاجتماعي ليأتي من يوقده.

المعركة مع هذا القانون لم تنته بإقراره، والقوى الوطنية ومنها الحركة النقابية مطالبة بتوحيد جهودها دفاعاً عن القطاع العام، ودفاعاً عن المصالح الجذرية للطبقة العاملة السورية.

عمال الكهرباء كما طرحت مطالبهم في المجلس العام



رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الكهربائية والمعدنية طرح مجموعة من القضايا المهنية والعمالية التي تحتاج إلى حلول وإجراءات لها علاقة بواقع قطاع الكهرباء ومستلزمات أداءه، وفقاً للاحتياجات الصناعية والخدمية والاستهلاك المنزلي، التي تأثرت كثيراً في الأزمة لأسباب موضوعية وأسباب لها علاقة بدور الحكومة من حيث تأمين ضرورات العمل:

- 1- صعوبة تأمين حوامل الطاقة اللازمة لعملية التوليد الكهربائية وعدم استمرارية تزويد المحطات بها.
 - 2- الطلب من الحكومة تأمين الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء رغم جهوزية المحطات.
 - 3- عدم زيادة أسعار الطاقة الكهربائية في الوقت الحالي بسبب الظروف المعيشية.
- في المجال العمالي:
- 1- صرف رواتب عمال كهرباء الرقة ودير الزور.
 - 2- ضرورة إجراء العمليات القلبية والقطرة والحالات الخطرة في المشافي الخاصة للعاملين في الدولة.

يلزمنا عاملات فقط..!

تزايدت نسبة الأيدي العاملة الشابة المسافرة والمهاجرة والملتزمة بصفوف الخدمة الإلزامية العسكرية، مما دفع أرباب العمل لتعبئة الفراغ الحاصل في خطوط إنتاجهم بالعمالات حصرًا، خوفاً من تسرب جديد لعمالهم الذكور ووقوعهم في مطب الشاغر من جديد.

■ هاشم العنقوبي

تنتشر بكثرة ملفنة تلك الإعلانات الملصقة على جدران المدينة وعلى واجهات المحلات وفي التجمعات الصناعية التي تطلب عاملات للعمل لديها، ويتصدر قطاع النسيج بأفرعه قائمة الإعلانات، كالخياطة وصناعة الجوارب، فيما يليها طلبات تشغيل في قطاع المبيعات كالألبسة والحلويات، إضافة لطلب مضيفات للمطاعم والمقاهي بأنواعها، وكذلك المنشآت الغذائية والصناعات الخفيفة.

أسباب معهودة وأخرى جديدة

إن هذا الطلب على العاملات ليس جديداً، ولكن الجديد هي الأسباب التي أدت لهذا الطلب المتزايد، ففي حين كانت الغاية تقتصر على رغبة رب العمل المستمرة لتخفيض كلف الإنتاج، كون أجور العاملات أدنى من أجور العمال، إلا أن السبب في الوقت الراهن لم يعد ذلك السبب القديم نفسه، بل يضاف إليه فقدان الكبير الحاصل للأيدي العاملة وخاصة الخبرة والمثيرة، التي لم تبدل أي جهد كبير لتجد عملاً حيث سافرت أو هاجرت، وتلك الأخرى الملتزمة بالخدمة الإلزامية، مما جعل أرباب العمل يفضلون ملء الشواغر الحاصلة بالعمالات وأن يدفعوا بهن لاختصاصات جديدة كانت حكرًا على العمال الرجال لفترات طويلة مضت.

الطلب على العاملات ليس جديداً، ولكن الجديد هي الأسباب التي أدت لهذا الطلب المتزايد

عاملات يملأن الشواغر

إن عملية دخول النساء لاختصاصات مهنية جديدة تبعاً للضرورة الحاصلة، ستعكس بشكل إيجابي على رب العمل والعمل، فالإنتاج سيستمر وأرباحه كذلك، فيما سيكون لها



والأهم من ذلك كله القيام بالإجراءات القانونية والحقوقية و النقابية كافة الكفيلة بمنع ابتزاز العاملات من قبل أرباب أعمالهن بالأشكال كلها وما أكثرها.

حكومة اللا دعم وسياسة التطفيش

كان بالإمكان تدارك الكثير من التحولات الكبيرة التي طرأت على عملية الإنتاج وعلى الطبقة العاملة والتعامل معها، لو أن الحكومة استطاعت أن ترتقي لمستوى المسؤولية الضرورية في ظل هذا أزمة وطنية، وتبنت سياسات اقتصادية واضحة توافق حجم التداعيات الكبرى على الاقتصاد الوطني، وتحمي أصحاب الأجور وفي مقدمتهم الطبقة العاملة، التي جهدت الحكومة من خلال استمرارها بالسياسات الاقتصادية الليبرالية، وبحجة الأزمة نفسها على تطفيش أعداد كبيرة من خبراتها وشبابها، فابتكرت شعاراتها البراقة كي تغطي تراجعها عن دعم المواد الأساسية، مثل: «شعار عقلنة الدعم» و«نزولا عند رغبة المواطنين» ومشاركتها في حملة «عيشها غير» لتأخذ ما تبقى من ليرات من جيب العامل، لتدعم به تجار البلد الأشاوس، الذي أبوا أن يخرجوا من البلاد وهي في محنة، بل فضلوا البقاء ليجنوا أرباحاً لم يحملوا بها من قبل أبداً.

كونها انتقلت لعمل أكثر تطوراً، وخروجها من النضالية والعمل الجاف الروتيني، إلا أن أكثر الأمور سلبية ستكون انعكاسات هذه الخطوة على أسرة العاملة، وخاصة في حال كانت أما، فهي ستضطر للغياب عن بيتها طوال النهار، لترجع إلى أولادها وقد هدها التعب الجسدي والفكري، لتجد أعمال المنزل بانتظارها، إضافة لمهامها في متابعة دراسة أولادها وشؤونهم الخاصة كافة التي لا بد منها.

من يمنع ابتزاز العاملات ويحميهن

لا يستطيع أحد إنكار أهمية دخول المرأة لميادين عمل جديدة مهما تعقدت نوعيته وتفاصيله، وليست المرأة العاملة السورية أقل صلاباً واستعداداً لذلك من النساء العاملات على مستوى العالم، ومن الطبيعي أن تتكيف المرأة العاملة مع الظروف التي تمر بها البلاد منذ بدء الأزمة، واستمرارها، ولكن لا بد من إجراءات قانونية وحقوقية ونقابية تحمي المرأة العاملة من أنواع الاستغلال جميعاً، فهي بحاجة للكثير من القوانين الإضافية الكفيلة بذلك وخاصة في القطاع الخاص، منها على سبيل المثال تأمين رياض أطفال تعتنى بأطفالها في غيابها، سواء كانت الروضة ضمن مكان عملها أو خارجه، وبشكل مجاني أو رسم رمزي، ولابد من افتتاح دورات إعداد مهني من قبل الحكومة والنقابات لإعدادهن وتأهيلهن،

انعكاسات سلبية وأخرى ايجابية على العاملة نفسها فاضطرار رب العمل لتعليم وتدريب وتأهيل العاملة التي ستملأ شاغل العامل المتسرب، ستدفعها خطوة للأمام وستفادر العاملة أقسام التعبئة والتغليف والأملج والتصنيف، وستدخل لأقسام أكثر أهمية وتعقيداً، وستعمل وراء آلات الإنتاج الصناعي المتطورة ميكانيكياً وبرمجياً أيضاً، وستتعلم مهنة ترفع من أجرها المعهود، وسيبدأ أجرها بالارتفاع تدريجياً كلما ازدادت خبرتها، مما سيمكنها من دخول المنافسة المهنية، وهو سينعكس على وعيها الاجتماعي، وسيزيد من قدرتها على تأمين لقمة العيش لنفسها ولعائلتها، التي تحتاج حتماً لأية ليرة إضافية يمكن تحصيلها في ظل هذه الظروف الكارثية الجارية.

سلبات بالجملة

أمام كثرة الإيجابيات التي ستتحقق، تبرز الكثير من السلبيات أيضاً، فالعبء الإضافي التي ستضطر العاملة لتحمله كبير ومتنوع، أولها المجهود البدني الكبير الذي يترافق مع أي اختصاص كان حكرًا على الرجل، وكذلك زيادة ساعات العمل، فلم تعد الـ9 ساعات السابقة تتناسب مع اختصاصات العمل الجديد، والذي غالباً ما تكون 12 ساعة عمل يوميا، يضاف إلى ذلك المجهود الفكري الأعلى

■ نهر حسين

والعمال للهروب بسبب الأوضاع المعيشية القاهرة، والتي لا تحتاج إلى وثائق وأدلة لتقدمها للحكومة مع طلب الاستقالة.

إن الحفاظ على الكفاءات لا يأتي عبر قرار احتجازهم بهذا الشكل، بل بمعالجة الأسباب الرئيسية التي تدفعهم إلى ترك وظائفهم، التي عملوا فيها لسنوات طويلة، ليرموا أنفسهم اليوم في دول اللجوء بحثاً عن واقع معيشي أفضل، تحت صفة لاجئين، إن هذا القرار يفتح المجال أمام هامش كبير من الرشوة، وهو فرصة أمام الفاسدين الصغار في التلاعب بطبقات الموظفين كالعديد من القرارات السابقة،

إن الحكومة تتدبر بخشيتها على الكفاءات من الهجرة بعد ما تعرض له العديد منهم منذ انفجار الأزمة لممارسات إدارية دفعتهم لترك البلاد من العام الأول، لذلك نقول للحكومة: هنيئاً لك قراراتك المتأخرة دائماً والتي تأتي بنتائج عكس ما تتدبرين به من خشية على الموارد الوطنية.

وصدر تعميم يقضي بالتشدد في دراسة طلبات الإجازة بدون أجر والمغادرات وطلبات الاستقالة، ومتابعة هذه الطلبات من قبل لجان تحددها الوزارات، ولا تعطى الموافقة على الاستقالة إلا لمن لديه عذر قاهر بحسب ما جاء في البيان، وهذا الإجراء حرصاً على بقاء الكفاءات في مؤسسات الدولة.

قبل اتخاذ قرارات كهذه، الحكومة تعلم جيداً ما هي الأسباب الرئيسية لتسرب موظفي وعمال الدولة من وظائفهم، لذلك قبل، اتخاذها لهذا القرار يجب عليها، إن كانت جادة في الحفاظ على الكفاءات، أن تعمل على رفع الأجور وربطها بالأسعار وإعادة المكتسبات التي حرم منها موظفو الدولة، بسبب السياسات الليبرالية التي طبقت، وتحسين الوضع المعيشي للعاملين في الدولة، والقطع النهائي مع السياسات التي أدت إلى تطفيش ودفع الموظفين

طالب رئيس مجلس الوزراء بالتشدد في دراسة طلبات الإجازة أو الإجازة الخاصة بلا أجر، أو إذن المغادرة المقدمة من العاملين في الدولة.



لا تهاجر خليك معتر

لافروف:

حل الأزمة السورية منصوص عليه في قرار مجلس الأمن الأخير

مبعوث روسي خاص
إلى الشرق الأوسط

أكدت وزارة الخارجية الروسية أن المبعوث الخاص للرئيس الروسي الذي يتولى مسؤولية ملف التسوية في سورية «الكسندر لافرينتييف» يجري اتصالات مكثفة مع مسؤولين في بلدان المنطقة.

وقالت الخارجية الروسية في بيان: «نستطيع أن نؤكد أن المبعوث الخاص لرئيس روسيا المكلف بملف التسوية السورية، السفير أ. ل. لافرينتييف، يجري اتصالات مكثفة في منطقة الشرق الأدنى والأوسط»، مضيفاً: «ننشط في إجراء الحوار مع الرياض حول حل الأزمة في سورية».



موسكو تدعو أنقرة

إلى حل القضية الكردية بالطرق السياسية

دعت وزارة الخارجية الروسية أنقرة إلى حل القضية الكردية بالطرق السياسية حصراً، مؤكدة أن استعمال القوة سيؤدي إلى سقوط المزيد من الضحايا وتصعيد الوضع.

وأعربت الخارجية الروسية في بيان صدر عنها الأربعاء 30 كانون الأول، عن قلقها بشأن تصعيد العنف في جنوب شرق تركيا بسبب استمرار العملية الأمنية التي تجريها السلطات التركية في المحافظات التي يقطنها الأكراد.

وأضاف البيان أن منظمات حقوقية تتحدث عن الكثير من الضحايا بين المدنيين، بينهم نساء وأطفال، مشيراً إلى استمرار حظر التجوال في بعض المدن ووقف حركة السيارات ومنع دخول السياسيين والصحفيين وممثلي المنظمات الإنسانية إلى المناطق التي تجري فيها العملية الأمنية.

وتابعت الخارجية الروسية أن بعض المناطق الكردية تعاني من نقص الأغذية والمستلزمات الأولية وأن الوضع هناك على وشك مأساة إنسانية، مضيفاً أن العدد الإجمالي للنازحين تجاوز 100 ألف شخص بحسب بعض التقديرات.

وأكد البيان: «ندعو الحكومة التركية إلى القيام بالخطوات اللازمة لتأمين وقف العنف بأسرع وقت واستئناف عملية التسوية السلمية التي تم تعليقها في تموز عام 2015».

الأمريكية فيما يتعلق بالأزمة السورية، وبأوضاع المنطقة عموماً، معيداً إلى الأذهان الكثير من الأمثلة التي عجز فيها الرؤساء الأمريكيون عن تنفيذ وعودهم بعد الفوز في الانتخابات ودخول البيت الأبيض.

كما قال لافروف: «وأجدد التأكيد على أن الخطر الإرهابي لا يقل أبداً عن تهديد الأسلحة الكيميائية، لا سيما وأن الإرهاب صار خطراً عالمياً، ولا يقتصر تهديده على سورية وحدها، مما يحتم في الوقت الراهن التخلي عن الأهواء واعتبار أن الرئيس السوري كان شرعياً العام الماضي، ولم يعد كذلك في هذا العام»، وذلك في إشارة إلى اتفاق إئتلاف الأسلحة الكيميائية السورية، في معرض تعليقه على الشروط الأمريكية المسبقة القائلة بوجوب رحيل الرئيس الأسد عن السلطة.

وذكر لافروف أن الكثير من الدول التي التحقت بالتحالف الدولي الذي شكلته واشتغل لمحاربة الإرهاب، وبينها بلدان أوروبية أعضاء في الناتو، فضلت التوجه إلى مجلس الأمن دون الخروج عن نطاق القانون الدولي.

كما استذكر الوزير الروسي تحالف السعودية الإسلامية، «الذي تؤكد الرياض رسمياً أن الهدف الرئيسي من ورائه هو مكافحة الإرهاب، وأنه سوف يتعاون مع الحكومات الشرعية في البلدان ذات الشأن، فيما لن يتعاون مع الحكومات غير الشرعية»، حيث اعتبر لافروف أن هذا «الطرح بكتيريا عضوية معدية، وعلى الأمريكيين إدراك هذه الحقيقة».

وفي حديث تلفزيوني مع قناة «زفيزدا» الروسية الأربعاء 30 كانون الأول، ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الأزمة السورية ستلقى حلاً بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية الأمريكية، جدد لافروف التأكيد على أنه تم تدوين صيغة الحل في قرار مجلس الأمن الأخير، وأن القرار يرسل إشارة مزدوجة.

وأضاف: أولاً نريد انطلاق العملية السياسية الخاصة بسورية الشهر «المقبل/ الجاري»، ونريد ثانياً أن تنتقي الأمم المتحدة وفد المعارضة السورية بما لا يقتصر على فريق محدد بعينه، بل يشمل المشاركين في جميع اللقاءات التي عقدت في غضون العامين الأخيرين، بما فيها لقاءات موسكو والقاهرة وأخرها الرياض.

وأكد لافروف أن «نص القرار الدولي يحدد وبشكل لا لبس فيه أنه لا مكان للإرهابيين على طاولة المفاوضات، فيما نحن نتساءل حول بعض المشاركين في الجولة الأخيرة من الاجتماعات، نظراً لأنهم يمثلون جماعتين نعتبرهما إرهابيتين. وهاتان الجماعتان هما «جيش الإسلام»، الذي يستهدف دمشق بقذائف الهاون، واستهدف مبنى سفارتنا في العاصمة السورية، وثانيهما «أحرار الشام» الذي تفرع بشكل مباشر عن تنظيم القاعدة».

وبشأن احتمال تبدل الموقف الأمريكي حيال سبل التسوية في سورية بعد الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة، أكد لافروف أنه لا يمكن التكهن بمسار السياسة الخارجية

جنيف 3 أواخر الجاري..

وموسكو ستساعد في حلحلة «وفد المعارضة»..

قال المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا يوم السبت 26 كانون الأول 2015، أنه من المخطط إطلاق المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة في 25 كانون الثاني بجنيف.

بموازاة ذلك قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن بلاده ستساعد على تشكيل وفد المعارضة السورية المفاوض وعلى إنجاح هذه العملية في الموعد المحدد، مشيراً إلى أن المعارضة السورية على خلاف الحكومة لم تتفق بعد على تشكيل وفد للمفاوضات.

وأكد الوزير الروسي «لا نريد أن تطول هذه العملية إلى الأبد. سنساهم في تحريكها على أساس الاتفاقات الموجودة»، في إشارة إلى مقررات فيينا والقرار 2254.

وأكد لافروف أن المبدأ الأساسي لعملية المفاوضات السورية يتمثل في ضرورة تحديد مستقبل سورية من «السوريين أنفسهم على أساس الحفاظ على سيادة البلاد ووحدة أراضيها»، مشدداً على أن نجاح التسوية في سورية سيتوقف كثيراً على نجاح التنسيق الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، داعياً الجميع إلى «وضع جميع الأمور الثانوية جانباً والتركيز على الخطر الرئيسي، كما كان عليه الحال في سنوات مكافحة النازية».

وجاء في بيان صادر عن المكتب الصحفي للأمم المتحدة أن دي ميستورا يخطط لإنهاء المشاورات حول تشكيل وفدي الحكومة والمعارضة في المفاوضات بداية شهر كانون الثاني الجاري.

وأضاف البيان أن دي ميستورا «يعول على التعاون الشامل من جميع الأطراف السورية التي تشارك في هذه العملية»، مشيراً إلى أن المبعوث الدولي يأمل في أن تواصل «المجموعة الدولية لدعم سورية» تقديم المساعدة الضرورية في هذا المجال.

واعتمدت الدول الـ 15 الأعضاء في مجلس الأمن الدولي في 19 كانون الأول قراراً يضع خريطة طريق لحل سياسي في سورية. وينص القرار على إجراء مفاوضات بين المعارضة والحكومة ووقف إطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية خلال ستة أشهر وإجراء انتخابات في غضون 18 شهراً.

وكلفت الدول المشاركة في مؤتمر فيينا حول سورية والذي عقد في شهر تشرين الثاني الأردن بإعداد قائمة الجماعات الإرهابية التي سيتم استبعادها من العملية السياسية في سورية، ولن تكون جزءاً من أي اتفاق يعقد لإنهاء الأزمة السورية.

عرفات: إطار الحل السياسي دخل مرحلة اللاعودة



أجرت إذاعة «ميلودي FM» يوم الثلاثاء 29/12/2015، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، الرفيق علاء عرفات، تم التطرق فيه إلى عدد من الملفات والأحداث الأخيرة على الساحة السورية.

حول ارتباط التفجيرات الأخيرة في حمص، وغيرها من المدن السورية، مع تقدم مسار الحل السياسي، أكد عرفات أن حرارة الأحداث هذه لها اتجاهان، أولاً: أن تقدم الجيش في اللاذقية وحلب وغيرها يعبر عن تغير موازين القوى على الأرض السورية، والذي يعبر في نهاية المطاف عن تغير في ميزان القوى عالمياً وإقليمياً، وبالتالي، فإن هذا التقدم هو انعكاس مباشر لتلك المعادلة. وثانياً: ما يتعلق بالتفجيرات وغيرها، فهي تعبر عن ردود الأفعال التي يمارسها الطرف الآخر، والتي يركز من خلالها على مواضيع ذات طابع طائفي أحياناً.

مستويات «الحرب الكونية»

وفي رد على سؤال حول «التقدمات العسكرية» و«المصالحات الميدانية»، لفت عرفات، أولاً: تؤكد وسائل الإعلام السورية دوماً أن ما يجري في سورية هو حرب كونية، لكن، في التحليل لا ينسبون المتغيرات الميدانية إلى مستوى الحرب الكونية، ويقتصر على الموضوع على أساس سوري بحت، وهذا غلط، لأنه في الواقع من يتقدم على الأرض هو الجيش السوري وحلفاؤه، الدولة السورية وحلفاؤها، وهذا التحالف هو الذي أحدث الفارق عملياً على الأرض، واستمرار هذا الفارق مربوط باستمرار وتعمق هذا التحالف.

ثانياً: فيما يتعلق بالاتفاقات التي أنجزت في الحجر الأسود والزبداني وغيرها من الاتفاقات التي يمكن أن تتم لاحقاً في مناطق أخرى، هذا الموضوع أيضاً هو تعبير عن ميزان القوى الجديد، هذه الاتفاقات لم يكن ممكناً أن نتقدم لولا حدوث فارق في القوى من ناحية، وانفتاح طريق الحل السياسي بالمعنى الدولي الذي شهدناه عبر قرار مجلس الأمن الدولي، وفيينا 1 وفيينا 2. هذا المسار فتح، وهذه الاتفاقات تدخل في إطار تحقيق هذا المسار. بالمعنى العسكري الجغرافي يجري تأمين دمشق ومحيطها من وجود المجموعات المسلحة بمختلف أشكالها، سواء كانت «داعش» أو غيرها، وتجري تلك القوى، وطبعاً هذا حدث مهم، أي خروج القوى المسلحة دون معارك، لأنه أولاً يحقق دماء الناس المدنيين والعسكريين، وثانياً يؤمن المدن الكبرى من إمكانية حدوث ضربات من بعض الأطراف، وبالتالي فإن كل المؤشرات تقول أن إطار الحل السياسي قد فتح طريقه وبات من الصعب، وحتى المستحيل إيقافه، قد يحاول البعض إعاقته وعرقلته، لكننا فعلياً دخلنا في مرحلة اللاعودة في هذا السياق.

المفاوضات ستكون صعبة

عن طبيعة المفاوضات واللقاءات

فهو بعيد نسبياً: الصهاينة بطبيعة الحال، يسوؤهم الذهاب إلى الحلول السياسية، وهم اليوم سعداء بما يجري في سورية، ويمكن أن تكون عملية الاغتيال بسياق ردة الفعل، ورسالة يرسلها العدو محتواها: «بأننا موجودون ولن نقبل الذهاب إلى حل سياسي».

الكيان الصهيوني يريد إضعاف سورية ككل، ويريد انتقال الحريق إلى كل الدول المجاورة سواء كانت عدوة أو صديقة له، حتى تركيا، فاشتعالها بالمعنى الاستراتيجي العام يقوي وضع الكيان، رغم أن التركي حليف وصديق، وحتى الخليج، لا مانع للعدو من انتقال الحريق له، ونستطيع القول الصهاينة بشكل عام، مع إحراق المنطقة.

لدى الصينيين برنامجهم للظهور

أما عن الجهود الصينية التي تبدي مؤخراً استعدادها لاستقبال جولة من جولات المفاوضات، وعن توقيت «الظهور الصيني» قال عرفات: لدى الصينيين برنامجهم في الظهور العالمي، إذا انتبهنا خلال الفترات الماضية، يزيدون دورهم ووجودهم في النطاق العالمي، ببطء شديد، ولكن بوتيرة مستمرة.

والمفاوضات السورية بين النظام والمعارضة لن تحصل ببكين، لأنها على الأرجح ستكون بجنيف، ولكن الصينيين كنوع من تظهير الدور، وإبداء حسن النيات تجاه الأطراف جميعها، وأنهم على علاقة مع النظام والمعارضة من الممكن أن يدعو لجولة ذات طابع رمزي في بكين، للقول بأن الصين هي طرف داعم للحل السياسي، وستبذل الجهود في سياق بدئه واستمراره وما يليه، وللحقيقة الصينيين نواياهم إيجابية تجاه سورية، فمراقبة النشاط الصيني، والتصريحات أتت كلها في السياق الإيجابي، والداعم للحل.

الطرف الروسي هو الطرف المتقدم والأمريكي هو المتراجع، والطرف الروسي هو صديق لسورية ليس في الفترة الأخيرة فقط لكن تاريخياً هو صديق لسورية، وانطلاقاً من رؤيتنا أن الطرف الروسي هو الذي يتقدم على المستوى العالمي أقول أن الحل الذي يسير ويطبق على الأرض اليوم هو حل سوري-سوري، وأن ما يريده السوريون هو ما سينفذ، وليس ما تريده الأطراف الأخرى، لسبب بسيط هو أنه ليس لدى الروس مشروع آخر مختلف، فالمشروع الروسي يتلخص بأن يتفق السوريون، واستناداً إلى هذه النقطة أقول أن الحل سيكون سوري-سوري حتماً.

القنطار رمز وطني أعلى من النظميات

في جوابه على سؤال حول العلاقة بين اغتيال عميد الأسرى العرب، سمير القنطار، وموضوع الحل السياسي في سورية، أكد عرفات: إذا كان الصهاينة هم من اغتال القنطار فلديهم مئات الأسباب لذلك، أولاً: هذا الرجل تحول إلى رمز وطني، أعلى من النظميات والأحزاب والبلدان، وهو أحد رموز المقاومة ككل، ووجود مثل هذه الرموز بالنسبة للكيان، غير مقبول، وهنا يكمن السبب الحقيقي في اغتياله، أما إذا أردنا البحث عن سبب عملي، فالشهيد القنطار، كان يعمل على ما يبدو على تنمية المقاومة السورية في الجولان في مواجهة العدو، وهي من القضايا الهامة، والصهاينة يشعرون بالخطر، وأرجح أن عملية الاغتيال في هذه المرحلة مرتبطة بهذه النقطة تحديداً، فالصهاينة يوجهون رسائل للأطراف كلها بأنهم لن يقبلوا بوجود مقاومة في الجولان السوري المحتل، وهو جوهر الرسالة، ولكن المقاومة ستنتشأ وتستمر رغم محاولاتهم، أما ارتباطها بموضوع الحل السياسي،

المفاوضات ستكون في منتهم الصعوبة من حيث تفاصيلها والوصول إلى نتائج حقيقية.. وهي ستأخذ وقتاً طويلاً وسيكون تفاوضاً صعباً جداً نظراً لكم التعقيدات

والمؤتمرات السورية المرتقبة، ومدى جديتها، أشار عرفات إلى أن: موضوع الذهاب إلى حل سياسي قد حسم، الذهاب إلى الطاولة قد يكون في كانون الثاني، وقد تنشأ عقبات تؤخره، ولكنه إن لم يكن في 25 كانون الثاني فسيكون في 27 منه، أو سيكون في الأسبوع الذي يليه، لكن هذا الطريق فتح. ما نشهده من نقاشات وخلافات حول البنود التفصيلية سيكون قانوناً لهذه المسألة، فالآن هناك صراع حول تشكيل وفد المعارضة، وهناك صراع شديد حول قائمة من هي المنظمات الإرهابية، وقبل استكمال هاتين النقطتين سيكون من الصعب بدء المفاوضات. حتى الآن القائمتان لم تكتملا، وبالتالي فإن موعد 2016/1/25 هو موعد تاشيري إن صح التعبير. المبعوث الدولي لديه تقدير بأن هاتين المهمتين يمكن إنجازهما قبل هذا الموعد، وهناك جهود معروفة وواضحة في الإعلام، هناك مبعوث روسي في جولة بين العواصم حسب اعتقادي بغية إنجاز تلك القائمتين، هذه الجهود إذا كللت بالنجاح في وقت مناسب يمكن لموعد «1/25» أن يصبح واقعاً. المسألة الثانية: هي أن المفاوضات ستكون في منتهم الصعوبة، من حيث تفاصيلها والوصول إلى نتائج حقيقية. وهي ستأخذ وقتاً طويلاً وسيكون تفاوضاً صعباً جداً، نظراً لكم التعقيدات.

المشروع الروسي هو اتفاق السوريين

حول «التوافق الروسي-الأمريكي»، وارتباطه الشديد بالوصول إلى قرار مجلس الأمن رقم «2254» و«2253»، قال عرفات: إن الصراع في الواقع هو صراع بين هاتين القوتين تميز فيه الكفة لصالح الطرف الروسي على النطاق العالمي، هذه نقطة الخلاف بيننا وبين العديد من القوى السياسية، فأبنا أن

«انطلاقاً من رؤيتنا أن الطرف الروسي هو الذي يتقدم على المستوى العالمي أقول أن الحل الذي يسير ويطبق على الأرض اليوم هو حل سوري-سوري»

2015 .. الحل السياسي ينتصر



تعددية المعارضة السورية من حيث المبدأ- وبغض النظر عن الملاحظات على بعض «المعارضين الطوائف»- والتي تعبر عن المناخ الذي ينبغي أن تكون عليه سورية المستقبل، وبالتالي فإن شعار «توحيدها» الذي طالما شكل عقبة مصنوعة في وجه تقدم الحل السياسي لم يعد هدفاً، كما أنه غداً أمراً واقعاً أنه لن يحتكرها أو يسودها أي طرف من أطرافها وهو ما سيدفع الحل قدماً»4.

الخطوة التالية جاءت مع لقاء موسكو الثاني في الشهر الرابع، والذي سجل حضوراً أكثر اتساعاً لأطياف المعارضة، كما سجل الوصول إلى ورقة تفاهات سياسية هي الأولى من نوعها بين وفد المعارضة ووفد الحكومة.. «إن المهمة التي كان اجتماع موسكو معنياً بإنجازها هي: تصحيح الأخطاء التي أدت إلى فشل «جنيف-2» ودفع الأمور باتجاه «جنيف-3»، وهذا ما تم، وهو ما يسمح بالقول إن اجتماع موسكو بجولته قد أُنجز المطلوب منه»5.

الفاشية الجديدة تتوسع.. مؤقناً
في سياق الرد على الخط البياني الصاعد لعملية الحل السياسي، وفي إطار محاولات تأريض نتائج لقاء موسكو التشاوريين، جرى تنشيط ذراع الفاشية الجديدة الأساسي في منطقتنا، تنظيم داعش وأشباهه، فتمكن - وفي ظل التحالف الأمريكي «ضد الإرهاب»- من الاستيلاء على مدينتي تدمر السورية والرمادي العراقية، بعد أن سيطر على إدلب، موسعاً بذلك حدود سيطرته إلى أقصاها. وهو ما استغله متشدّدو الأطراف المختلفة للنفخ مجدداً في قربة «حسم- إسقاط» المقطوعة، وعودة إلى التلاعب بالأولويات في فصل متعمد بين محاربة الإرهاب وبين العملية السياسية، وهما كما أكدت قاسيون مراراً، وكما أثبتت الحياة،

إسقاط» والخ»2. و«إن لسورية دوراً مفتاحياً في المنطقة كلها، ما يعني أن إطفاء حريقها سيعمم عملية إطفاء الحرائق على المنطقة كلها، وما يعني ضمناً ومباشرة انحسار المشروع الأمريكي القائم على عمليات الإحراق والاستنزاف والتفتيت»5. بالعودة إلى إحداثيات الصراع الداخلي، فإن الحل السياسي شكل طوال سنوات الأزمة عدواً مشتركاً للطرفين المتشددين ذلك أن «النضال من أجل الحل السياسي، هو نضال لرفع صوت الشعب السوري فوق رصاص ومعتقلات مضطهديه الداخليين والخارجيين، وهو نضال للحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً عبر توحيد الطبقات المظلومة في مواجهة الفساد وإرهابه الاقتصادي، وفي مواجهة واشنطن وحلفائها وإرهابهم «الداعشي». إن النضال من أجل الحل السياسي هو نضال كل الوطنيين السوريين أيّاً كانت مواقعهم»3.

موسكو الأول والثاني
بدأ 2015 مع لقاء موسكو التشاوري الأول الذي عقد في الشهر الأول منه، وشكل في حينه انعطافاً هاماً بتثبيتته الدخول الروسي الجاد على خط الحل السياسي، تصحيحاً لمسار جنيف في جولته الثانية التي كرسّت تشدداً من طرفين لم يفتنعا بعد بضرورة الحل السياسي، بل ويخشيان عواقبه عليهما، وذلك في ظل عمل محمود، مباشر وغير مباشر، من التشدد الأمريكي المتقنع بالاشتغال على الحل السياسي في حينه. «تحول منتدى موسكو فعلياً إلى نقطة انعطاف جدية ولا رجعة عنها ضمن مسار حل الأزمة السورية»4 إذ «تثبتت

الخط العام «جنيف- موسكو- فيينا- نيويورك- 2254» وكل اجتماع أو مؤتمر آخر ليس إلا تفصيلاً سلبياً كان أم إيجابياً حول الخط نفسه

حول الخط العام نفسه: «جنيف- موسكو- فيينا- نيويورك- 2254». تكرار مقولة الحل السياسي، وإن كان مملاً للبعض، إلا أنه يصب تحديداً في «الخط العام» للأحداث، لأن: «الصراع الأساسي الذي عملت أطراف متعددة على تغييره، كان ولا يزال بين الحل السياسي الحقيقي الذي يفتح الباب نحو التغيير الوطني الديمقراطي الجذري العميق والشامل، وبين «الحلول» العسكرية «حسماً» و«إسقاط» التي تسعى من جانب إلى إغلاق الباب نهائياً أمام أية تغييرات، ومن الجانب الآخر وفي أحسن الأحوال إلى إحداث تغييرات شكلية همها «تداول السلطة» بما يعني إعادة تقاسم النهب ضمن النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم نفسه»1.

من جهة أخرى فإن تطور الأحداث الدولية في ظل صعود مجموعة «بريكس» وتراجع واشنطن وحلفائها، وفي ظل ارتفاع درجات تدويل الأزمة السورية نتيجة عدم حلها سياسياً، دفع بهذه الأخيرة خلال النصف الثاني من عام 2015 إلى صدارة الملفات الدولية التي يجري الصراع حولها، فغدا الصراع بين حل سياسي وبين استمرار الحريق، لا صراعاً سورياً داخلياً فحسب، بل صراعاً إقليمياً وعالمياً، بين تيارين عريضين، تيار فاشي جديد يتشبث بأرباح رأس ماله المالي الإجرامي الخرافية المستندة إلى سيادة الدولار، وتيار مقابل يضم الصاعدين إلى جانب «العقلانيين» من الطرف الغربي الراغبين لحقيقة تراجعهم.

«إن لوحة التخريب الأمريكي اعتمدت على إيجاد استقطاب حاد يؤدي لصدام سياسي وعسكري، وإن استمرار هذا الاستقطاب هو ضمانه لاستمرار الحرب والاستنزاف. عبرت هذه اللوحة عن نفسها في سورية بأشكال وثنائيات تضليلية متعددة: «نظام- ائتلاف»، «موال- معارض»، «حسم-

وإذ تضغط عذابات الأزمة اليومية على تفكير السوريين، فإن مجمل الإعلام المحلي والعربي والعالمي يشاركها هذا الضغط، وكذلك جزء كبير من القوى السياسية على اختلاف تموضعها، حتى أن الصور والأخبار اليومية، على تنوعها وفرداتها، باتت تشكل في أذهان السوريين تكراراً بائساً متشابهاً لا يحمل أي معنى جديداً. ولكن رغم ما قد يبديه السوريون من «سلبية» ظاهرية تجاه الأحداث، وهي سلبية تتمناها وتشجعها وتعززها أطراف عديدة، إلا أن التطور الواقعي والفعلي الصاعد لمقولة الحل السياسي استطاع خرق أسوار الإعلام جميعها باعثاً في قلوب السوريين ضوءاً تزداد حالته ببطئ ولكن بلا انقطاع.

فيما يلي، نعيد التذكير بالمحطات الأساسية التي مرت بها الأزمة السورية خلال العام الثالث مستندين إلى وجهة نظر «قاسيون» في افتتاحياتنا عبر عام، وهمنا وضع «الخط العام» لتطور الأحداث بين يدي القراء، ذلك أن دأب الإعلام بمعظمه هو تضييع وإخفاء هذا الخط بالذات، فالخط إياه يكشف، فيما يكشف، تموت عالم قديم بفضّه وقضيضه، وولادة عالم جديد بافاق مفتوحة على تحولات وتغييرات كبرى.

الحل السياسي

فكرة الحل السياسي التي لا يخلو عدد من أعداد قاسيون خلال سنوات الأزمة، من ذكرها مرات عديدة، بدأت بالتحوّل إلى واقع، لأن قوة مادية هي التوازن الدولي الجديد قد حملتها، من لقاءي موسكو التشاوريين إلى فيينا1 وفيينا2 وصولاً إلى نيويورك ومن ثم القرار رقم 2254 الذي اختتم العام، وقبل ذلك كله، وفي أساسه بيان جنيف1. كل اجتماع أو مؤتمر آخر جرى عقده في سورية أو خارجها، لمعارضة أو موالة، لمانحين أو داعمين أو غيره، ليس سوى تفصيل، إيجابي أو سلبي،

■ إعداد مهند دليقان

اقتربت الأزمة السورية من إنهاء عامها الخامس، أعوام ثقيلة ودامية مرت، ورغم عمق المأساة ووطنها إلا أن 2015 لم يشأ أن يرحل إلا وقد فتح أبواب الأمل واسعاً..

وآفاق النموذج الجديد تنفتح!



«إنَّ المعنى العميق لهذا الاتفاق، انطلاقاً من الوضع الدولي، هو مزيد من الانكفاء والتراجع لواشنطن والصهيونية العالمية وحلفائهما ضمن عملية ترجمة التوازن الدولي الجديد، وهو ما يصب موضوعياً في مصلحة الشعوب قاطبة، في نهاية المطاف، ومن بينها الشعب السوري. هذه الفكرة هي المنطلق الوحيد الصحيح لمعالجة انعكاسات الاتفاق على الواقع السوري» 8. وفوق ذلك فإنَّ الاتفاق يعني بداية لكسر عمليات التبادل اللامتكافئ التي تشكل أساس الاستعمار الجديد: «إن هتك إحدى آليات النهب الإمبريالي التي أمنها الاتفاق «النووي الإيراني» هو نقطة تحول ذات إشعاعات مختلفة، ففي بعدها الاقتصادي بروز عوامل بناء النماذج الاقتصادية للتنمية المستقلة في القرن الحالي (...)» ولن يتوقف إشعاع ضرب «التبادل اللامتكافئ» عند هذه الأبعاد، فرجع الصدى في مجال الصراع السياسي الدولي سيكون أشد وطأة» 9.

إلى الصدارة

بعد النووي الإيراني، ورغم توسع داعش، وتفاقم الأزمات الإقليمية المختلفة، وخاصة سعودياً وتركياً، تقدم الملف السوري إلى صدارة المشهد الدولي، مدفوعاً بداعش نفسها التي بات الصراع حولها وحول طرق محاربتها بؤرة للنشاط السياسي والعسكري الدولي، لا لتقلها الذاتي، ولكن لحجم واتساع القوى الفاشية الواقعة وراءها، ولاتساع صفوف القوى السياسية المنتمية إلى الفضاء السياسي القديم، المحلية والإقليمية والدولية، المستفيدة من ظاهرة داعش، بما أدى إلى تركيز مختلف الملفات الدولية في الأزمة السورية التي بات شكل الخروج منها محدداً لنتيجة صراع دولي كامل، ونموذجاً للعالم الجديد قيد الولادة.

ظهر تصدع الملف السوري ابتداءً باجتماع الدوحة الثلاثي «روسيا- أمريكا- السعودية» وما صدر عنه من اتفاق أولي، أوحى بدفع عجلة الحل السياسي حلاً وحيداً... و«مما لا شك فيه أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية إذ «تجنح للسلم»، وللحلول السياسية، فليس ذلك إلا ضمن سياقين: الأول هو تراجعها الإلزامي على المستوى العالمي، وتالياً الإقليمي والمحلي، والثاني هو اشتغالها على تبديل أدواتها في محاولة الوصول إلى الأهداف نفسها، وذلك بعد أن عجزت الأدوات السابقة عن تحقيق المطلوب» 10. الأمر الذي أثبتت الأشهر القليلة التالية صحته، إذ ظهرت واضحة محاولات واشنطن نسف الحل السياسي من داخله، بالتوازي مع عمل غيرعلن باتجاه «حسم عسكري» يضمن لها تحول الساحة السورية إلى ساحة حريق طويل الأمد على النمط العراقي أو الليبي، وفوق ذلك احتمالات تقسيم سورية نفسها إلى عدة دويلات، ما يضمن انتقال الحريق ليعم سائر المنطقة وصولاً إلى التخوم الروسية وإلى الداخل الروسي في «أفضل» السيناريوهات الفاشية.

العمليات العسكرية الروسية والتحويلات المتدرجة

ورداً على تملص واشنطن من اتفاقاتها

أولية واحدة، مشتقة من أولوية إنهاء الكارثة الإنسانية السورية.. وفي الوقت الذي غطت به الدماء المهذورة من داعش وأشباهها في الأطراف المختلفة الأرض السورية وشاشات التلفزة، في ذلك الوقت الحالك السواد الذي انحلت فيه أوصال الكثيرين، كانت افتتاحية قاسيون تقول: «إنَّ كلَّ تأخير إضافي في الذهاب نحو الحل السياسي الشامل والناجز لم يؤد، ولن يؤدي، إلا إلى الأمور التالية: أولاً، تعطيل إمكانية توحيد السوريين في مواجهة الإرهاب. ثانياً، رفع إضافي ومتزايد في درجة تمويل الأزمة السورية، وضمناً في توسيع قوى الفاشية الجديدة. ثالثاً، إن عدم خروج منطق العسكرية الصرف من حلقة المفرغة والتباطؤ في الانتقال السريع نحو حل سياسي حقيقي، واستمرار العمل بمنطق «الحسم والإسقاط» سيؤدي إلى استدامة الحريق السوري، وإنهاك الجميع. رابعاً، إن تأخير الحل السياسي يعني عدم الاستفادة من التوازن الدولي الجديد، سورياً. فوفقاً لهذا التوازن، فإنَّ الخاسرين هم واشنطن والصهيونية وحلفاءهما وأدواتهما، وفي مقدمة تلك الأدوات تنظيم «داعش» وأشباهه. خامساً، تأخير الحل السياسي يعني استمرار الكارثة الإنسانية وتعميقها، واستمرار إحراق سورية وشعبها، وارتفاع درجات استنزاف جيشها، أي المؤسسة الضامنة لوحدة أرضها وترابها وشعبها. ولكنه يعني أيضاً، أنَّ أولئك المتشددون الداخليين والإقليميين المسؤولين عن هذا التأخير، والذين لا يزالون يغامرون بمستقبل البلاد انطلاقاً من حساباتهم الانانية الضيقة، إنما سيضيق عليهم الخناق بشكل مطرد، وستتقلص حظوظهم في لعب أي دور جدي لاحق في الساحة المحكومة بانتصار الحل السياسي فيها بناء على إرادة الشعب السوري، وعلى التوازن الدولي الجديد» 6.

النووي الإيراني والأزمة السورية

ورغم استمرار حلقة الوضع هذا أشهراً إضافية، إلا أنَّ قراءة قاسيون لتطور حربي النفط والعملات، ولتطورات الملف النووي الإيراني قبل التوقيع عليه، وعاصفة «الحزم» السعودية، والوضع التركي الداخلي، ووضع أوكرانيا وغيرها من الملفات الأساسية العالمية سمحت لها بإمسك الخط العام وإبرازه: «الاتجاه العام لمختلف الأزمات والحرائق التي أسهمت واشنطن وحلفاؤها بإشعالها وتأجيجها هو الذهاب الإجمالي نحو حلول سياسية، وكلَّ تأخير إضافي في تحقيق هذا الاتجاه يعني اضطراب واشنطن وحلفائها لتقديم مزيد من التنازلات، هذا ما يظهر واضحاً تماماً في الملف النووي الإيراني، والأزمة الأوكرانية، والأزمة اليمنية، وهو ما سيتجلى بشكل أوضح في فترات غير بعيدة، في سورية والعراق ومصر وحتى في تركيا والسعودية» 7. وهو ما جرى فعلاً، إذ أعاد توقيع الملف النووي الإيراني في الشهر السادس بارقة الأمل لأولئك الذين غاب عنهم الخط العام للأحداث، وحتى هذا الملف لم ينبج من محاولات الاستثمار الداخلي الباهت والقصير الأجل والنظر..

ليس أي حل!



«إنَّ فريدة سورية وميزتها النوعية، والعالم على أعتاب ولادة جديدة، أنها بطريقة حل أزمتهما إما أن تكون أو أن لا تكون، إما أن تكون نموذجاً للعالم بأسره، بنموذج اقتصادي واجتماعي جديد أساسه العدالة العميقة، وشكله التعددية السياسية، وإما أن تذهب نحو التشرذم والتقسيم والمحرقة المستمرة. وإنَّ قوى العالم الجديد الظاهرة حتى الآن ليست إلا جزءاً من قواه الكامنة، فالقوة الظاهرة حالياً هي تعبير مباشر عن شيخوخة العالم الرأسمالي وتعفنه، وفي الأثناء ترص القوى الكامنة صفوفها لبناء العالم الجديد، الذي ستكون سورية الجديدة واحدة من أوائل معالمه الملموسة» 13.

في الحل، وشكل وتركيبه وفد المعارضة السورية، أو العقبان الوهمية والشكلية المتعلقة بالشروط التعجيزية المسبقة» 12. ورغم سير الأمور قدماً بعد فيينا1 وفينا2 إلا أنَّ موجة جديدة من التصعيد والتوتر الدولي وصلت حافة حرب عالمية أواخر العام، ولكنها سرعان ما طوّقت لينتهي عام 2015 باجتماع نيويورك وبالقرار 2254 الذي يعني الانتقال نحو التنفيذ الفعلي للحل السياسي برعاية دولية، تلزم مختلف المتشددون بالالتحاق بهذا الحل..

الهوامش

- افتتاحية العدد 687 «1/4»
- افتتاحية العدد 690 «1/25»
- افتتاحية العدد 694 «2/21»
- افتتاحية العدد 691 «1/31»
- افتتاحية العدد 702 «4/19»
- افتتاحية العدد 707 «5/24»
- افتتاحية العدد 709 «6/7»
- افتتاحية العدد 711 «6/19»
- افتتاحية العدد 712 «6/26»
- افتتاحية العدد 714 «7/9»
- افتتاحية العدد 724 «9/20»
- افتتاحية العدد 730 «10/31»
- افتتاحية العدد 738 «12/26»

الأولية مع موسكو، بدأت موجة جديدة من التصعيد والتوتر المتبادل بين المعسكرين، شملت كل مناحي الصراع، الاقتصادي والسياسي والعسكري، وصولاً إلى انتقال الروس نحو محاربة الفاشية الجديدة بشكل مباشر من البوابة السورية، بالعمليات الجوية ضد داعش وأشباهها، التي انطلقت في الشهر التاسع، فارضة أنَّ «شعار «محاربة الإرهاب» سيتحول سريعاً من ورقة يتلاعب بها المتشددون من الأطراف المختلفة، إلى ورقة يحاول الجميع كسبها عبر محاربة جدية وحقيقية للإرهاب. وهو ما سيضع نهاية غير بعيدة لهذه المسألة» 11

فيينا الأول والثاني

سرعان ما أثرت العمليات الجوية الروسية، وبعد ما يقرب من شهر على انطلاقها، بانعقاد اجتماع فيينا الأول الذي دعت إليه الولايات المتحدة لمناقشة الأزمة السورية، وبعده فيينا2 وبيانها الشهير الذي ثبتت مخرجات جنيف1 وعززها، «إنَّ ما نتج حتى اللحظة عن اجتماعي فيينا الأول والثاني وما جرى من اجتماعات وتصريحات عديدة على هامشهما هو تذليل نهائي للعقبان التي وضعت عمداً في وجه جنيف2، سواء منها العقبان الجديدة، وعلى رأسها استبعاد إيران من المشاركة

إنَّ فريدة سورية وميزتها النوعية أنها بطريقة حل أزمتهما إما أن تكون بنموذج عميق العدالة عالي النمو متعدد سياسياً أو أن لا تكون!

أثرت العمليات الجوية الروسية سريعاً بانعقاد فيينا1 وفينا2 وصولاً إلى نيويورك وبعده القرار 2254

بطون جائعة ووعد مائعة بالقانون.. الحكومة تقاسم المواطن بمصدر رزقه

■ أرواح المصفي

زيادة أجور... ونفقات

وبالعودة إلى تاريخ سابق من العام 2015، تتألى صدور مراسيم تشريعية تقضي بمنح زيادات للعاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، أولها المرسوم التشريعي رقم (7) القاضي بمنح العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والمتقاعدين بعقود سنوية تعويض قدره 4000 ليرة سورية شهرياً باسم تعويض معيشي، تلاه صدور المرسوم التشريعي رقم (41) القاضي بإضافة مبلغ قدره 2500 ليرة سورية فقط إلى الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة النافذة، ثم صدر المرسوم رقم (46) القاضي برفع الحد الأدنى المعفى من الضرائب للرواتب والأجور من عشرة آلاف ليرة إلى خمسة عشر ألف ليرة سورية.

لكن تلك الزيادات والإعفاءات لم تكن يتيمّة التبعات، إذ تم إصدار المرسوم رقم 48 الذي نص على رفع الضريبة على كل دفعة مقطوعة يتقاضاها الموظفين والعاملين في الدولة بحيث تصبح 10% بدلاً من 5% على أن يعمل به أول الشهر الذي يلي تاريخ صدوره.

ولم تكن الوزارات بعيدة كذلك عن المغزى، إذ التقت الإشارة لتبدأ بتحصيل تلك الزيادات بأشكالها، عبر سلسلة غير متناهية من القرارات التي سلبت المبلغ المضاف للرواتب والأجور، وأكثر.

والبداية كانت مع «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بالتنسيق والتعاون مع وزارة النفط والثروة المعدنية، بموافقة اللجنة الاقتصادية والحكومة» السابقين لكل ارتفاع، حيث أصدرت بشكل متتال قرارات مست أهم المواد الأساسية للمواطن السوري، حيث رفعت بقرارها 1956، سعر اسطوانة الغاز المنزلي لتبلغ للمستهلك بسعر 1950 ليرة، كما

يمكن وسع عام 2015، بصفة الاسعار الصاعدة والارتفاعات المتتالية، على حساب جيوب المواطنين، ولقمة عيشهم.

عند إصدار أي قرار لرفع سعر خدماتها أو السلع أو غيرها، وكان العامل المشترك الذي ميز تلك المبررات هو مصلحة المواطن، وتحسين الخدمات وجودتها، التي تقتضي من وجهة نظر تلك الجهات على دفعه لإنفاق المزيد وتحمل أعباء إضافية، بهدف استمرار تأمين الخدمات وتوفير السلع في السوق، بغض النظر عن رأيه في جودتها، خاصة مادة الخبز وخدمة الكهرباء.

أرباح المركزي.. تحصيل حاصل

وأخيراً.. لا ننسى الجهود التي تبذل في القطاع المالي والسياسات النقدية التي عزز عن تفسيرها الاقتصاديون أنفسهم، ولم تؤد بأحسن أحوالها للمحافظة على سعر صرف الليرة السورية، بل واكبت ارتفاع سعر العملات الأجنبية في السوق السوداء، دون أن تشكل سياسات المصرف المركزي وتدخلاته المتكررة أي رادع أو عامل استقرار للأسعار، خاصة مع رفعه سعر بيع الدولار الأمريكي في حملاته التخيلية إلى 383 ليرة سورية، وخفض سعر الدولار للحولات لحدود 335 ليرة سورية، ما سبب الكثير من الخسائر للمواطنين المعتمدين على المبالغ المحولة لهم من ذويهم في الخارج كمصدر للدخل، وكان ذلك بمثابة مقاسمة ومحاصرة من المركزي لتلك المبالغ، ناهيك عن المنعكسات السلبية الاقتصادية العامة.

عام جديد

واستقبل أغلب السوريين بنتيجة تلك السياسات، بداية عامهم الجديد بطون خاوية، كما جيوبهم التي تم ويتم إفراغها تباعاً، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وأصحاب الدخل المحدود، سواء من قبل الحكومة مباشرة، أو من قبل حيتان المال والأعمال وفاسدين وتجار أزمة، على الرغم من كثرة الوعد الحكومية بتحسين مستوى المعيشة والخدمات، وبالمقابل يرون التخمّة على الشاشات، يمثلها غالباً أصحاب ربطات العنق، باجتماعاتهم وندواتهم ولقاءاتهم المفتوحة، والذين ما فتئوا يتبارون بالوعود الخلبية.



للاحق الدفع و 12 ليرة لمسبق الدفع اعتباراً من الأول من نيسان 2015، بينما رفعت الشركة السورية للاتصالات أو «عدلت» كما جاء في خبر رفع قيمة أجور الاشتراك الشهري بالاتصالات من 100 ليرة/ شهرياً إلى 200 ليرة، وهو ما بررته الشركة بارتفاع التكاليف والنفقات سواء عليها أو على شركات الاتصالات الخلية، في ظل الحصار الاقتصادي وارتفاع سعر الصرف، والذي في نهاية المطاف يجب على المواطن مهما كان مستواه الاقتصادي ومردوده الشهري إن وجد، أن يتحملة ويوفر للقطاعات والجهات العامة كلها تكاليفها ونفقاتها من جيبه الخاص...

وبدورها لم تكن وزارة الكهرباء تغرد خارج سرب زميلاتها، وعملت على مبدأ «ماحدا أحسن من حدا» وقامت بدورها باستصدار قرار خفضت فيه عدد شرائح الاستهلاك من 8 إلى 6 شرائح، والذي أدى عند تطبيقه إلى رفع قيمة الفاتورة على المستهلك، وبدأت تطبيق قرارها بتاريخ الأول من أيلول 2015.

مبررات مبتكرة

يشار إلى أن الوزارات والجهات العامة كافة لم تتوان عن تقديم مبرراتها وأسبابها الموضوعية

أصدرت القرار رقم 1955 والذي يحدد سعر لتر المازوت بـ 135 ل.س، كذلك تم رفع سعر لتر البنزين إلى 160 ليرة سورية، ورفع سعر ربطة الخبز ليصل إلى 50 ليرة سورية، لأول مرة في تاريخ سورية.

وجوفة أتباع

وقامت وزارة الموارد المائية بدورها برفع أسعار شرائح المياه، وطبقت مبدأ الشريحة الرادعة، على حد تعبيرها بهدف دفع المواطنين لترشيد استخدام المياه، حيث تم احتساب سعر المتر المكعب من المياه لكامل الكمية المستهلكة بسعر 40 ليرة سورية في حال زيادة الاستهلاك عن 50م3 في الدورة الواحدة ويتم احتساب سعر المتر المكعب من المياه بسعر 50 ل.س لكامل الكمية المستهلكة عندما يتم زيادة الاستهلاك عن 80م3 في الدورة الواحدة، علماً أن القرار طبق منذ بداية أيلول 2015، ويأتي تعديلاً لقرار صادر مطلع تموز الماضي.

ومن جهتها أعلنت مؤسسة الاتصالات عن رفع سعر المكالمات الخلية بالنسبة لخطوط لاحقة الدفع إلى 6,5 ليرة سورية وخطوط مسبقة الدفع إلى 9 ليرات سورية من خليوي إلى خليوي، ومن خليوي إلى أرضي 9,5 ليرة

ومصابين، إضافة إلى الأضرار المادية الأخرى، بالتمتلكات الخاصة والعامة.

فاشية وإرهاب

تلك العقلية الإجرامية الفاشية والمتوحشة، والتيها الإرهابية المتجولة، التي تمارس عمليات القتل بحق المدنيين، ليست عشوائية في أماكن استهدافاتها، كما في اختيار توقيتاتها ومزائنها، فهي عملياً تستهدف أولاً وقبل كل شيء وحدة النسيج المجتمعي السوري، كما تزامن إرهابها مع كل دفع جديد باتجاه أي شكل من أشكال الحلول، وفك الاستعصاءات، إن كانت على شكل هدن وتسويات،

أو على مسار الحلول السياسية الشاملة، وذلك بغاية محاولة إعادة خلط الأوراق، عبر سعيها لافتنال نزاعات ثانوية هنا أو هناك، وتحت أي مسمى أو ذريعة كانت، لإطالة أمد الحرب والأزمة، ولاستمرار زعزعة الأمن والاستقرار للمواطنين كما للوطن، كما السعي الدائم لعرقله الحل السياسي الشامل.

السوريون اختاروا

وعلى الرغم من تلك المساعي والأهداف والاستهداف الإرهابي، إلا أن المواطنين السوريين، وخاصة في المدن والمناطق التي طالتها يد الغدر والإجرام، وعلى اختلاف مناباتهم واصطفافاتهم، لم

استهداف المدنيين

لم يكن ذاك الفعل الإرهابي وحيداً وفريداً، فقد سبقه أيضاً وقبل بضعة أيام فقط، ثلاثة تفجيرات متزامنة مماثلة، وذلك عبر سيارتين مفخختين وتفجير انتحاري لنفسه، طالت المواطنين الأمنيين في حي الزهراء بحمص، ذهب ضحيتها أكثر من 32 مواطناً، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المصابين والجرحى.

يشار إلى أنه تم تسجيل العديد من العمليات الإرهابية المشابهة شكلاً ومضموناً، في العديد من المناطق والمدن السورية، طيلة العام المنصرم، وكانت موجّهة ضد المدنيين الأمنيين، وذهب ضحيتها المئات من المواطنين قتلى

ثلاثة تفجيرات إرهابية طالت المواطنين في القامشلي عشية رأس السنة الميلادية، وقد ذهب ضحية تلك التفجيرات 16 مواطناً حسب وسائل إعلام محلية، بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى، وذلك في حي الوسطى في المدينة، من خلال تفجيرين انتحاريين، والثالث كان بعبوة ناسفة، استهدفت أماكن تواجد المواطنين الأمنيين في قلب المدينة، فيما تبني تنظيم «داعش» هذا العمل في وقت لاحق.



ينخرطوا بما شاءت لهم الفاشية وأدواتها ووسائلها، بل أظهروا المزيد من التماسك والتعاضد والتلاحم، واختاروا المواجهة مع تلك المخططات والأهداف، مدركين وواعين تماماً لما يمثلته هذا الاختيار وما يمكن أن يحققوا من خلاله، كما أبدوا استعدادهم على الاستمرار في مواجهة تلك الآلة التي باتت متجولة إرهاباً، بكل ما يمتلكونه من أسباب القوة والمنعة، وخاصة ذاك التماسك المجتمعي، إضافة إلى تبنيهم المساعي الإيجابية كافة والتي تصب باتجاه انجاح مساعي الهدن والتسويات، كما هو حالهم في دعم مسيرة الحل السياسي الشامل.

في سابقة:

الفواكه أرخص من الخضار.. وصرح السلطنة مهددا!



لعبة الأسعار التي تشهدها الأسواق السورية، أفرزت ظواهر غريبة، وبدلت وألغت عادات وتقاليد كان متعارف عليها سابقاً، نظراً للحال الاقتصادي السيء والدخل الشهري الشحيح للمواطنين.

■ حازم عوض

وفي ظاهرة جديدة لمسها المواطنون، أصبح سعر بعض أصناف الفواكه أقل سعراً من الخضار، التي كانت مشهورة بثمنها الرخيص سابقاً. فقد بات شراء كيلو الموز، على سبيل المثال، الذي وصل سعره مؤخراً إلى 300 ليرة سورية، أسهل من شراء كيلو الفاصولياء الخضراء لزوم الطهي، الذي وصل سعرها إلى 1000 ليرة سورية.

مقارنة.. وصدمة

أيضاً، وصل سعر كيلو الكرمينيا إلى 80 ليرة سورية، بينما بقي سعر كيلو البندورة يراوح حول الـ 300 ليرة سورية، إضافة إلى ذلك، سجل سعر كيلو البرتقال ما بين 100 و 200 ليرة بحسب تدرج النوعية، بينما بقي سعر كيلو البطاطا المألحة فوق الـ 200 ليرة، وقد يصل بعض الأيام إلى 300 ليرة. وقد تطول المقارنة حتى تصل إلى الصدمة التي تلقاها السوريون مؤخراً، في سعر كيلو الكوسا الذي وصل إلى حوالي 1000 ليرة سورية للنوعية الممتازة، وتدرج بالسعر انخفاضاً حتى 500 ليرة للنوعية أقل من المتوسطة، مايعتبر سعراً مرتفعاً وغير مسبوق لهذه المادة.

ولا يعني ارتفاع سعر الكوسا المفاجئ أنه الصدمة الوحيدة التي تلقاها المواطنون من ناحية أسعار الخضار، فقد سبقها منذ فترة البطاطا التي وصل سعرها إلى 300 ليرة مع البندورة والخيار، وكان سعر الـ 300 ليرة هو سعر موحد للخضراوات، لكن ارتفاع سعر الكوسا إلى هذا الحد غير المبرر، وأن تشهد السوق ولأول مرة نوعية جديدة من الكوسا المستوردة بسعر منخفض، بدأ يثير الشكوك.

كوسا افرنجية تثير الشكوك

وقد انتشرت في الأسواق السورية، نوعية غريبة من الكوسا، أطلق عليها الباعة اسم «كوسا افرنجية»، وهي شبيهة قليلاً بالكوسا الوطنية، لكنها أضخم وذات وبر على سطحها الخارجي المائل لونه إلى الصفرة.

ورغم نفي اتحاد غرف الزراعة السورية علاقة ارتفاع سعر الكوسا الوطنية وظهور هذا النوع من الكوسا الغريب، إلا أن ظهوره كان مفاجئاً، متزامناً من ارتفاع سعر الكوسا الوطنية.

الموطن الأصلي لهذا النوع من الكوسا، في المكسيك أو أمريكا الوسطى، حيث تنمو برياً، ثمارها إجاصية الشكل ولونها خضراء غامقة أو فاتحة أو صفراء، وعليها أشواك ناعمة، تزهر النبتة بعد خمسة أشهر من زراعتها، وتنضج الثمار بعد شهر ونصف الشهر من التلقيح، وتنمو في الغابات الدائمة الخضرة والقريبة من الجداول والأنهار، وتحتاج في نموها لمناخ دافئ ورطب.

موائد مختصرة

ظهور الكوسا الإفرنجية، لم يشكل حلاً بالنسبة للكثير من السوريين، الذين ألغوا هذه الثمرة من مائدتهم، كما ألغوا الفاصولياء الخضراء،

واللحوم سابقاً.

ويقول فراس، رب عائلة مؤلفة من 6 أشخاص، «ألغينا اللحوم سابقاً، ومؤخراً قمنا باختصار طهي الأطباق التي تحتاج ثمار البندورة الطازجة، التي وصل سعرها إلى 300 ليرة للكيلو الواحد، وأيضاً باتت البطاطا المقلية شبه نادرة في المنزل، وحالياً أنا مستعد لإلغاء الكوسا من قائمة الطعام حتى الصيف المقبل». وأردف «اعتدنا على ذلك، لكن السؤال المطروح، ماهو مصير محصول الكوسا الذي زرع في البيوت البلاستيكية، بعد أن أصبح سعر الكيلو حوالي 1000 ليرة، وعزف عنها أغلب السوريين؟ هل سيتلف؟».

بدورها أم سليمان، ربة منزل مؤلف من 4 أفراد، اشتكت من ارتفاع أسعار الخضار الكبير، قائلة إن «الاعتماد على الخضار شبه يومي، لكن أسعارها المرتفعة جعلت الاعتماد عليها نادراً، لم نعد قادرين على إعداد صحن السلطة أو التبولة إلا في المناسبات، فقد باتت تكلفة الصحن لـ 4 أفراد أكثر من 1000 ليرة».

وتابعت «هذه المرة الأولى التي تصل بها أسعار الخضراوات إلى هذا الحد، فهل من المعقول أن يصبح صحن الفواكه أرخص من صحن السلطة؟ هذا غير معقول!».

لعبة تجار

بدورها أم حسان، موظفة وربة منزل، قالت إن «القضية لاتخلو من لعبة مشبوهة لتجار سوق الهال، فهم بالنهاية تجار وهمهم الربح، وهم يعلمون تماماً حجم الاقبال على مادة معينة وحجم الاضرار إليها، فيقومون برفع سعرها حتى تبقى قابلة للبيع».

وأردفت «أعني أن البندورة والخيار والكوسا، حالياً يزرعون في البيوت البلاستيكية، ويحتاجون لظروف جوية صيفية معينة، مايتطلب كميات كبيرة من المحروقات، لكن كيف يثبت سعر البندورة والخيار بحوالي 300 ليرة سورية، ويتم رفع سعر كيلو الكوسا والفاصولياء إلى 1000 ليرة سورية؟ وكيف تظهر الكوسا الإفرنجية غير القابلة للأكل برأيي، بالتزامن مع ارتفاع سعر الكوسا المحلية؟».

يلق مهند، وهو شاب متزوج حديثاً، «لعبة التجار واضحة جداً في قضية أسعار الخضار والفواكه، فالعالم الماضي صدمنا بسعر الموز الذي وصل الـ 1000 ليرة أيضاً، لكنه حالياً

يباع بـ 300 ليرة سورية، فقد نشهد لاحقاً سعر الكوسا بـ 100 ليرة والخيار مثلاً بـ 1000، فهي الأغيب متفق عليها بين تجار سوق الهال وبعض المستوردين والمسؤولين لتمير مايريون من منتجات».

وتابع «لايملك المواطن السوري أي قدرة على التمييز إن كانت هذه الثمار منتجة محلياً أم مستوردة، لكن الجميع لاحظوا لون البندورة الغريب هذا العام على سبيل المثال!».

لماذا الكوسا؟

مدير اتحاد غرف الزراعة بدمشق محمد كشتو وجد مبرراً لكل ذلك، لكنه لم يكن مقتنعاً وفقاً للعديد من المواطنين، فقد رأى من وجهة نظره عبر تصريحات صحفية، أن سعر الكوسا على سبيل المثال «طبيعي»، فهو مرتفع بالنسبة للدخل لكنه غير مرتفع بالنسبة لتكاليف زراعة هذه الثمرة الصيفية في الشتاء.

يعلم كشتو تماماً أن زراعة هذه الخضار في الشتاء ليس مبرراً مقنعاً لارتفاع السعر إلى هذا الحد، فهي لم تزرع للمرة الأولى شتاءً، وكذا الأمر، هناك ثمار مثلاً تزرع شتاءً وهي صيفية ومازال سعرها أرخص لكنها مرتفعة مقارنة بالدخل.

وتابع «عموماً لو قارنا القوة الشرائية لليرة السورية نرى التضخم الحاصل بأسعار الخضار قريباً من سعر الصرف، ودائماً السلع خارج موسمها تكون أعلى لوجود تكلفة عالية مقارنة بإمكانات أصحاب الدخل المحدود». لكنه عاد ليناقض حديثه مرة أخرى، ليؤكد عدم استيراد سورية للخضار، واعتمادها على الإنتاج المحلي، فكيف يرتبط سعرها بسعر الصرف؟!

حتى أن كشتو، نفى استيراد أنواع جديدة من الكوسا، رغم وجود هذه الثمرة في الأسواق، قائلاً «لا أملك معلومات.. قد تكون مهربة، لكن ليس لها ضرر على السوق، كون الكوسا ليست سلعة استهلاكية بشكل كبير».

أزمة يخلقها التجار

لاشك أن تجار الجملة والمفرق ساهموا ويساهمون في خلق الأزمة، والمعاناة اليومية للمواطنين، في ظل الارتفاع غير المسبوق للأسعار، والحجة دائماً موجودة لديهم؛ ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وارتفاع أجور النقل، وكان هذه القضية طارئة.

سوق الهال يحذر

وكان تحذير رئيس لجنة أسواق الهال في دمشق، رامي السمان، من احتمال ندرة الخضار والفواكه العام القادم، بداية وكأنها مدروسة لرفع الأسعار وفقاً لتبصيرات مسبقة، مطالباً «بإيجاد منفذ بري أو معبر جمركي لإدخال الخضار والفواكه إلى سورية». وتوقع السمان مؤخراً أن تعاني «الأسواق من مشكلة ندرة المواد والسلع، قائلاً «نحن في أواخر مواسم الكثير من المنتجات الزراعية المحلية، مثل البندورة والبطاطا والخيار والكوسا والبادنجان، والتي يتم استيرادها عادة من مصر والأردن في مثل هذه الأيام، التي تمثل نهاية مواسمها المحلية، عندما كانت الطرق والمنافذ الجمركية البرية مفتوحة، حيث تبدأ عمليات استيراد البندورة والخيار والبطاطا في منتصف كانون الأول من كل عام».

استقبل أغلب السوريين بنتيجة تلك السياسات، بداية عامهم الجديد ببطون خاوية، كما جيوهمم التي تم ويتم إفراغها تبعاً.

حرب ساخنة وقلوب باردة



أحداث مريرة وظروف عصيبة تلك التي مرت بها الكثير من النساء السوريات بظل واقع الحرب والأزمة وتداعياتها، وخاصة اللواتي أصبحن خلالها بلا معيل أو سند بنتيجتها، مع واقع اقتصادي معاشي متردي، وظرف اجتماعي لا يرحم أحياناً، بظل نماذج الأحكام المسبقة للمجتمع بعاداته وتقاليده، وخاصة على مستوى الأهل والأقارب، الذي يصبح دور بعضهم السلبي أشد وطأة من المجتمع.

■ نوار دمشقي

وحيدات في اللجة

كم من النساء فقدن الزوج أو الأب أو الأخ والمعيل، وبتن وحيدات في مواجهة صعب الحياة وسبل العيش بكرامة، إن كان ذلك فقد سببه الموت أو الاختطاف أو الاعتقال أو الغياب القسري دون معرفة مكان الوجود، فالنتيجة واحدة بالنسبة للنساء، ناهيك عن أن بعضهن شاهدين وعائشون هذا الفقد أمام أعينهن، وخاصة بعض عمليات القتل التي تمت أمام مرأى أفراد الأسرة، أو عمليات الاختطاف المسلح من المنازل، وغيرها من أحداث ومسببات للتغيب، مع فلاح:

كم من النساء فقدن الزوج أو الأب أو الأخ والمعيل، وبتن وحيدات في مواجهة صعب الحياة وسبل العيش بكرامة.

الكثيرات من النساء قمن بالتفاوض مع الخاطفين مباشرة، أو قمن بالمتابعة والبحث عن مفقوديهن.

غالبية النساء وعلى الرغم من الواقع المأساوي الذي يعشنه، إلا أنهن أثبتن أنهن قادرات على أن يكن مثلاً يحتذى في التصميم والإرادة. 4 كل الآثار السلبية النفسية التي سترافق تلك المشاهدة والمعاشة، بلحظة الحدث أو في المستقبل، كما أن الكثيرات منهن قمن بالتفاوض مع الخاطفين مباشرة، أو قمن بالمتابعة والبحث عن مفقوديهن، هنا وهناك، ومع هذه الجهة أو تلك، أو قمن بمراجعة الجهات الرسمية من أجل شهيد أو جريح أو مفقود أو معتقل.

بواقع وظروف الحرب والأزمة، المسألة ليست مسألة فراق وفقدان بالنسبة للمرأة، بل باتت مسألة وجود وسبل عيش وبقاء، بظل واقع اقتصادي اجتماعي معاشي يومي، يتغل كاهلها،

وخاصة إن كان لديها أطفال يجب عليها رعايتهم وإعالتهم، ما يضطر هؤلاء للبحث عن مصدر لتأمين سبل العيش، سواء عبر الجمعيات الخيرية وغيرها من المنظمات الإنسانية الرسمية وغيرها، أو عبر البحث عن عمل تؤمن من خلاله جزءاً من احتياجاتها واحتياجات أطفالها المعيشية الأساسية اليومية.

حكايا مهشمة وصمود

أكثر ما يشاهد على أبواب الجمعيات الخيرية والمراكز الصحية ومراكز الهلال الأحمر، في المدن والمناطق والأحياء كلها، هن النساء اللائي أصبحن في غفلة من الزمن، وبنتيجة الحرب والأزمة الطاحنة، معيلات لأسرهن، ولعل تلك المشاهدة تعتبر دليلاً ملموساً على كبر عدد هؤلاء النساء، بالمقارنة مع الذكور المتواجدين أمام تلك الجهات.

وفي طوابير الانتظار يمكن أن نستمع إلى الكثير من القصص والروايات عبر أحاديثهن لبعضهن، ومعاناة كل منهن والظروف الصعبة التي عايشنها.

فلك تتحدث عن زوجها الذي قتل أمام عينها من قبل مسلحين ملثمين دخلوا على منزلهم عنوة وبتهديد السلاح، كما قاموا بالنهب والسرقة، وهذه تتحدث عن زوجها الذي التحق بالمجموعات المسلحة، تاركا إياها مع أطفالها دون أن تعرف أين أصبح وإن كان ما زال حياً أم ميتاً، وأخرى تحكي عن بطولات زوجها الشهيد على جبهات قتال الإرهابيين، وبقاتها وحيدة في مصارعة سبل العيش، وثانية تقول أن زوجها تم اختطافه وطلب فدية بمقابل الإفراج عنه، ولكن على الرغم من دفع الفدية بشق النفس بعد بيع كل الممتلكات، إلا أن المختطفين أجهزوا عليه، وباتت هي وأطفالها دون معيل ومأوى، ولكل منهن معاناتها، فهذه

نزحت وتلك تشردت وأخرى طردت، وهكذا أصبحت كل منهن معيلة، تعتمد عليها أسرته وأطفالها في مواجهة مشقات الحياة، إضافة إلى معاناة الحرب والأزمة العامة.

ضغوط اجتماعية واستغلال

ومع واقع النزوح واللجوء والتشرد والحاجة، التي تعرضن لها الكثيرات من هؤلاء النساء، باتت الكثيرات منهن عرضة للاستغلال، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل لتأمين متطلبات الحياة والمعيشة لأسرتها وأطفالها، وقد لا يقف الأمر عند ذلك عندما يبدأ أهل زوجها المفقود أو المتوفي بالتدخل في حياتها وشؤونها، للتقيد على حركتها ووضع شروط لعملها، أو غيرها من أساليب التدخل والتقييد، على الرغم من عدم اكتراثهم لواقعها وظرفها المعاشي، ولكن يقتصر ذلك الدور على ما هو سائد من أعراف اجتماعية، كأن يفرض عليها الزواج، أو يتم منعها منه، أو الإلزام بمكان إقامة محدد، أو حتى التدخل بشروط تربية الأطفال، دون تحمل أي عبء اقتصادي، هكذا، على الرغم من وجود تعاطف اجتماعي عام مع الكثيرات منهن، يتمثل ببعض المساعدة التي لا تكاد تذكر أمام الاحتياجات الأساسية الهامة، ولكن تبقى هذه الإمكانيات هي المتاحة اجتماعياً، بظل واقع اقتصادي معاشي عام سيئ، ويتدهور تباعاً.

كم من النساء

فقدن الزوج أو الأب

أو الأخ والمعيل،

وبتن وحيدات في

مواجهة صعب

الحياة وسبل العيش

بكرامة.

أمل وانتظار

قلق وخوف وقلق واكتئاب واضطرابات نفسية أخرى مختلفة، هي ما تعرضن له ويعاينهن تلك النساء، خاصة وأن بعضهن بتن يتعاطين المهدئات والمسكنات، أو بتن في عزلة تامة عن واقعهن، بما في ذلك محاولات بعضهن للانتحار بلحظة ضعف، بنتيجة ظروف المعاناة والقسوة التي كابدها، ولم يستطعن الخروج منها، للتأقلم مع واقعهن الجديد.

وبالمقابل هناك الكثيرات اللواتي استطعن أن يتأقلمن مع متطلبات البقاء والصمود، في مواجهة كل الصعاب والأزمات التي تعرضن لها، حيث أن غالبية النساء وعلى الرغم من الواقع المأساوي الذي يعشنه، إلا أنهن أثبتن أنهن قادرات على أن يكن مثلاً يحتذى في التصميم والإرادة ومقارعة الخطوب، وبتن معيلات حقيقيات لأسرهن وأطفالهن بالاعتماد على أنفسهن، مع الاحتفاظ بالكرامة والكبرياء والشموخ، بمواجهة بعض القلوب الباردة إنسانياً ومجتمعياً، وحتى رسمياً، كما أن هؤلاء بتن مصدراً للأمل والتفاؤل في مجتمعاتهن الصغيرة والكبيرة، بما عقدته من عزم على المضي بالحياة، رغم صعوباتها ومشقاتها عليهن، من أجل غد أفضل لهن ولأسرهن، منتظرات مع كل السورين بزوغ فجر سورية الواحدة الموحدة بشعبها وأرضها، خلال هذا العام.

طلاب طب الأسنان في جامعة تشرين

بين مطرقة الغلاء وسندان التهميش

■ مراسل قاسيون - اللاذقية

تجهيزات معطلة وتكاليف كاوية

ويكفي أن نتخيل، بأن كل ثلاثة طلاب يتناوبون ليعالجوا ثلاثة مرضى، على كرسي معالجة واحدة، بالإضافة إلى الوقت الضيق أثناء إجراء المعالجة، تأتي معاناة أخرى على أجهزة الأشعة، ففي الكلية يوجد جهازان للتصوير الشعاعي فقط، وفي أغلب الأحيان يكون أحدهما معطلاً، فيقف الطلاب في طابور طويل أمام جهاز الأشعة، منتظرين الفرص لأكثر من نصف ساعة على الأقل، ليستطيع الطالب أن يجري الصورة الشعاعية للمريض، فيضيع أغلب وقته وقوفاً ومقناً وانتظاراً مملًا، بالإضافة إلى غلاء أسعار مواد طب الأسنان، وغياب تأمين الكلية لهذه المواد، بالرغم من أنه بمقدورها تخفيف معاناة الطلاب فيما لو أرادت تأمينها، مثل: «كبسولات الأملمغ-

لا شك أن الجامعات تعتبر من أهم المؤسسات التعليمية التي تبني مستقبل طلبتها، إلا أنها لم تسلم من التهميش مثلها مثل بقية مؤسسات الدولة، ولواخذنا عينة من إحدى الكليات التابعة لجامعة تشرين، ألا وهي كلية طب الأسنان لرأينا العجب العجيب؛ ففي هذه الكلية على سبيل المثال، تعج المشاكل والمعاناة، سواء بالنسبة للطلاب أو للمراجعين المرضى.

الألجينات- شمع الكير- أسلاك التقويم- أفلام الأشعة.. الخ»، كما يوجد في الكلية مكروتورات، وهي أجهزة تتيح للطالب التدريب على أمثلة صناعية، لكن قسماً كبيراً من هذه الأجهزة معطلة، وبالتالي يضطر الطالب أن يشتري جهاز مكرونور خاص به على حسابه، بالإضافة للمواد الأخرى، حتى يتسنى له التدريب والتعلم، وهذا موضوع مرهق للطلاب ولأسرهم، وخاصة في ظل الوضع المعيشي الصعب الذي نعيشه.

طلبة وهموم

«قاسيون» رصدت هموم ومشاكل الطلاب، وأجرت لقاءات مع بعضهم، وكانت الحصة التالية:

يقول الطالب «علي. س»: من غير المعقول أن يتكفل الطالب بالمواد السنية المستخدمة في العلاج كلها، بينما تتكفل الكلية ببعضها فقط، وبكميات محدودة جداً لا تكفي الطلاب

جميعهم، فالطالب يحضر المريض والأدوات والمواد اللازمة، ونحمد الله أن الكلية تحوي كراسي معالجة، حتى ولو كانت كل كرسي لثلاثة أو أربعة طلاب، فلو لا ذلك لكان الطالب يحضر عيادة متحركة بأكملها.

كما قال الطالب «بادي. و»: من أكبر المشاكل التي تواجهنا هي التصوير الشعاعي، فالتصوير جزء أساسي لمعظم المعالجات المطالبين بها، وبسبب وجود جهاز تصوير وحيد لفئة بأكملها، أي ما يقارب سبعين طالباً، فليس من المستغرب أن يضع نصف ساعة إلى ساعة من الوقت من أجل إجراء صورة، فكيف إذا كان طلاب من فئات أخرى يستخدمون الجهاز أيضاً؟! علماً أنه يوجد جهاز ثانٍ لكنه معظم الوقت «مريض»..

أما الطالب «ياسين. د»: فقد قال: باختصار، إن عدد كراسي المعالجة قليل لا يتناسب إطلاقاً وعدد الطلاب، وبالتالي فإن الطالب يتعرض لضغوط كبيرة في عمله، كما أن قلة المواد

المؤمنة في الكلية واضطرابنا إلى شرائها أمر مرهق مادياً، علماً أن الدراسة في كلية طب الأسنان من أكثر الكليات تكلفة مادية، لاسيما في هذه الأيام الصعبة على الجميع.

وقال الطالب «محمد. د»: الصرف الصحي بالكلية وضعه لا يحتمل، فالمياه تطوف بالخبايا وتحت أقدام الطلاب، كما يترك الطلاب تحت رحمة تجار المواد السنية، ورحمة المخبريين الفنيين واستغلالهم لنا بطلب أعلى الأسعار لتجهيز الأعمال، كما أن الطالب محكوم برحمة تجار المكتبات، فقد نشترى المحاضرة نفسها عدة مرات لنصل إلى حد أدنى من المعلومات المطلوبة، لأنه لا يوجد كتاب للمادة!

هذا غيض من فيض مما يعاينيه طلاب طب الأسنان في جامعة تشرين في اللاذقية، وسط التهميش والا مبالاة واستغلال التجار لهم، وللحديث بقية.

أمنيات العام الجديد فقر يندحر وسلام ينتصر

لم يتباين السوريون في أمنياتهم ورغباتهم وآمالهم للعام الجديد، وذلك بسبب تقاسمهم واقع الحدث الأمني والعسكري، الميداني والمناطقي، بانعكاساته السلبية والإيجابية، بالإضافة إلى هموم وقسوة الواقع المعيشي والخدمي اليومي، ومتطلبات وسبل الحياة وافقها القادم، مع تباين الحل السياسي الشامل، الذي ياملون من خلاله أن يكون بداية لنهاية أزمتهم وهمومهم، على تنوعها، وعلى اختلاف المتسببين بها.

■ سمير علي

هموم مشتركة

عموم السوريين وعلى اختلاف مواقعهم ومواقفهم واصطفااتهم، إلا أنهم كانوا جميعاً معانين من واقع الحرب وأثارها المدمرة خلال السنوات الماضية، وقد دفعوا، تقاسماً، ضريبة ذلك دماً ونزوحاً وتشرداً ولجوءاً، كما فقروا وجوعاً وبؤساً وحاجة، إضافة لمعاناتهم جراء السياسات الحكومية المتبعة، التي زادت فقرهم على فقر وبؤسهم على بؤس، مع معاناة موحدة من خدمات عامة سيئة «ماء وكهرباء ومواصلات وطرق، وغيرها»، إضافة إلى شكاواهم المشتركة من نقص المواد والسلع، وخاصة الأساسية والحروقات، وارتفاع الأسعار والتحكم بها، من قبل بعض التجار والسامسة والفاستين وتجار الحرب.

أحدهم تمنى بأن يستفيق وقد امتلك بستان كوسا، ليستبدله بالقطع الأجني.



اماني جامعة

على ذلك فقد كان السوريون متفقين في رغباتهم وأمنياتهم للعام الجديد، بأن ينتصر السلام، وتنتهي الحرب، وبأن يسود الأمن والأمان كل بقعة من الأرض السورية، كما اتفقهم على الرغبات والأمنيات العامة الأخرى المتمثلة بتحسين الواقع المعاشي والخدمي، والانتفاء من السياسات الحكومية التي زادت من معاناتهم وامتصت مدخرات عمرهم، بالشراكة مع أمراء الحرب والفاستين.

وكذلك كان حال النازحين والمهاجرين من السوريين الهاربين من الموت، باختلاف مواقع تواجدهم، والظروف القاسية التي تعترض كل منهم، إلا أنهم وبمجلهم عبروا عن أمنيات العام الجديد بأن تنتهي الحرب وأثارها، ليعم السلام والهدوء، وأن يعود كل منهم إلى منزله بين أهله وأقاربه وناسه الطيبين، وأن يعاود كل منهم نشاطه وعمله.

دمائة وسخريه

كما لم يختلف السوريون بالوسائل والأساليب التي عبروا من خلالها عن تلك الرغبات والأمني، فقد فاضت مواقع التواصل الاجتماعي بالتعاني والتبريكات بقدم العام الجديد،

غاصة بتلك الرغبات والأمني، مع أسلوب يغلب عليه الطابع الساخر والتهكمي والمزاح، وخاصة بما يتعلق بالمسؤولين والخدمات والأسعار، حيث تمنى أحدهم أن تكون السنة الجديدة اسمها نور مثلاً، وأخرى تمنى أن يغيب يوم الخميس من قائمة أيام الأسبوع، وواحدة عبرت عن رغبتها بأن تأتي المياه والكهرباء لـ 8 ساعات متواصلة في أول يوم بالسنة الجديدة، وآخر توجه بالدعاء بامتلاك بطارية تشحن بالطاقة الشمسية، وغيره تمنى لأحدهم بأن يستفيق وقد امتلك بستان كوسا ليستبدله بالقطع الأجني، وقد تمنى أحدهم أن يفتح سلسلة حواجز لحسابه، على أن يكون ريعها للفقراء، وغيرها من الرغبات والأمنيات التي تحمل بطياتها وأسلوبها دماء السوريين، وتفاؤلهم وطيباتهم، كما وطنيتهم عموماً.

طي صفحة الطموحات المقزّمة

وبالمجمل فإن الرغبة العامة والجامعة، التي يمكن أن نصف بها حال السوريين بأمنيتهم للعام الجديد، هي أن ينتهوا من تلك الآمال والطموحات الصغيرة والمقزّمة، التي عايشوها وفرضت عليهم، خلال سنين الحرب والأزمة، ويطووا صفحاتها إلى غير رجعة، لتتصّب أمامهم تلك الأمنيات والطموحات الكبيرة والعامة من جديد، والتي عنوانها العريض الحل السياسي الشامل، وسورية الموحدة أرضاً وشعباً، وسياسات اقتصادية اجتماعية، تنسبهم همومهم ومعاناتهم وفقهم، كي يتمكن كل منهم من متابعة مسيرة حياته، دون خوف أو وجل من المستقبل وما يحمله.

معايير القهر



بينما يحتفي العالم بحلول عامه الجديد، ورغم التطورات الجارية على صعيد الحل السياسي وانتصاره عالمياً، ما زالت مدينة حلب تجر أزمتها من عام لاخر، دون أن تجد من يخفف أنقالها المتراكمة، فليوم لا زالت تعاني المدينة من المعابر - وإن تغيرت اسمائها - التي خنقت أنفاسها فكادت تقتل من بداخلها، وأوصدت السبل أمام من بخارجها، فدفعوا جميعاً أنامناً باهظة، ما تسببت في ذل الكثيرين، وأزهقت أرواح آخرين برصاص عابث من هنا وهناك،

■ ياسمين سراج الدين

أما من أراد الانتقال من حلب إلى حلب عليه أن يمر بالسفن - حماة، ما حمل المواطنين أعباء مادية، ناهيك عن الرعب والخوف والمعاناة النفسية، حتى لقمة عيشهم لم تكن بمنأى فاشتعلت أسعار المواد الغذائية اشتعالاً فاحشاً لا يرحم، أجبرهم على تطبيق الوصفات الحكومية التقشفية، فمدينة حلب اليوم هي بحاجة قصوى لفتح معبر الحل السياسي الكفيل في إغلاق جميع معابر الذل والقهر، التي عانى منها الحلبيون على مدار الأزمة.

تشليح وإذلال

بعد إغلاق معبر بستان القصر، منذ ما يقارب العامين، والذي كان يربط قسماً من مدينة حلب الواقعة تحت سيطرة الدولة مع بقية المحافظات السورية، الذي ما زال التجربة الأسوأ في ذاكرة المدينة بسبب ما تعرض له المواطنون من ذل، إلا أن إغلاقه زاد معاناة المواطنين، وبدأت المطالبة بفتح معبر أو أكثر، يربط المدينة بريفها، للتخفيف مما يلاقيه الحلبيون من عذاب شديد عبر طريق خناصر - السفن، من إرهاب وتشليح وأهانة، حيث رفعت هذه المطالبات عبر الصحف

والرسائل والكتب الرسمية، لمختلف الأطراف من مسؤولين، وفي مقدمهم المحافظ، سواء السابق أو الحالي، لكن «لا حياة لمن تتادي.

الإصدار الأحدث

منذ ما يقارب الشهر، جرى اتفاق جزئي بين وحدات كردية من جهة، وفصائل مسلحة «جبهة النصرة وأحرار الشام» من جهة أخرى، وذلك على فتح معبر في منطقة الشيخ مقصود، الواقعة شمالي المدينة المسيطر عليه من قبل قوات كردية، الذي وإن خفف إلى حد ما من حالة العذاب، عبر الانتقال من معبر السفن، إلا أنه وباعتباره المعبر الوحيد فهو كما غيره عانى من الإجراءات الأمنية والبيروقراطية، التي شكلت عذاباً قاسياً للعابرين من كلا الطرفين، فشدّة الزحام باتت مشكلة حقيقية للآلاف من المواطنين، ما يضطرهم للمبيت في الجوامع أو المحال الفارغة، إلا أنه أجهض بعد أسبوع تقريباً، ليزيد من وطأة ذلك ما جرى بتاريخ 12/29، حيث تم اختطاف 5 سيارات بمن فيها من ركاب، في قرية معرستا الخان، أتيّة من عفرين إلى حلب، وما زالت للآن مجهولة المصير، بعد إلغاء الاتفاق .

ضرورات الحل

ما يعانیه الحلبيون، ريفاً ومدينة، يجب أن يوضع له حد من خلال العمل مع مسؤولي المدينة والجهات الأهلية، لإيجاد توافقات لفتح معابر أخرى تخفف العبء عن المدينة، مع تشديد الرقابة الأمنية لحمايتها من الإرهابيين، وليس إرهاب المواطنين أو التعرض لكرامتهم وإنسانياتهم، مع مراعاة ظروف المواطنين، ما يضمن عودتهم إلى بيوتهم، ويجول دون تشردهم حتى اليوم التالي.

اليوم نحن أمام ضرورة ملحة في تسهيل تواصل طرفي المدينة من جهة، والمدينة وريفها من جهة أخرى، ما يحل العديد من مشكلاتها دون أية عوائق، والعمل بشكل مسؤول مع حاجات المدنيين المعيشية والمساهمة في تخفيفها، وعدم استخدامهم كدروع بشرية أو أوراق تفاوض أو ابتزاز، ما يعد جريمة حرب، والعمل لإيجاد تسويات حقيقية تمهيداً للحل السياسي مع كل من يؤمن به، حقناً للدماء لإعادة المدينة لتكون إحدى عجالات سورية نحو الطريق الجديد.

لا زالت تعاني المدينة من المعابر - وإن تغيرت اسمائها - التي خنقت أنفاسها فكادت تقتل من بداخلها.

نقلت قاسيون عن عبدالله الدردري في عام 2010 قوله بأن: «الحكومة تقوم بإعداد مشروع قانون التشاركية من خلال مشاورات مع كبريات الشركات العالمية، ومكاتب المحاماة والمؤسسات المتخصصة في قضايا الشراكة عالمياً»، وبالفعل «لم يضع الجهد الدولي سدى» فقد قامت الحكومة بعد رحيل الدردري، واندلاع الحرب، والوصول إلى عتبات الحل السياسي، بإنجاز وإقرار قانون التشاركية..

«التشاركية»..

نجاح مؤقت «لضيقي الأفق»!

■ عشتار محمود

وأدت موجبات القرار بحسب القانون والوزراء المعنيين: لحماية دور الدولة، بل وتوسيعه وتطويره، وحماية سورية من المديونية الخارجية، عبر تمويل مشاريع البنى التحتية من خلال الشراكة مع المال الخاص.. وللحديث عن الشراكة والتشاركية ينبغي أن نتوقف عند اللحظة التي نعيشها والحاجات الفعلية..

إعادة الإعمار.. إغاثة واستثمار

تنشر التقارير الدولية أرقامها حول كلف إعادة الإعمار السورية، وهي لا تقل عن 165 مليار دولار حتى اليوم، لإعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية والمساكن والمستشفيات والمدارس وغيرها، ومجمل ما يتطلبه من إنفاق جاري عام للمهمات الإنسانية الملحة، التي يجب أن تقوم بها الدولة لإعادة أكثر من 4.2 مليون سوري لاجئين في دول الإقليم، وتأمين أكثر من 6.5 مليون سوري نزحوا داخلياً وخسروا منازلهم ومصادر رزقهم، وتكاليف إعادة أكثر من 50% من الأطفال السوريين إلى مدارسهم التي تسربوا منها، ومعالجة وتأمين أكثر من 10% من السوريين الذين أصبحوا معاقين بسبب الحرب، بالإضافة إلى ما تتطلبه عملية إعادة الإعمار من إنفاق استثماري عام، لتشغيل أكثر من 53% من السوريين العاطلين عن العمل، ولزيادة أجور السوريين الضرورية لانتشالهم من الفقر، بعد أن أصبحت أجورهم أقل من حد الفقر المطلق -122 ألف ل.س- بثلاث مرات على الأقل!

مهمات لجهاز دولة «منحاز للعامة»

مجمل هذه المهمات التي تعتبر العتبة الرئيسية لإعادة السوريين إلى نقطة الصفر، وإيقاف كارثتهم الإنسانية، لا يمكن أن تتم إلا بوجود جهاز دولة يضع هذه الأولويات ويراهها ضرورية، أي ينطلق من مصلحة متضرري الحرب، لا المنتفعين منها!

ليدير المال العام ويحول كل التدفقات المالية المتوقعة من إعادة الإعمار لخدمته، ضمن خطة وطنية عامة، بحيث تستطيع أن تشكل حلاً تدريجياً للمشاكل الكبرى، وتؤمن موارد مستمرة للمال العام تسمح باستمرار عملية إعادة الإعمار، وتحويل أموال التعويضات والتدفقات الدولية، إلى تعويض حقيقي للسوريين عن خسائرهم، لا تحويلها إلى أداة ارتهاق للمال الدولي.

لدى السوريين «فرصة».. ولكن!

تتوفر للسوريين فرصة إقامة نموذج في إعادة الإعمار، مختلف عن عمليات إعادة الإعمار في دول العالم الثالث التي أدارتها مؤسسات دولية ومنظمات



اقتصادية رابحة للمستثمرين، وأرباحها مدفوعة من المال العام، الذي ستراجع موارده مع تراجع الوزن الاقتصادي لجهاز الدولة، وسيتحول إلى مال يجبى من الضعفاء ليحفز الأقوياء كما هو الحال الآن وأكثر..

■ * تم الاعتماد على تقرير سورية 2025، ودراسات اقتصادية للدكتور فديري جميل، وعلى تقارير لمنظمة الصحة العالمية، ومفوضية شؤون اللاجئين، والإسكوا، وحسابات قاسيون للأجر وحدود الفقر.

من المستهلكين المباشرين، أو من المال العام الذي ستدفعه الحكومة للمشاركين في عوائد هذه العمليات.. الشراكة لن تحقق أيأ من موجبات إقرارها المزمعة، بل سترهن خطة إعادة الإعمار، وجهاز الدولة لقوى السوق، ولن تقلل من ارتهاق سورية للمديونية الخارجية، بل ستصبح تدفقات أموال إعادة الإعمار، تصب لدى قوى السوق الكبرى، عوضاً عن جهاز الدولة، والشراكة لن تؤدي إلى توسيع دور الدولة وتحسين الخدمات العامة، بل ستحولها إلى خدمات مأجورة، أو تحولها إلى استثمارات ذات عوائد

غير حكومية، وجهات داعمة، أعادت إنتاج الأزمات بل ورسختها، وأدخلت دول مثل لبنان والعراق وأفغانستان في دوامة غير منتهية من الأزمات، ومحولة إياها إلى «دول فاشلة».. وفرصة السوريين مبنية على أن ظروف اللحظة السياسية القائمة على التوازن الدولي، تتيح لهم حلاً سياسياً مع بقاء جهاز الدولة السورية، وقدرته على التحكم بالعملية.

لكن عدا عن الظرف الدولي الذي يتيح لسورية أن تقوم بنموذج إعادة إعمار وحيد، يسمح بانتشال سورية من أزمته، ولا يعيد إنتاجها، هل لدى قوى السوق الكبرى والمؤثرة في سورية الرغبة بذلك؟ على ما يبدو بأن لقوى المال والفساد الليبرالية وجهة نظر أخرى ستؤدي بجهاز الدولة السوري إلى مزيد من الضعف والانحياز لمصلحتها.

«الشراكة» تغيير السياسات وتفرض الربح

إقرار قانون التشاركية في نهاية العام 2015، سيعني مزيداً من تكييف مهمات جهاز الدولة القادمة مع «الشركاء» بالمال الخاص، ورهن المشاريع والأولويات لتدفق المستثمرين وشروطهم، وجعل السياسات رهن تحالفات قوى المال الكبرى القادرة على المشاركة في عمليات الاستثمار في البنى التحتية، هذا أولاً، أما ثانياً: فإن تحفيز المال الخاص للشراكة سيؤدي إلى اعتماد منطق الربح في الخدمات الاجتماعية العامة كافة، الكهرباء والماء والنقل وتأمين السكن والصحة والتعليم، لتنتج أرباح المستثمرين إما



لم تحقق سورية نمواً حقيقياً إلا عندما توسع جهاز الدولة بالاستثمار الاقتصادي المباشر لموارد البلاد، والموارد المتدفقة في مرحلة السبعينيات، وكان لقوى الفساد والسوق الدور الأكبر لاحقاً في إعادة التوزيع من جهاز الدولة إلى الخارج، ليعود هؤلاء ويقولوا منذ التسعينيات بفشل النموذج، ولينجحوا في فرض أموالهم على الأملاك العامة وعوائدها في مرحلة إعادة الإعمار.. لتكون التشاركية كنظام لتمويل الاستثمار العام، هي اعتماد على المال الخاص المنهوب تاريخياً أو المال الأجنبي، مما يخسره عوائده أولاً، وثانياً والأهم أنه يخسر الدولة استقلالها عن قرار ومنطق الربح في السوق!..

فشل النموذج السابق عندما كانت الدولة تدير العمليات الاقتصادية، وسيفشل النموذج الليبرالي اللاحق، ودائماً الفساد وقوى السوق الكبرى، وهيمنة المصالح الخاصة على القرار ستكون السبب، إلى الحين الذي يفرض فيه عموم السوريين مصلحتهم على إدارة المال العام، الذي ينتجون، في نموذج اقتصادي بديل يجمع بين «أعلى نمو وأعمق عدالة اجتماعية».

-43% نقص كفاءة

مرحلة ما بعد قانون الاستثمار رقم 10 وإشراك القطاع الخاص، وتوسع الليبرالية بعد عام 2000 وتراجع دور الدولة الاقتصادي، أدت إلى ضياع ما نسبته 43% من الاستثمارات بين 1996-2006 فقط نتيجة تراجع الكفاءة الحدية للاستثمار، وستؤدي إلى ضياع مانسته 33% إذا ما استمرت حتى عام 2025.

100 مليار دولار

استطاعت سورية أن تبني اقتصاداً قوياً في مرحلة السبعينيات، واستطاعت قوى الفساد أن تشكل مركز ثقل حقيقي، ابتداءً من تلك المرحلة أيضاً، لنتنقل إلى نموذج سوري تستطيع قوى الفساد والسوق أن تنهب فيه مبالغ قدرت بـ100 مليار دولار في عام 2004 خارج سورية، فهل هذه أموال المغتربين الموعودة؟!..

50% للفساد

جهاز الدولة في سورية كان يمتلك نصف الأصول الثابتة، وينتج أكثر من نصف الدخل الوطني تقريباً، ولكن أرباحه الحقيقية أقل من إنتاجه للدخل، والفاوق بينهما هو أكثر من نصف الدخل الذي ينتجه القطاع العام، وهو ما يتسرب ويعاد توزيعه كأرباح للفساد، ولا يعود للمال العام.

10.5% نمو

لسورية تجربة هامة في إدارة الأموال المتدفقة من الخارج فمرحلة عقد السبعينيات حين تدفقت أموال «الربيع السياسي» إلى سورية، أعقبها نمو استثنائي وضع سورية في مقدمة النمو في المنطقة متوسطة 10.5% سنوياً، حيث كان جهاز الدولة يدير العملية وحيداً ويتوسع بالإنفاق الاستثماري تحديداً..

«إن تنفع الذكرى».. تجارب من شركات ما قبل الأزمة!

تذكر قاسيون بأهم تجارب التشاركية بين القطاع الخاص والعام التي تمت في العقد الأول من القرن الحالي وكانت نتائجها ذات دلالة على مآلات الشراكة في الخدمات والإنتاج الصناعي والمرافق الرئيسية وحتى في السياحة.



**الخليوي..
«الشريك المحتكر»**

الثالثة بين الدول العربية التي يستحوذ فيها القطاع الخاص على أعلى إيرادات الاتصالات الخليوية، وأوسع مستوى لخصخصة القطاع، وتنبؤاً شركات الاتصالات المراكز الأخيرة من حيث التنافسية «17 من أصل 19»، ومراكز متقدمة من حيث ارتفاع الأسعار «المرتبة الثالثة في سعر الرسائل النصية ومسبق الدفع» وهذا بحسب تقرير لمجموعة المرشدين العرب في عام 2012 بعنوان «مستوى الخصخصة في أسواق الاتصالات الخليوية العربية»، يضاف إلى ذلك أن أعضاء مجلس الإدارة البالغين 10 أعضاء حصتهم 91% من الموجودات على الرغم من أن عدد المساهمين يبلغ 6600 مساهم في شركة «سيرتيل» على سبيل المثال. بينما تشكل تكاليف 285 دقيقة اتصال خليوي في سورية، وانترنت 3G مقدار 31% من الحد الأدنى للأجور السورية في 3-2015، وهي أعلى تكلفة بالمقارنة مع الأجر في دول عربية مجاورة «مصر: 8,3% - الأردن: 6,3% - الإمارات: 3,5%». الحكومة التي تسجل في موازنتها أنها تحصل على 50 مليار ل.س سنوية من شركات الخليوي، ضيقت نتيجة تخليها عن ملكية وتشغيل الشركتين، ما قدرته قاسيون بحوالي 1000 مليار ل.س بعد 10 أعوام، بفرض أن الشركتين بقيتا بمعدل نمو 3% فقط، مع افتراض أن قيمة التجهيزات 100 مليار ل.س.

أهم تجارب التشاركية كانت في تأسيس وتشغيل قطاع الخليوي من قبل رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية، بالشراكة مع المؤسسة العامة للاتصالات، حيث انتهى في اليوم الأخير من عام 2014 عقد الشراكة بصيغته التي كان من المفترض أن تصل فيها حصة الدولة إلى 60% من الإيرادات، ثم تعود الملكية والإيرادات كاملة للدولة مع نهاية العقد، لتقوم بتشغيل القطاع، وتم ترخيص الشركتين ما يعني أن الدولة لم تعد تملك شبكة الخليوي التي تشغلها الشركات، وبالتالي لا يحق لها استردادها، ويترتب على ذلك أن تدفع الشركات مبالغ تعويضية، وتتقلص حصة الدولة من الإيرادات أو تلغى، وتشير المعلومات أن حصة الدولة تقلصت إلى 25% من الإيرادات فقط، وحصلت على مبلغ 100 مليار ل.س، كان من المفترض أن تكون 2 مليار دولار ولكنها دفعت بسعر صرف عام 2010: 50 ل.س، حصلت الشركتين على «صفقة العمر»، وهي ملكية 75% من شبكة الاتصالات الخليوية المستثمرة إلى اليوم، مقابل مبلغ يعادل بدولار نهاية 2014: 500 مليون دولار. قاسيون «العدد 699».

إن وجود الشركات الخاصة في إدارة واحتكار هذا القطاع، أدى إلى منع انخفاض أسعار الخدمات، مع فرض أسعار احتكارية حيث تأتي سورية في المرتبة



**المرافق..
الشركة «العابرة»**

الإنتاجية بلغت: في السنة الأولى: 61%، الثانية: 38%، الثالثة: 29% من حجم الحركة المتوقعة للحاويات أما في عام 2011 فانخفضت إلى 20%، بعدد حاويات 53 ألف مقابل 266 ألف مخطط، وفق كتاب من المرفأ لوزارة النقل عام 2012. «هربت» الشركة بشكل مفاجئ منهية العقد بشكل غير شرعي، ما ترتب عليه عدم تسديد المبالغ المتبقية، وعاد الرصيف لتديره الدولة ويعود للإنتاج! وينبغي الملاحظة أن مذكرات النقابات كانت قد أشارت إلى أن الرصيف قبل الاستثمار حقق 1,4 مليار ل.س خلال عام، أما مجمل الإيراد المتوقع خلال سنوات الاستثمار في العقد لم يكن أكثر من 3,8 مليار ل.س.

في عام 2007 أعلن وزير النقل يعرب بدر في حينه: «أن الوزارة بصدد تطوير المرفأ السوري بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي، وأن شركة فلسطينية (ICTSI) ستقوم بتزويد مرفأ طرطوس بالحاويات اللازمة بعقد تصل قيمته إلى 40 مليون يورو». قدمت الدولة للشركة، الرصيف رقم 7 وهو أفضل الأرصفة في المرفأ ويشغل 8/1 من المساحة، ويشكل دخله 48% من دخل مرفأ طرطوس، مع مستودع ومجموعة من الآليات. تعهدت الشركة بالمقابل على استثمار مبلغ 39 مليون دولار. «لم تتحقق الأرقام المخطط لها وفق العقد وكان التقصير واضحاً بأداء عمل المحطة. معدلات الحركة

**أقرت الليبرالية التشاركية وفرضت قوى السوق على المال العام
بينما إعادة الإعمار ستفرض إما انحياز جهاز الدولة للعامة أو
تهميشه وتجديد الازمات!**



**السياحة:
99 عاماً لقطر!**

وزارة السياحة في رأس المال لمنشآت سياحية وبمبالغ تقدر بـ 2,2 مليار ل.س، نتيجة العلاقات والتسهيلات، يضاف إلى ذلك أن شركة قطرية في شاطئ اللاذقية ضمن لها عقد الشراكة حق الانفتاح لمدة 99 عاماً، قابلة للتجديد، بينما حصلت على مساحات بلغت 268 ألف متر مربع، لتبقى حصة الدولة وهي نسبة من إيرادات التشغيل لا تتجاوز 7% خلال السنوات العشرين الأولى من الاستثمار و9% للفترة المتبقية، بالمقابل لم تلتزم الشركة بتفاصيل في العقد ما دفع إلى بحث موضوع فسخ عقد هذه الشركة القطرية، وهو ما لم يعلن أو يتم.

رفعت في عام 2012 دعاوى قضائية على وزارة السياحة من مستثمرين وشركات استثمار سياحية عملت سابقاً في سورية، وبعضها يعود إلى التسعينيات، وتطالب بتعويضات تقدر بأكثر من 1,5 مليار ل.س لإحدى الشركات السياحية السورية المشتركة، وتبلغ 10 مليون دولار أخرى، بعد أن قدمت الحكومة لها أراض مساحتها 300 دونم في ريف دمشق.. نشرت قاسيون في العدد رقم 622 تفاصيل الفساد في عقود الاستثمار السياحي وفق معلومات واردة لها، حيث تشير المصادر إلى أن إحدى الشركات ضيقت ما قيمته 25% من حقوق ملكية



فرعون الإسمنت

إلا بعد فوات الأوان، فالمستثمر توقف عن العمل، ومن الصعوبة استرجاع تلك المستحقات حالياً، يضاف إلى ذلك دلالات على مستوى الإهمال الذي أدى إلى تسربات للفيول إلى البحر وما ينجم عنه من تلوث بيئي. وذلك وفق ما عرضه قاسيون من مجموعة ملفات ومعطيات وصلتها من معمل الإسمنت ونشرناها في سلسلة من الملفات في الأعداد 600-602-614، انتهى الأمر بعودة شركة فرعون للمعمل بعقد جديد في عام 2015 مع معمل إسمنت طرطوس، وعدراً بهيمنة هامة على أهم شركات قطاع الاسمنت قبل مرحلة إعادة الإعمار.

قرر أصحاب القرار أن معمل إسمنت طرطوس يحتاج إلى مستثمر خاص ليرفع كفاءته وإنتاجيته ويأخذ حصة من أرباحه، ووقع الاختيار على شركة «فرعون»، بعد مرور نصف مدة العقد كانت النتائج التالية: «لم ترتفع الإنتاجية رغم انقضاء نصف مدة العقد، ودون أن تتخذ إدارة المعمل أو المؤسسة الإجراءات الاحترازية المفترضة بحق «فرعون» في الوقت المناسب، كالحجز الاحتياطي على حصتها من الاسمنت، أو توجه انذاراً إليها، كما أن للمعمل مستحقات مالية على شركة فرعون بقيمة 528 مليون ل.س لم تسع الإدارة للمطالبة بها، ولم تتذكرها

الصحة والتعليم ثلثي الحد الأدنى للأجر!



رتب زيادة في الأعباء والتنفقات الملقاة على كاهل الأسر.

وسنعمد في تقدير حصة الصحة من إنفاق الأسرة على مؤشر رئيسيين فقط:

المعاينات الدورية بمعدل 2000 ل.س شهرياً. على أساس معاينتين فقط لكل فرد في العام، تشمل التحليل والأدوية المطلوبة «بتكلفة 2500 ل.س للمعاينة الواحدة»، ومن الجدير ذكره أن ارتفاع تكلفة الصحة يعود بشكل أساسي إلى رفع أجور المعاينات والكشفيات التي يتقاضاها الأطباء، والتي تضاعفت منذ عام 2013، كما تم رفع أسعار الدواء مؤخراً بمعدل 50%.

3800 ل.س شهرياً للعلاجات الجراحية. حيث سنفتقر أن الأسرة السورية قد تضطر لعملية واحدة كل سنتين، وسنعمد على وسطي تكلفة ثلاث عمليات الأكثر شيوعاً في المجتمع السوري، وفي مشافي القطاع الخاص «زائدة 40 ألف ل.س - ولادة 80 ألف ل.س - عملية القثطرة القلبية 50 ألف ل.س مع إضافة تكلفة الإقامة في المستشفى بالحد الأدنى 1500 ل.س لليوم الواحد». فمن الملاحظ هنا أنه ورغم ارتفاع التكاليف في المشافي الخاصة، إلا أن المواطن لا يملك خياراً آخر في ظل تراجع قدرة المشافي الحكومية على الاستيعاب، بالإضافة إلى أن أغلب المشافي الحكومية لم تعد تقدم خدمات طبية مجانية بل مأجورة، 35% من خدماتها مأجورة وترتفع النسبة إلى 50% من تكلفة العمليات.

1700 شهرياً دورات!

قد لا يبدو من المنطقي إضافة تكلفة دورات التقوية التي يضطر لها الطالب في مرحلة الشهادات «تاسع أو بكالوريا»، ولكن وفي ظل التراجع المستمر في جودة التعليم وكون هذه المراحل تلعب دوراً مهماً في تحديد مستقبل الطالب، أصبح وجود مثل هذه النفقات كالدورات والدروس خاصة، أمراً ضرورياً وواقعياً وبالتالي يمكن إضافة:

1700 ل.س تنكبها الأسرة شهرياً على أساس حاجة الطالب الجامعي لدورتين في السنة لمادة واحدة فقط أو حاجته لدرس خصوصي واحد في أسابيع الدوام الرسمي، سواء للمواد العلمية، أو اللغات الأجنبية، علماً أن وسطي أجر الساعة 1000 ل.س للمدرس الخصوصي، والدورة الواحدة تكلف 10 آلاف ل.س. ما يعني أن إجمالي تكاليف التعليم التي تتحملها الأسرة من أجل تعليم أبنائها في المراحل المختلفة تعادل 55 ألف سنوياً، وبالتالي تتحمل الأسرة شهرياً 4600 ل.س.

6000 ل.س شهرياً للصحة!

يعتبر الإنفاق على الصحة من الأولويات التي تتحملها الأسرة السورية شهرياً، وبفعل الحرب الدائرة في البلد منذ خمس سنوات تدهورت المؤشرات الصحية بشكل عام، فمن لم يضرر ويتعرض للإصابة بشكل مباشر، تعرض بشكل غير مباشر للمرض نتيجة انتشار الأوبئة والتلوث، وهذا

تدخل الصحة والتعليم ضمن المكونات الست الرئيسية «غذاء - مسكن - نقل - ملابس - صحة - تعليم» التي ينبغي للأجر تأمينها بالحد الأدنى وفق الأمم المتحدة، ولذلك نضيء في هذه الحلقة على تكاليف هذين القطاعين التي تنصاع يومياً، واللذين ترصدهما قاسيون مع مؤشرات أسعار الحاجات الأساسية.

■ سامر سلامة

العدد 723 تاريخ 13 أيلول الصفحة الاقتصادية»، علماً أن هذه التكلفة لا تشمل احتمالات تكاليف نقل فيما لو اضطر الأهل لتدريس أولادهم خارج منطقة السكن.

19 ألف ل.س كلفة طالب جامعي سنوياً!

بالنسبة لتكلفة طالب جامعي واحد فإنها تتوزع على الشكل التالي: 4800 ل.س كتب جامعية؛ وذلك على أساس كتاب لكل مادة بالحد الأدنى وبوسطي سعر الكتاب 400 ل.س وبمعدل 12 مادة في السنة.

6000 ل.س تقريباً لشراء المحاضرات: أي بمعدل محاضرة واحدة لكل مادة أسبوعياً خلال الفصل الدراسي، حيث يضطر الطالب إلى تحمل تكاليف إضافية، فبعد شراء الكتب في بداية العام يُفاجئ الطالب بأن المدرسين يستغنون عن الكتاب الجامعي ويطلبونه بمحاضرات، وارتفعت أسعار التصوير والطباعة بين عامي 2013-2015 بمعدل 700%، فسر تصوير الورقة الواحدة اليوم 7 ل.س فيما كانت سابقاً ليرة أو أقل.

4000 قرطاسية وأدوات ضرورية للدراسة: «دفاتر وأقلام - أدوات هندسية - مراجع - أدوات ومستلزمات للفروع العلمية».

4500 رسوم تسجيل سنوية: تشمل «رسوم تسجيل بداية العام - كشف علامات للخريجين - طوابع ورسوم أخرى»، فعلى سبيل المثال تبلغ رسوم التسجيل السنوية في كلية الاقتصاد أو إحدى كليات الآداب في جامعة دمشق 3500 ل.س، و1000 ل.س رسم الحصول على كشف علامات أو مصدقة تخرج، وترتفع التكلفة الدراسات العليا إلى 11400 ل.س كرسوم تسجيل سنوية فقط.

أي أن مجموع الحاجات التقليدية للطالب الجامعي تصل 19300 ل.س بالسنة أي 1608 ل.س شهرياً.

وفق أرقام المكتب المركزي للإحصاء فإن إنفاق الأسر على التعليم ازداد من 1% من إجمالي إنفاقها عام 2010 إلى 1,5% عام 2015 فقط! أما الإنفاق على الصحة فقد انخفض من 6% عام 2010 إلى 3,8% عام 2015! ولتوضيح ما تعنيه هذه الأرقام بالنسبة للمواطن البسيط، سنتناول تكلفة حاجات الصحة والتعليم لأسرة سورية مكونة من 5 أشخاص فيها معيل واحد.

4600 ل.س للتعليم شهرياً

يدخل ضمن بند إنفاق الأسرة على التعليم إجمالي المبالغ المنفقة منذ دخول الطفل إلى الروضة وحتى إنهاء دراسته الجامعية، ولتقدير التكلفة التي تتحملها الأسرة لتأمين التعليم الضروري لأبنائها سنفتقر أن التكاليف تقتصر على التعليم العام في مختلف المراحل، فالتكلفة تتضاعف إذا ما أخذنا في الحسبان تكلفة إدخال طفل إلى روضة أو مدرسة خاصة في دمشق، فتكلفة روضة مع المواصلات وصلت إلى 50 ألف ل.س سنوياً، أما المدارس والمعاهد الثانوية الخاصة، فتتراوح أقساطها السنوية بين 60 - 120 ألف ليرة سورية، وسنفتقر في هذه المقالة حالة أسرة سورية لديها طالب واحد في المرحلة الجامعية، وطالبين في المراحل ما قبل الجامعية.

7600 سنوياً لما قبل الجامعة!

1270 ل.س شهرياً هي تكلفة حاجات طفلين بالمراحل ما قبل الجامعية، وهي الحد الأدنى لإنفاق الأسرة السورية وسطياً على طفلين في أي من المراحل التعليمية «ابتدائي - إعدادي - ثانوي»، فالتكلفة السنوية لطفل واحد تبلغ 7600 ل.س سنوياً، أي 15200 ل.س لطفلين، تنفقها الأسرة على اللباس المدرسي، والقرطاسية، والكتب «في المرحلة الثانوية»، و«المزيد من الاطلاع راجع

تكلفة الصحة والتعليم تستهلك 70% من الحد الأدنى للأجر، وما يعادل 42% من وسطي الأجور.



11% من السوريين أصيبوا بإعاقات!

وفق المكتب المركزي للإحصاء فإن تكاليف إنفاق الأسر على الصحة ارتفعت بين عامي «2010-2015» بمعدل 360%، أما تكاليف التعليم فقد ارتفعت بمعدل 213% لكن هذه الأرقام لا تعني السوريين كثيراً. فالأسرة السورية تحتاج شهرياً حوالي 11 ألف ل.س لإنفاق على تعليم أبنائها وتأمين الحد الأدنى من الرعاية الصحية وفق حسابات هذه الأيام، وبمقارنتها مع الحد الأدنى للأجر الذي ينبغي أن يكفي لتأمين الحاجات الست الأساسية «غذاء - مسكن - نقل - ملابس - صحة - تعليم» والذي يبلغ ببلغ 16260 ل.س، فإن تلك التكلفة تستهلك 70% منه، أي أكثر من ثلثه، وما يعادل 42% من وسطي الأجور البالغ 26500 ل.س، فماذا سيبقى لتلك الحاجات، وهل يكفي هذا المستوى من الإنفاق لتأمين الحدود الدنيا لهاتين الحاجتين؟ أولم يتضاعف حجم حاجات الإنفاق على الصحة مثلاً في ظل الحرب، فتقارير منظمة الصحة العالمية تقول أن 11% من السوريين باتوا معاقين جسدياً في ظل الحرب على سبيل المثال، بينما تكتفي الحكومة وسياساتها بالإكثار من «بروباغندا» دعم قطاعي الصحة والتعليم!

11% من

السوريين باتوا معاقين جسدياً في ظل الحرب وفق تقارير منظمة الصحة العالمية

زائد ناقص

المضاربة نزولاً تحفة أخرى لـ «المركزي»!



سوق سندات على الطريق!

قالت إحدى الصحف المحلية أن رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية بين أن الدراسة النهائية لسوق السندات قد رفعت إلى رئاسة مجلس الوزراء، وتم تحويلها من مجلس الوزراء إلى مصرف سورية المركزي ووزارة المالية وسوق دمشق للأوراق المالية، لتبيان رأيهم في الدراسة ووضع المقترحات، إضافة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.



تراجع 60% للأعلاف

أظهرت الأرقام الواردة من المؤسسة العامة للأعلاف في وزارة الزراعة انخفاضاً في حجم المبيعات لدى المؤسسة خلال عام 2015 بنسبة كبيرة، قاربت 60% مقارنة بعام 2014، وبحسب الأرقام التي حصلت عليها إحدى الصحف المحلية، فإن حجم المبيعات لدى المؤسسة بلغ في العام 2013 نحو 659 ألف طن، وبلغ في العام 2014 نحو 608 ألف طن في حين سجلت مبيعات العام الحالي 245 ألف طن من المواد العلفية.



مبيعات محروقات

حوالي نصف ترليون ليرة!

وفقاً لتقارير المؤسسة العامة للتكرير فإن كمية الخامات المكررة في مصفاة حمص وبانياس بلغت 2,970 مليون طن متري، وكمية المشتقات النفطية المنجدة 2,942 مليون طن متري ومبيعات المصافي 2,912 مليون طن، بينما ذكرت تقارير شركة محروقات أن قيمة المبيعات الإجمالية للشركة من المشتقات النفطية والغاز المنزلي 430 مليار ليرة سورية. من الصحف المحلية

● من الصحف المحلية



انخفض سعر الدولار بمعدل ليرتين في السوق السوداء في العشر الأخير من نهاية عام 2015، من 389 ل.س. للدولار وسطياً في 2015/12/20، إلى 387 ل.س. للدولار في 2015/12/29. هذا الانخفاض جاء بعد عدة أسابيع من استقرار السعر في السوق السوداء عند 390 ل.س. وبعد أن فاق سعر الدولار حاجز الـ 400 ل.س. لأول مرة في تاريخه في بدايات شهر كانون الأول الماضي!

■ معن خالد

الاستقرار ثم الانخفاض بعد ذروة قياسية يعزوه البعض لإجراءات المصرف المركزي والحكومة مؤخراً، والتي شملت وفق مصادر إعلامية قيام المصرف بتثبيت سعر الحوالات عند 337 ل.س./الدولار، ومزيد من ضخ الدولار في المحافظات، وتعهّد المركزي بالاستمرار بتمويل المستوردات «بأسعار صرف تفضيلية تقل عن الأسعار الرائجة بحوالي 40 ليرة». الحزمة الحالية من الإجراءات لا تبدو جديدة إلا أن البعض بدأ يرسم على أساسها سيناريوهات تفاؤلية تؤدي إلى تحسن سعر الصرف وانخفاض سعر الدولار، فهل هذا ممكن؟

مصطلح جديد «السعر الرائج»؟!

بداية من الملفت استخدام فكرة «بيع الدولار بأسعار أقل من الرائج»، فـالمقصود بمفردة «الرائج»؟! هذا المصطلح جديد على سياساتنا النقدية، فهل ما تم قصده بالسعر الرائج هو سعر السوق السوداء أم سعر شركات الصرافة؟ لا يتوضح ما يعنيه هذا المصطلح الذي نقلته وسائل الإعلام عن مصرف سورية المركزي، ولكن ما يخشى منه أن يتم التعامل مع سعر السوق السوداء على أنه السعر «الرائج» وبالتالي سيتم تمرير وشرعة سعر السوق السوداء ودورها في تحديد سعر الليرة، وفيما إذا كان كذلك فهو أمر خطير جداً، ويستدعي المساءلة والمحاسبة، وإلا فينبغي توضيح معنى هذه التصريحات سريعاً.

السوق السوداء

معدّنة حتى اللحظة!

من ناحية أخرى وفيما لو توقعنا عند إجراءات المصرف المركزي المتبعة، والتي يتفاعل فيها البعض علينا أن نوضح عدة نقاط:

إن ما تم حتى اللحظة هو لجم سعر السوق السوداء عن تجاوز الـ 400 ل.س.، وتثبيت سعره في السوق

السوداء عند 387 ولعدة أيام، وعلينا بالتالي أن ننتظر لنرى مدى مقاومة السوق السوداء لإجراءات اعتاد عليها المركزي خلال الأزمة دون أن تجدي نفعا.

قيام المصرف المركزي بعملية التثبيت هذه ليست جديدة، فلطالما جرت عمليات تثبيت مؤقتة ومنها من دامت لأشهر، لكن سرعان ما كانت تنفلت الأمور من عقابها.

صعد المركزي

ثم عاد للنزول فماذا بعد؟!

إذا ما يمكن قوله، رغم آمالنا بتحسّن سعر صرف الليرة، هو أن ما جرى حتى اللحظة لا يعني شيئاً هاماً على صعيد ضبط السعر أو تحسين القوة الشرائية لليرة، ولكن الأسوأ من ذلك

كله أن المركزي عاد للاعتماد على تكتيك «المضاربة نزولاً» بالسعر، أي بيع الدولار لشركات الصرافة بسعر رسمي أقل من السعر الرسمي السابق، ما يؤدي إلى اضطراب مالكي الدولار لبيعهم وذلك درءاً لاحتمالات الخسارة، وهو ما يفرض المركزي أن يؤدي إلى زيادة أوتوماتيكية في كمية الدولار المباعة في السوق، ويؤدي إلى انخفاض سعره بسبب زيادة العرض. على هذا الأساس عكف المركزي على تخفيض سعر الدولار الرسمي في شركات الصرافة، من أقصى ذروة صعود حدها بـ 346 ل.س. والتي دامت من 11/11 وحتى 12/12/2015 إلى أقصى ذروة هبوط، حيث بلغت 336 ل.س. بتاريخ 12/29/2015، ولا زلنا ننتظر نشرات المركزي القادمة لعرف الذروة الدنيا التي يريد بلوغها، علماً أن ذروة الهبوط هذه أعادتنا شهرين ونصف فقط للخلف، حيث كان سعر الصرف الرسمي لشركات الصرافة عند القيمة ذاتها بتاريخ 2015/10/13، ثم عمد المركزي إلى رفعه بعد أقل من شهر إلى 346 بتاريخ 11/11، في عملية المضاربة صعوداً!

إن مشكلة هذا التكتيك من «التدخل» أنه وفيما لو نجح أنياً بتثبيت سعر الصرف أو تخفيضه، إلا أنه يعمل

وفق منطق السوق ذاتها، أي منطق المضاربة، ما يعني أن التكتيك يكرس مبدأ المضاربة ويشرعنه، وهو بذلك يشجع رداد فعل السوق اللاحقة التي ستعتمد للمضاربة صعوداً لاسيما أن السوق السوداء أثبتت خلال الأزمة قدرة عالية على التحكم بعرض وطلب الدولار، لا تقل عن قدرات المركزي، وهو ما يعني خضوع المركزي لمنطق السوق بدل إخضاعها، فهل يعقل أن يصبح المصرف المركزي مضارباً على الليرة صعوداً أو هبوطاً؟ أية سلطة نقدية هذه التي تدير سعر الصرف بهذه الطريقة؟! وهل سيستمر بالتخفيض أم سيتوقف أم سيضطر للرفع مرة أخرى.. لا أحد يعلم؟!

لا تراجع عن عقلية السوق!

الطامة الكبرى أن هذا التكتيك والذي يتأمل منه المركزي تخفيضاً أو تثبيتاً ما لسعر الدولار، لن يتم استغلاله، فيما لو نجح بذلك، للانقضاض على السوق السوداء وإعادة مسك قطاع الصرافة وضبطه لمنع استمرار عمليات البيع غير المجدية، والتي تعثر الحكومة بمشاكلها، بل ستستمر الأمور على حالها بترك عرض وطلب الدولار لتحديدات السوق، وكبار التجار في هذا المجال. كما أن المركزي يتعامل بشكل أو بآخر عن أن إحدى أهم مشاكل سعر الصرف بالإضافة إلى انخفاضه هي تقلباته المستمرة، التي تمنع إقلاع أية عملية إنتاجية، والتي ستظل تتنشط بناءً على مثل هذه الإجراءات.

لا يريد «المركزي» ورأسمو السياسات الاقتصادية والنقدية، التراجع عن هذه الإجراءات بل يعزونها يومياً بتبريرات شتى، مما يؤمن مصالح كبار الصرافين في السوق السوداء والسوق الرسمية، ضاربين بعرض الحائط انعكاسات ذلك الخطيرة على الإنتاج، وتضرب مصالح الشعب الذي يفتقر يومياً وبشكل أكثر من السابق من انخفاض قيمة العملة الوطنية وتقلباتها، يبدو أن هذا ما تعنيه حقاً ثقافة السوق!

تنضيق حدود المناورة السياسية في وجه «العدالة والتنمية». الحزب المأزوم، بعد سلسلة الخسارات التي راكمها في المنطقة، وعلى صعيد الممارسات الداخلية والخارجية، بات مدفوعاً اليوم للبحث في خيارات كانت «بعيدة» عن حساباته الجيوسياسية حتى الأمس القريب.

من أزمة «العدالة والتنمية»

إلى حسابات الداخل الفلسطيني



في حالة التنافس الإقليمي بين الدول الفاعلة الأربع، تركيا وإيران والسعودية ومصر، يجد الحزب الحاكم في تركيا نفسه محكوماً بالبحث عن مخارج لمآزقه الإقليمي والداخلي. فبعد الضربة التي تلقتها العلاقات الروسية- التركية، في مقابل المشهد الإقليمي المتجه للناغم، ولوقسراً، مع الموازين الدولية الجديدة المتحركة، يفتح «العدالة والتنمية» باباً في اتجاه توطيد العلاقات مع الكيان الصهيوني، هروباً من «عزلة سياسية» تشهدها تركيا اليوم.

■ فادي خضر

حسب تأكيد الناطق الرسمي باسم «العدالة والتنمية»، عمر غليك، فإن وتيرة المفاوضات التركية لإعادة «التطبيع المشروط» مع الكيان الصهيوني تتصاعد. أما الشروط التي تضعها الحكومة التركية، فلا تزال مقتصرة على «الاعتراف الرسمي» عن حادثة سفينة «مرمرة»، وتعويض أهالي الضحايا بما يقارب 20 مليون دولار (حسب قرار الأمم المتحدة في هذا الصدد)، فضلاً عن شرط وضعه كثيرون في سياق الاستهلاك الإعلامي، وهو «فك الحصار عن قطاع غزة».

في المقابل، تشتترط حكومة العدو «وقف الأنشطة الإرهابية ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها»، وموافقة الحكومة التركية على تمرير أنبوب «الغاز الإسرائيلي» إلى أوروبا عبر الأراضي التركية، إضافة إلى تقييد حركة قياديين تابعين إلى حركة «حماس» في تركيا.

«القطيعة» وهمية أصلاً

بعيداً عن الوهم بالتحاق «العدالة والتنمية» في ركب قضايا التحرر الوطني في المنطقة، فإن أرقام التبادل التجاري بين تركيا والعدو الصهيوني، حتى بعد حادثة «مرمرة»، تبين أن العلاقات بين الطرفين قد ارتفعت إلى حدود لم تصلها سابقاً.

حسب معطيات وزارة الصناعة والتجارة لدى حكومة العدو، فإن حجم التبادل التجاري بين تركيا والكيان، قد تضاعف منذ حادثة «مرمرة» في عام 2010 وحتى العام 2014، ليتجاوز بذلك 5,5 مليار دولار في العام 2014، حيث بلغت الصادرات الصهيونية لتركيا 2,75 مليار دولار، بنمو قدره 10% مقارنة بالعام 2013، في المقابل بلغت الواردات التركية إلى الكيان 2,68 مليار دولار، بنمو قدره 13% عن العام 2013. وحسب القنصل الصهيوني في تركيا، شاي كوهين، فإن الصادرات التركية إلى الكيان بين عامي

أردوغان يزرع الريح.. هل تحصد تركيا العاصفة؟

■ أحمد الرز

خلال الأسبوعين الفائتين، بلغت حدة التصعيد العسكري في المناطق التركية الجنوبية، والجنوبية الشرقية، مستويات غير مسبوقة. حصارات لأحياء عدة، واعتقالات بالجملة، واشتباكات هي الأعنف من نوعها، باتت تضع الاستقرار في الداخل التركي، وعلى حدود الدول المجاورة، في مهب الريح.

في ظل تعتيم إعلامي واسع النطاق، تعيش مدن جزيرة وسور وشرناخ وسلوبي ونصيبين، وغيرها من المدن المتاخمة للحدود التركية مع كل من العراق وسورية، حرب شوارع معلنة، دفعت فيها حكومة «العدالة والتنمية» بالقوات العسكرية لتأجيج القتال ضد التنظيمات الكردية التي تتمتع بحضور فاعل في هذه المناطق.

يبدو واضحاً أن «المناورة الجديدة» التي يخوضها الحزب الحاكم إنما تأتي بعد سلسلة الخسارات التي منيت بها محاولاته الهادفة إلى لجم تراجع الداخل، وانفلات عقد العديد من «أوراق لعبه» في المنطقة: إغلاق الأفق في وجه «منطقة عازلة» في سورية، وكبح المشاريع الكبرى التي كانت تعد بالكثير على الداخل التركي، في ظل «الورطة» التي أوقع «العدالة والتنمية» نفسه فيها، بعد إسقاط الطائرة المقاتلة الروسية، وما أعقب ذلك من قطع شرايين التجارة غير المشروعة بالنفط السوري والعراقي المهرب. ترتبط «مناورة العدالة والتنمية»، شكلاً ومضموناً وتوقيتاً، مع ما تحاول المراكز الفاشية الدفع في اتجاهه في عدد من بؤر التوتر في المنطقة، وهي، في كونها تمثل «خياراً فاشياً»، فإنها تهدد جدياً بإشغال فتيل نزاع داخلي أهلي متصاعد، يرمي إلى إشغال الداخل التركي، بما يفضي إلى محاولة خلع الأوراق في المنطقة، وعرقلة تظهير الموازين الجديدة التي تثبت أن الارتباط بالمشروع الأمريكي، بات مرادفاً طبيعياً لسلسلة لا متناهية من الأزمات والتورط التي تتكبدها القوى الأكثر ارتباطاً بهذا المشروع في المنطقة، لا سيما في الرياض وأنقرة.

إن كان خيار العسكرة وزيادة بؤر التوتر قد أثبت فشله في غير مكان، وتحديدًا في الدخول العسكري إلى اليمن، حيث قادت موازين القوى الجديدة إلى فتح المسار السياسي كمسار وحيد استدعى انعطافات قاسية أجبرت، ولا تزال تجبر، «الرؤوس الحامية» على الانصياع لها تبعاً، فإن خيارات «العدالة والتنمية» اليوم لا شك في أنها محدودة بسقوف الموازين ذاتها التي تقود «الأمريكي» وحلفاءه للرؤوخ إلى معادلات هذا الزمن.

والحراك الشعبي الفلسطيني المستمر.

هل يتم القفز من «مركب أردوغان»؟

لا يمكن للباحث في تفاصيل تراجع «العدالة والتنمية» أن يختبئ خلف إصبعه حول التبعات المتوقعة لهذا التراجع على الداخل الفلسطيني نفسه. حيث لا يمكن إنكار الارتباط الذي جرى تعميقه بين حركة «حماس» والحكومة التركية خلال الأعوام الخمس السابقة على أقل تقدير. وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن الخطوات اللاحقة التي من الممكن للحركة أن تتخذها، درأاً لمخاطر جديدة على الملف الفلسطيني عموماً.

في مقابل انصياع السلطة الفلسطينية الكامل لنهج «التسويات» والمساومات، يرتفع التمويل الداخلي والخارجي على دور الفصائل الفلسطينية التي لم تقبل بكسر منطق المقاومة الشاملة في وجه المحتل. ومن هنا، سمحت العلاقات المفتوحة بين بعض تلك الفصائل والحكومة التركية بانتشار المخاوف من التبعات التي من الممكن أن تدفعها القضية الفلسطينية من جراء التنازلات المتوقعة أن تقدمها حكومة «العدالة والتنمية» عند أي مستجد إقليمي، أو تغيير في الوضع الدولي القائم.

وإن كان الانعطاف الذي أبدته بعض تلك الفصائل اتجاه الحكومة التركية ناتجاً عن «الانشغال الإيراني في مفاوضات الملف النووي، والسوري في الأزمة السورية»، حسب ما جرى الترويج إعلامياً وخطابياً، فإن التساؤل المشروع اليوم، هو ما الذي يدفع بتلك الفصائل إلى الإبقاء على العلاقة مع «حليف» يعيش اليوم أقصى درجات العزلة الدولية. والأهم: ما هو البديل الموجود أمام تلك الفصائل في حال أطلحت المتغيرات الدولية بـ«حليفها» التركي؟ ولعلنا ننتهي إلى التساؤل الأخير: هل يحاول أردوغان اللعب في الوقت بدل الضائع، وتمرير «تسوية» ما قد تشمل فك الحصار عن قطاع غزة، ليؤجل تراجع المحتوم بناء على استثمار سياسي على الساحة الفلسطينية؟

2009 و2014 قد نمت بمعدل 94,3%.

وحتى في الجانب العسكري، لم تكن العلاقات معلقة بين الجانبين، ففي عام 2013، وفي ذروة «الكباش» التركي- «الإسرائيلي»، زودت حكومة العدو أنقرة بمظومات متطورة في مجال الحرب الإلكترونية، بهدف تحسين قدرات طائرة «إيواكس» للإنذار المبكر، فيما قدرت القيمة النهائية للصفقة بحوالي 200 مليون دولار، حسب شركة «إيلنا» التابعة للصناعات الجوية لدى كيان العدو.

خلفية توطيد العلاقات

توطيد العلاقات التركية- الصهيونية لا يمكن له إلا أن يندرج تحت عنوان عريض مفاده: «الولايات المتحدة تنسحب.. فما العمل؟!». حيث الرابط المشترك بين حكومة «العدالة والتنمية» وحكومة الكيان، يتجسد في مستوى الارتباط بالمركز الأمريكي المتراجع على امتداد الأعوام الماضية. وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة إلى أن عودة الحديث دبلوماسياً عن «تطبيع» العلاقات بين الجانبين، قد ارتبطت على الأقل بحدثين شغلا المنطقة خلال الشهرين السابقين: إسقاط طائرة «سو 24» الروسية فوق الأراضي السورية، وما تبع ذلك من نتائج وضعت حدوداً للخروقات التركية في سورية، وإصدار قرار مجلس الأمن رقم «2253» القاضي بقطع تمويل التنظيمات الإرهابية في سورية، ورقم «2254» حول التسوية السياسية السلمية في البلاد.

تشير المعطيات السابقة إلى أن الحديث عن تطبيع العلاقات، وإن كانت لم تنته إلى نتائج ختامية بعد، ترتبط ارتباطاً وثيقاً في حالة الهلع التي تبديها القوى الأكثر ارتباطاً بالمتراجعين الدوليين، والتي باتت تفعل فعلها في الداخل، سواء في تركيا التي باتت حكومتها تنتهج سياسة الحصار والقمع المنظم للمناطق الجنوبية والجنوبية شرقية، أو لدى الكيان الغاصب الذي بات يزرع تحت وطأة المرحلة،

الصورة عالمياً



- اتفق الجانبان الهندي والروسي، في اجتماع القمة الثنائية السادسة عشرة بينهما في موسكو، على توريد 10 مليون طن من النفط سنوياً من روسيا إلى الهند خلال الأعوام العشرة القادمة.



- أعلن رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالح، أنه تم إرسال 11 طناً من اليورانيوم المخصب إلى روسيا، مقابل استلام 200 طن من الكعكة الصفراء «يورانيوم مركز غير مخصب».



- أعلنت وزارة المالية السعودية، يوم الاثنين 2015/12/28، أن ميزانية البلاد سجلت عجزاً قياسيًّا في عام 2015 بلغ 98 مليار دولار، وعجزاً قدره 87 مليار دولار لعام 2016.



- نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» عن مصادر ليبية مسؤولة إنه جرت مفاوضات سرية في تونس، بين ممثلين عن «مجلس طبرق» و«برلمان طرابلس» اللبيين، بهدف استكمال المحادثات المباشرة لإنهاء أزمة البلاد.



- كشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن الشرطة الأمريكية قتلت ما يقارب 1000 مدني أمريكي خلال العام 2015، وهي النسبة الأعلى التي وصلت إليها البلاد خلال آخر أربعين عاماً.



- نفذ آلاف العمال الأجنبيين في القطاع العام إضراباً وطنياً يوم الثلاثاء 2015/12/29 احتجاجاً على عقود حكومية مقترحة من الرئيس ماكري، والتي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة في الوظائف العامة.

مصر واستعادة الدور الإقليمي



تواصل مصر إعادة ترتيب علاقاتها الدولية والإقليمية، بعد موجة الحراك الشعبية الثانية، عبر إيلاء أهمية قصوى للسياسات المتعلقة بالحفاظ على الأمن القومي المصري، في ظل التهديدات الجديدة الماثلة في الإقليم، أخذاً في تثبيت ركائز لمشاريع كبيرة ببعديها الإنمائي والسياسي.

■ وائل سعد

يمثل الأمن المائي جزءاً أساسياً من الأمن القومي المصري، وركيزة أساسية في حياة المصريين، ليغدو مصدر فخرهم، وقلقهم في آن معاً، ولا سيما بعد الشروع في إنجاز سد النهضة الإثيوبي. من جانب آخر، تبدو محطة «الضبعة» المتفق عليها بين روسيا ومصر - واحدة من العلامات الفارقة في العلاقات الثنائية، بما يسهم مع جملة مسائل أخرى في فتح المستقبل لمصر مجدداً كقوة وازنة.

حول السد.. وخلفيات النزاع

تعود فكرة إنشاء سد النهضة إلى عام 1964، تحت مسمى «سد الألفية»، غير أن إثيوبيا شرعت فعلياً ببنائه منذ عام 2011. هنا، تجدر الإشارة إلى أن دولة المنبع استفادت حينها من الوضع الداخلي المتوتر في مصر، وزادت من وتيرة الإنجاز خلال الفترة التي استلم فيها تنظيم «الإخوان المسلمون» السلطة في البلاد، ناشراً حالة من التخبط ظهرت في اجتماع قوى سياسية أداره الرئيس المخلوع، محمد مرسي، إذ دار الحديث فيه عن الخطوات الواجب اتخاذها، عقب الإعلان الرسمي عن البدء بالأعمال الإنشائية للسد.

أدت الآراء المتضاربة للمجتمعين على مرأى من الشارع المصري، ثم انتهاء الاجتماع دون اتخاذ إجراءات واضحة وملموسة على الصعيد الدبلوماسي بالحد الأدنى حينها، إلى نتيجتين رئيسيتين: أولهما، تشدد متزايد في مواقف إثيوبيا، والثانية، قلق متصاعد في الشارع المصري، ليصبح مشروع السد واحداً من الملفات الحاسمة التي قادت إلى موجة الحراك الشعبي الثانية، لما يشكله نهر النيل من أهمية استراتيجية في حياة المصريين.

بعد موجة الحراك الشعبي الثانية، كانت أثيوبيا قد أنجزت ما يقارب نصف المشروع، أي أن ضمان الحقوق المصرية من مياه النيل بات أياً إلى التعقيد، حيث يغزو السد يوماً بعد يوم «أمراً واقعاً».

من حيث المبدأ، لا تنكر مصر والسودان حق إثيوبيا في إقامة مشاريع ذات بعد تنموي يعود بالنفع على الشعب الإثيوبي، فيما تؤكد دولتا المصب على حقهما في الاستفادة من مياه النهر، حسب اتفاقية «مياه النيل» لعام 1959. واستطاعت الدول الثلاث في آذار/ 2015 التوقيع على «إعلان المبادئ»، تلتها جملة من المفاوضات أنتجت في 2015/12/29 «وثيقة الخرطوم» المرتكزة إلى «الإعلان»، والتي تضم إجراءات تفصيلية حول الدراسة الفنية لحماية الحصص المائية في فترة تمتد من 8 أشهر إلى عام.

من الممكن أن تكون مصر قد أحرزت تقدماً في الجوانب التقنية للملف، إلا أن المدد الزمنية للدراسات الفنية، والجولات الماراثونية التي تجاوز عددها 11 جولة حتى اليوم، إضافة إلى تسريع تنفيذ الأعمال الإنشائية للمشروع، تطرح سؤالاً حول جدوى المفاوضات طويلة الأمد مع الجانب الإثيوبي، وعدم رفع الملف من المستوى التقني إلى المستوى السياسي،

وإن استدعت الحاجة التوجه إلى الهيئات الدولية المعنية لحل القضية، خصوصاً في ظل ضيق الوقت قبل أن يصبح السد أمراً واقعاً دون تحديد متفق عليه وواضح للحصص المائية في دولتي المصب.

في الإشارات التي يطلقها الجانب الإثيوبي «تحديداً بعد تحويل مياه النيل الأزرق مؤخراً، ليمر بالسد لأول مرة، بالتزامن مع جولة المفاوضات الأخيرة» فإن إثيوبيا تضع في أولوياتها إتمام المشروع بغض النظر عن سير المفاوضات مع دول المصب، وعليه، فإن الجانب المصري المعتمد على التفاهات البيئية قد ينتظر نتيجة الدراسات الفنية التي من المؤكد أنها ستبين آثار السد على حصصها المائية، غير أن عامل الوقت الضاغط قد يلزم مصر بخيارات أكثر ضغطاً وتأثيراً على مآلات هذا الملف.

تجهيز الداخل للمشاريع الكبرى

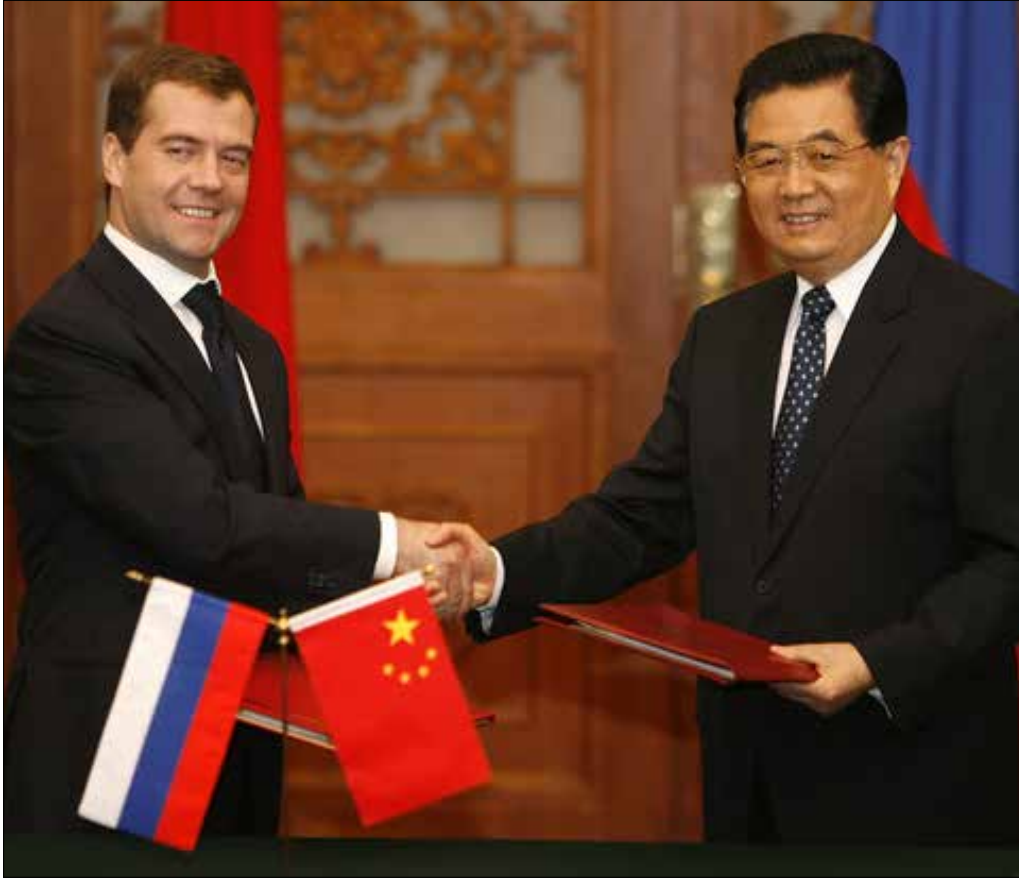
تمضي مصر في مشاريع نوعية كبيرة، كان أهمها خلال عام 2015 إنجاز قناة السويس الجديدة، ومؤخراً تشييد المرحلة الأولى من المشروع القومي الخاص باستصلاح مليون ونصف المليون فدان من الأراضي الزراعية في منطقة الوادي الجديد، كما استفادت مصر من انفتاحها على الجانب الروسي في الاتفاق على إنجاز مشروع محطة «الضبعة» النووية، بعد سنة من المباحثات.

من شأن مشروع «الضبعة» إضافة امتياز جديد في البعدين التنموي والسياسي، فالمحطة المنتظر البدء بإنشائها خلال عام 2016، وتشبيدها في عام 2022، مصممة لتنتج 4800 ميغاواط. وتصل قيمة المشروع إلى 26 مليار دولار لبناء المحطة، على أن تمول روسيا 85% من قيمة المشروع على شكل قرض طويل الأجل مقسم على 35 سنة، حيث تبدأ مصر في سداد قيمة القرض، بفائدة تبلغ 3% فقط، ابتداءً من عام تشغيل المحطة بالإنتاج.

من الناحية السياسية، يسهم المشروع في تعزيز محورية مصر إقليمياً، ويفتح الباب أمام دول جديدة لامتلاك الطاقة النووية السلمية، وكسر احتكار القوى العظمى لهذا «الامتياز». وفي المحصلة، تثبيت واقع دولي جديد، لا تصبح فيه هذه الميزة ورقة ضغط سياسية أو عسكرية، كما حصل مع إيران، قبل إنجاز «ملفها» النووي.

لكن، وبالنظر إلى ضخامة المشاريع الاستثمارية الجارية في مصر مؤخراً، إلى جانب عمل القاهرة على قيام واقع إقليمي آمن، بالاشتراك مع قوى السلم العالمي، فإنه من شأن ذلك أن يعكس بالتدريج واقعاً داخلياً متغيراً لصالح الشعب المصري، الذي يعد رافعاً حقيقياً لمشاريع التنمية، مثلما برز دوره في تجهيز قناة السويس الجديدة. وفيما تشكل المشاريع العملاقة جزءاً مهماً من الاستحقاقات الداخلية، فإن الجزء الأساسي من تلك الاستحقاقات متمثل في تفعيل المعركة داخل جهاز الدولة ضد مراكز الفساد الكبير المعيقة لأي تقدم اقتصادي - اجتماعي يصب في مصلحة الشعب المصري.

2016.. «تنبؤات جيوسياسية» لعام حافل



تحت هذا العنوان، وضعت مجموعة «Katehon»، التي تقدم نفسها على أنها مجموعة دولية من الخبراء والصحفيين والمحليلين في المجالات الأمنية والجيوسياسية، المعنيين بقيام عالم متعدد الأقطاب ومبني على ميزان القوى الدولي الفعلي، بعض «التنبؤات الجيوسياسية» لعام 2016، التي يهمننا أن نؤكد أنها لا تعبر بالضرورة عن رأي صحيفة «قاسيون»، بقدر ما تساهم في الإضاءة على بعض أبرز الملفات الدولية التي سيشهدها هذا العام.

■ إعداد: سعد خمار

ومن المتوقع أن يزداد ضغط أسعار النفط المنخفضة، التي تضر بالاقتصاد الفنزويلي المعتمد أساساً على صادرات النفط بشكل كبير، ولهذا، من الممكن التنبؤ بأن التدهور الاقتصادي المحتمل في فنزويلا، من شأنه أن يفتح معارك كبرى حول استقرار النظام الاجتماعي والسياسي في الداخل. وفي عام 2016، قد نشهد أعمال شغب «مدروسة» في البلدان الأكثر استقلالاً: فنزويلا والبرازيل والباراغواي وبوليفيا.

أوروبا: ما هو مستقبل الاتحاد؟

قد ترتفع الكراهية العنصرية والدينية اتجاه غير الأوروبيين في عام 2016 إلى نقطة الغليان، حيث ستؤثر الأزمة الاقتصادية على عموم القارة الأوروبية بشكل أكثر عمقاً، بما يجعل «نسيج» الاتحاد الأوروبي أكثر هشاشة، لأن ضعف التنسيق العميق بين القوى الأوروبية، سيخلق المزيد من الفوضى، وسيقود نحو تفكك الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

خلال 2016، ستزيد المجموعات السياسية اليمينية، وأنصار اليمين المتطرف، وجودهم في أنحاء أوروبا كلها، كما ستكثف أوروبا من مخاوفها: «عدم الاستقرار التركي، والإسلاموفوبيا، وروسيا فوبيا عند البعض، والتهديدات الإرهابية». لذلك، من المتوقع أن نرى في عام 2016 بعض المؤشرات الهامة للانقسامات الكبيرة التي قد تكتسح المشهد الأوروبي في المستقبل. لكن لن نشهد حروباً حقيقية في الداخل الأوروبي. فقط الأراضي التركية، هي المرشحة لتواجه خطر الدخول في موجة أولى من حرب أهلية محتملة. على امتداد مرحلة الهيمنة الأمريكية، حاولت واشنطن تطويق المنطقة الأوراسية باتفاقات سياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة، هادفة إلى احتواء الطمع الكبير جداً في الموارد الهائلة على الصعيد العالمي. وفي هذا العام، قد تحاول الهيمنة الأمريكية المنتهية إحياء الصراعات القديمة التقليدية في منطقة البلقان، مما قد يسبب بعض «الصداق» للقيادة الروسية.

شرق المتوسط وأفريقيا: ماذا عن تركيا؟

من المتوقع أن يصل التدخل العسكري في اليمن إلى مستويات أخرى. قد يصعد «التحالف السعودي» بالإجابة عن الولايات المتحدة ضربه ضد اليمن، في سياق فشل الأدوات التقليدية التي استخدمت في عام 2015. الثابت أن سورية ستتحرر من تنظيم «داعش» والجماعات الإرهابية الأجنبية، إذ على الأغلب أن يتدرج الهدوء في سورية ليصل إلى ذروته في نهاية العام، بينما قد يجري تكثيف الحرب بالوكالة على العراق وليبيا من الكتلة القطرية التركية السعودية، المباركة من الغرب.

في عام 2016، ستوقع إيران بعض الصفقات التجارية والأمنية الكبيرة مع الصين وروسيا والهند، بما سيجعلها تنبؤاً مرتبة جيدة مع

ستواصل الهيمنة الغربية المتراجعة نصب الفخاخ والألغام السياسية للتحالف الروسي-الصيني خلال العام الحالي وما يليه. من دول أمريكا اللاتينية، إلى بحر الصين الجنوبي، يحاول الغرب أن يفعل ما في وسعه للحفاظ على هذا التحالف في حالة انشغال دائمة. لكن الإمبراطورية تعاني من التعب، ومن تكرار أخطائها. لذا، فإن هذه الإمبراطورية المتعبة قد تواصل مكرها وبراغماتيتها البقطة، قبل الذهاب بعيداً..

الولايات المتحدة وانتخاباتها

ستظهر الهيمنة الأمريكية المتراجعة والمنسحبة وجهها الحقيقي بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث سيكون على رئيس الجمهورية اللاحق أن يتخذ قرارات هامة من شأنها أن تجيب على ما إذا كان ينبغي اتباع سياسة «الخروج الناعم» أو «الخروج الخشن» من مرحلة الهيمنة.

استطلاعات الرأي العام الحالية تشير إلى أن «الحزب الجمهوري» قد يفوز بالرئاسة الأمريكية. وإذا ما حدث ذلك، فمن المتوقع، بحسب الباحثين، أن الولايات المتحدة ستكتفى على سياساتها الداخلية، وستبحث عن «مخارج ناعمة» من مرحلة الصدارة العالمية، رغم أن ذلك لن يمنع على الأغلب تصاعد التوترات العرقية، وعمليات إطلاق النار الجماعي في الولايات الأمريكية خلال عام 2016. ولا نستطيع أن نستبعد أي احتمال لهجوم «إرهابي إسلامي» على أراضي الولايات المتحدة، في تكرار هزيل لحادثة 11 أيلول محبوبة النتائج.

ومن المتوقع أن تنمو التهديدات الإرهابية إلى مستويات لا تطاق في الفترة التي ستسبق استحقاق الانتخابات الرئاسية في أواخر عام 2016. كما ستواصل الولايات المتحدة، مع لوبيات قوتها الأربع «نخب وول ستريت، والمجمع الصناعي العسكري، واللوبي الصهيوني، والسعودي»، المحاولات الهادفة إلى عرقلة مشاريع التكتلات البديلة، التي من شأنها أن تكشف التراجع الأمريكي وتعزيره. أما الثابت، هذا العام أيضاً، فهو أن الولايات المتحدة لا تريد حرباً تجبر فيها على وضع أقدام جنودها على الأرض المستهدفة.

أمريكا اللاتينية: تحكم مدروس

معظم دول أمريكا اللاتينية ستعاني خلال عام 2016 من انخفاض أسعار النفط عالمياً، وانخفاض الطلب الصيني على المعادن. من ناحية أخرى، ومع انضمام ثلاث دول لاتينية إلى مشروع «الشراكة عبر المحيط الهادي» الخاضع للقيادة الأمريكية، سترى استثمارات أمريكية قد تكون كبرى في دول البيرو والمكسيك وتشيلي، وقد تكون هذه الدول أكثر استقراراً أمنياً مقارنة بغيرها خلال هذا العام.

قد يتأثر الاستقرار السياسي الداخلي في البرازيل كثيراً من جراء الأزمة الاقتصادية.

وهذا تفصيل جزئي قد لا يحصل. أما استراتيجياً، فإن هذه النقطة ستكون جديّة للغاية بالنسبة للطرفين الروسي والصيني لمواجهة العقبات التي بدأت المراكز الغربية للتو في زرعها داخل آسيا الوسطى. لذلك، قد نرى «مشاريع كبرى» وصفقات اقتصادية وسياسية من العيار الثقيل في هذه المنطقة. ومع الاتفاقات الأمنية بين روسيا وكل من قرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان، بالإضافة إلى معاهدة الأمن الجماعي، سيكون نفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى في تضاؤل مستمر. وعليه، ستكون فرص زعزعة الاستقرار في آسيا الوسطى منخفضة جداً.

بهدف احتواء الصين، ومشروعها «حزام واحد، طريق واحد»، فإن الغرب سيعتمد على ما يمكن المناورة به على الساحة الهندية. فالهند قد ظهرت كقوة إقليمية فاعلة في جنوب آسيا، تظهر نمواً اقتصادياً جيداً، وواحدة من أكبر الدول المستهلكة في العالم، حيث باتت تشتري كميات كبيرة جداً من الأسلحة من روسيا والولايات المتحدة وفرنسا، لحماية نفسها من التهديدات الداخلية والإقليمية. وبعد خسارة نفوذها مؤخراً في نيبال، فإن الهند بحاجة إلى توطيد علاقاتها مع باكستان وبنغلاديش، فيما لو قررت التمحور مع الغرب. لذلك، فإن العام المقبل، هو عام الحسم الهندي في التوجهات الاستراتيجية الكبرى، التي تميل كفتها حتى الآن لمصلحة العلاقات القوية مع روسيا والصين.

ما تملكه من موارد طاقة ضخمة، تتناسب مع كونها شريكاً تاريخياً لطريق الحرير القديم والجديد. وفي عام 2016، قد تتصاعد المواجهات العسكرية بين الحكومة التركية والتنظيمات الكردية، بما يكفي لدفع تركيا نحو حالة من الحرب الأهلية. بينما ستواصل دول مثل السعودية العربية وقطر، وبعض الدول الخليجية، مساندتها للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، للبقاء على رأس السلطة. في المقابل، قد نرى محاولات روسية-صينية-إيرانية لمساعدة الأحزاب السياسية الكردية. وفي الحالتين كلتيهما، فإن تركيا قد تكون ساحة كبيرة للمواجهة في هذا العام.

في أفريقيا، ألحقت عوامل الاحتلال الأوروبي، والقواعد العسكرية الأمريكية، ونهب الموارد المعدنية، والصراعات القبلية على النفوذ في شرق المتوسط، الكثير من الضرر بالاستقرار الاجتماعي الأفريقي. وفي قلب الصراع الجيواستراتيجي، من المتوقع أن يستقدم الغرب قوات بالوكالة، لمجابهة النفوذ الصيني المتنامي في القارة السمراء، ولعرقلة منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا «FOCAC».

وسط وجنوب آسيا

من الممكن للتوتر الروسي-التركي أن يؤثر بشكل كبير على دول آسيا الوسطى، إذ من المتوقع أن تحاول تركيا استخدام ورقة بعض المتطرفين في هذه الدول للضغط على الحدود الروسية ومحيطها الحيوي،

جنوب شرق.. وشرق آسيا

يتطور الوضع السياسي في جنوب شرق وشرق آسيا حول نزاعات المياه بين دول بحر الصين الجنوبي، والصين واليابان. الولايات المتحدة قد تواصل عروضها العسكرية المحدودة قبالة البحر، وقد تتورط مع الصين في محاولات من شأنها استفزاز الصين في البحر. وإن زيادة التوتر في البحر قد يكون له تأثير فاعل على السياسة الداخلية لبعض دول جنوب شرق آسيا.

الإمبراطورية تعاني
من التعب، ومن
تكرار أخطائها.
لذا، فإن هذه
الإمبراطورية
المتعبة قد
تواصل مكرها
وبراغماتيتها
البقطة، قبل
الذهاب بعيداً..

هل ينحصر الصراع بين المدافعين عن «الوقود الأحفوري» كمصدر للطاقة، وبين المطالبين بالتحول نحو الطاقة المتجددة، في حدود الحفاظ على البيئة والكوكب من الانبعاثات والنتائج الكارثية التي تتعرض لها الطبيعة جراء الاستخدام المتزايد للوقود الأحفوري؟ وفي دفاعه عن الأخير، هل «يحب» الغرب الوقود الأحفوري، أم أنه يدافع عن نمط اقتصادي محدد؟

ثورة الطاقة المتجددة

الفضل للقوى الصاعدة

■ إعداد: رنا مقداد

منذ بداية العام 2015، يركز البروفيسور الأسترالي، المحاضر في كلية «ماكوري» في مدينة سيدني، جون مانيوس، معظم دراساته للبحث في موضوع الطاقة المتجددة، والصراع الدائر حول اعتمادها. في هذه المادة، تعرض «قاسيون» بعض ما توصل إليه صاحب كتاب «تخضير الرأسمالية- 2014»، في عدد من مقالاته المنشورة على موقع «Project Syndicate».

في المراكز العلمية داخل الولايات المتحدة وأوروبا، غالباً ما ينظر إلى فوائد الطاقة المتجددة باعتبارها بيئية بحتة. ذلك أن الطاقة المستمدة من الرياح والشمس من الممكن لها أن تعوض عن الحاجة إلى إحراق الوقود الأحفوري، مما يساعد في تخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ. في المقابل، غالباً ما ينظر في الصين والهند إلى الطاقة المتجددة بطريقة مختلفة بوضوح. فالدافع إلى التحول، السريع نسبياً، بعيداً عن الوقود الأحفوري في كل من البلدين، ليس المخاوف بشأن تغير المناخ فقط، بل أيضاً الفوائد الاقتصادية التي من شأنها مصادر الطاقة المتجددة أن تقدمها.

من المطالبة بالفوائد إلى البدائل

رغم أن الفوائد الاقتصادية المترتبة على استخدام مصادر الطاقة المتجددة قد تكون جذابة في نظر اقتصادات متقدمة، مثل ألمانيا واليابان «كل من الدولتين تتحرك بسرعة بعيداً عن الوقود الأحفوري»، فإن المزايا بالنسبة لعمالة الصناعة الناشئة مذهلة. فالمسار الاقتصادي القائم على الوقود الأحفوري من شأنه أن يؤدي إلى نتائج كارثية بالنسبة للهند والصين، ذلك أن الجهود المبذولة لتأمين القدر الكافي من الطاقة لهذا العدد الضخم من السكان في البلدين قد تسبب في تصعيد التوترات الجيوسياسية. وبعيداً عن زيادة أمن الطاقة، فإن الاقتصاد المعتمد بشكل أقل على الكربون من شأنه أن يعمل على تعزيز التصنيع المحلي، وتحسين نوعية البيئة المحلية، من خلال الحد من الضباب الدخاني في المدن، على سبيل المثال.

من المؤكد أن الوقود الأحفوري أنعم على العالم الغربي بفوائد هائلة، مع تحوله إلى التصنيع على مدى القرنين الماضيين. إذ كان الانتقال إلى اقتصاد يقوم على الكربون سبباً في تحرير الاقتصادات من القيود التي فرضتها نظريات توماس مالتوس القديمة. فبفضل إحراق الوقود الأحفوري، تمكنت مجموعة مختارة من البلدان التي تمثل شريحة صغيرة من سكان العالم، من دخول عصر من النمو الهائل، والذي بشر بإدخال تحسينات هائلة على الإنتاجية، والدخل، والثروة، ومستويات المعيشة، لكن ليس على البيئة..!

على مدار جزء كبير من السنوات العشرين الماضية، قاد الصين والهند حملات للمطالبة بفوائد الوقود الأحفوري لبقية العالم، لكن دون جدوى، ما دفعهما مؤخراً نحو تعديل نهجهما جذرياً. ولأن استخدامهما للوقود الأحفوري يتلامس مع حدود جيوسياسية وبيئية، فقد اضطر البلدان، ومعهما حلفاؤهما، للاستثمار بجدية في البدائل - وأبرزها مصادر الطاقة المتجددة. وفي القيام بهذا، وضع البلدان نفسيهما في طليعة التحول الكوكبي الذي قد يؤدي في غضون عقود قليلة إلى القضاء تماماً على استخدام الوقود الأحفوري.



المستقبل للطاقة المتجددة

الواقع أن الحجج الاقتصادية التي يسوقها البعض ضد مصادر الطاقة المتجددة «إنها قد تكون مكلفة، أو متقطعة، أو غير مركزة بالقدر الكافي» يمكن تفنيدها بسهولة. وبرغم كثرة معارضي الطاقة المتجددة، فإن ما يحفزهم هو اهتمامهم بالحفاظ على الوضع الراهن للوقود الأحفوري والطاقة النووية، أكثر من انشغالهم بأن عنفات الرياح أو مزارع الطاقة الشمسية ربما تفسد المشهد. على أية حال، من غير المرجح أن ينتصر أولئك الراغبون في وقف توسع الطاقة المتجددة على الحسابات الاقتصادية البسيطة. ذلك أن ثورة الطاقة المتجددة ليست مدفوعة بضريبة مفروضة على الانبعاثات الكربونية أو إعانات الدعم للطاقة النظيفة، بل إنها نتيجة لانخفاض تكلفة التصنيع، والذي من شأنه أن يجعل توليد الطاقة من المياه والرياح والشمس قريباً أكثر فعالية من حيث التكلفة من توليدها عبر إحراق الفحم.

بوسع البلدان أن تتشق طريقها نحو أمن الطاقة من خلال الاستثمار في القدرة الصناعية اللازمة لإنتاج عنفات الرياح، والخلايا الشمسية، وغير ذلك من مصادر الطاقة المتجددة واسعة النطاق. ومع إلقاء الصين والهند بثقلهما الاقتصادي وراء الثورة الصناعية في مجال الطاقة المتجددة، فإنهما يطلقان بذلك العنان لسلسلة عالمية من التفاعلات معروفة باسم «السببية الدائرية والتراكمية».

الاستثمار يقلل الكلف

على النقيض من التعدين والحفر والاستخراج،

يستفيد المصنعون من منحنيات التعلم التي تجعل الإنتاج متزايد الكفاءة - وأقل تكلفة. ذلك أن الاستثمار في الطاقة المتجددة يدفع تكلفة إنتاجها إلى الانخفاض، ويعمل على توسيع السوق لتبنيها، الأمر الذي يجعل زيادة الاستثمار في هذا المجال أكثر جاذبية. وفي الفترة من 2009 إلى 2014، دفعت هذه الآليات تكلفة الطاقة الضوئية الشمسية إلى الانخفاض بنحو 80%، وقللت من تكلفة عنفات الرياح المقامة على البر، بما يقارب 60% حسب مجموعة «لازارد» للطاقة والبنية الأساسية. في الوقت الحالي، تبدو الأفاق واعدة. فقد لا تكون الجهود المبذولة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الدافع الرئيسي وراء ثورة الطاقة المتجددة، لكن من المؤكد أن تفشل الجهود الرامية إلى الحد من تأثير تغير المناخ في غياب ثورة الطاقة المتجددة. وإذا كان بوسعنا أن نتجنب أسوأ المخاطر الناجمة عن ارتفاع حرارة الكوكب، فإن الفضل في ذلك يعود إلى الصين والهند وحلفائهما.

الصين: نموذج رائد للطاقة المتجددة

وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلس الكهرباء الصيني، تناقصت كمية الطاقة التي ولدها الصين باستخدام الوقود الأحفوري في عام 2014 بنحو 0.7% مقارنة بالعام السابق، وهو أول انخفاض في الذاكرة الحديثة. ومن ناحية أخرى، تزايد توليد الطاقة باستخدام مصادر غير الوقود الأحفوري بنسبة 19%. ومن اللافت للنظر، أن الطاقة النووية لعبت دوراً صغيراً في هذا التغيير، فقد تزايدت الكهرباء المولدة باستخدام مصادر خضراء فقط «الماء والرياح

والطاقة الشمسية» بنسبة 20%، وكان النمو الأكثر إثارة ظاهراً في توليد الطاقة الشمسية، التي ارتفعت بنسبة 175%. كما تجاوزت الطاقة الشمسية الطاقة النووية من حيث الطاقة الجديدة المنتجة، لكي توفر 17.43 تيراواط/ ساعة إضافية في العام الماضي، مقارنة بنحو 14.7 تيراواط/ ساعة من المصادر النووية..! وخلال العام الماضي، زادت الصين من قدرتها على توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري بنحو 45 غيغاواط، لتصل إلى ما مجموعه 916 غيغاواط. وفي الوقت نفسه، زادت من قدرتها على إنتاج الكهرباء من مصادر الوقود غير الأحفوري بنحو 56 غيغاواط، لكي يصل المجموع إلى 444 غيغاواط. وقد أضافت الرياح والمياه والطاقة الشمسية 51 غيغاواط من قدرة توليد الطاقة.

وأخيراً، بوسعنا أن نرى الاتجاه نحو الطاقة الخضراء في الأنماط الاستثمارية في الصين. والأدلة واضحة: فالأموال التي تستثمرها الصين في الاتجاه نحو المصادر الخضراء للطاقة الكهربائية أكثر من التي تستثمرها في تلك التي تعتمد على الوقود الأحفوري. وما تنفقه الصين على الطاقة الخضراء أكثر مما تنفقه أية دولة أخرى.

إن نظام الطاقة في الصين يظل معتمداً بشدة على الفحم، وسوف يحرق من الفحم الكثير إضافة إلى ما أحرق بالفعل، قبل أن يكون بوسعنا أن نصف النظام بدقة بأنه أميل إلى الأخضرار من السواد. لكن اتجاه التغيير واضح. ولا بد من الاعتراف به - ووضعه في الاعتبار عندما نناقش الطاقة العالمية وسياسة الطاقة.

زادت الصين من توليد الطاقة باستخدام مصادر غير الوقود الأحفوري بنسبة 19%.. والكهرباء المولدة باستخدام مصادر خضراء فقط بنسبة 20%

ماذا عن الوقود الحيوي؟



في إطار توجه العالم للبحث عن بدائل جديدة للوقود الأحفوري، أقل تلويئاً ويساهم في انحسار ظاهرة الاحتباس الحراري، ظهر في السنوات الماضية ما يعرف بالوقود الحيوي كبديل نظيف. كما زاد الاهتمام العالمي به، لزيادة الاهتمام بالبيئة، والخوف من نضوب النفط، والارتفاع الكبير بأسعاره، ولكن المفاجأة كانت وحسب رأي المختصين والخبراء والواقع هي: الارتفاع الحاد بأسعار المواد الغذائية والأساسية.

نحو ثلثي الطاقة الموجودة في البنزين. أي إذا كانت السيارة تسير 40 كيلومتراً لكمية من البنزين، فهذا يعني أنها تسير حوالي 30 كيلومتراً فقط الكمية نفسها من الإيثانول. وهذا يعني أن تكاليف الإيثانول أعلى من البنزين.

يشمل الأثر البيئي لزراعة الذرة وغيرها، والتي تتضمن الأسمدة «المستخرجة من النفط» والمبيدات الحشرية، والآثار البيئية الناتجة عن سيارات الشحن الضخمة التي تنقل الذرة والإيثانول، خاصة أنه لا يمكن نقل الإيثانول بالأنابيب لأسباب فنية تتعلق باختلاط الماء به.

ومن الواضح أيضاً أن قطع الأشجار في الغابات التي نمت منذ مئات أو آلاف السنين، لاستخدامها كوقود حيوي، دون أن يتم استبدالها لن يساهم في الأثر المحايد للكربون.

وتشير الدراسات إلى أن قدرة الغابات على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، أحد أهم الغازات المسببة للاحتباس الحراري أكبر بكثير من قدرة المحاصيل الزراعية على امتصاصه.

يواجه العالم اليوم أزمة للمياه الصالحة للاستعمال، وهي تأتي قبل أزمة الطاقة.

ويطلب إنتاج محاصيل الوقود الحيوي كميات هائلة من المياه. ويتم حساب المياه اللازمة لإنتاج الإيثانول من بداية زراعة الذرة وحتى وصوله إلى محطة البنزين.

يمكن نقل المشتقات النفطية بطرق متعددة أرخصها الأنابيب وبأجواء متعددة. لكن هناك صعوبة كبيرة في نقل الوقود الحيوي. فلا يمكن نقل الإيثانول بالأنابيب الأمر الذي يتطلب أن يتم إنتاجه ومزجه بالبنزين بالقرب من نقاط التوزيع ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفه.

هناك معارضة شديدة لاستخدام المواد الزراعية لإنتاج الطاقة، لأن استخدام المواد الزراعية كوقود أسهم في رفع أسعار المواد الغذائية في شتى أنحاء العالم، وأغلب الفقراء في العالم هم الذين يعتمدون على الذرة والقمح كمصدرين أساسيين للغذاء.

أزمة الغذاء وحرب الإيثانول

إن استخراج الوقود الحيوي من الحبوب يؤثر بشكل مباشر على كمياتها الحبوب وأسعارها في الأسواق، حيث تجتاح العالم حالياً مشكلة ما يسمى بحرب الإيثانول، وتلك المشكلة هي نتاج طبيعي للمنافسة الشرسية بين الغذاء والطاقة في ظل العجز المتزايد في كل منهما.

لقد ظهر احتياج الدول الغربية لهذا البديل بعد النقص في إمدادات الطاقة وارتفاع سعر البترول عالمياً، مما دفعها إلى البحث عن بديل للبترول وبأسعار اقتصادية، ليمكنها من مواجهة أي نقص في إمدادات الطاقة. في بعد سياسي، وهو: إيقاف الاعتماد على الدول المنتجة للبترول.

إن هذا الاتجاه الجديد لاستخراج الوقود الحيوي من الحبوب سوف يؤثر بشكل مباشر على كمياتها في الأسواق، ويؤدي بالتالي لزيادة سعرها بشكل كبير.

مميزات استخدام الوقود الحيوي

يتميز الوقود الحيوي عن الوقود الأحفوري بأن احتراقه لا يسبب المشكلات البيئية نفسها، لاحتوائه على نسبة أقل من الكربونات. كما أن أغلبه يتحلل بالماء خلال فترة قصيرة من الزمن، بينما لا يتحلل الوقود الأحفوري حتى بعد مرور عشرات السنين.

إن استخدام الوقود الحيوي يخفض نسبة الملوثات المنبعثة من احتراقه إلى أكثر من النصف، ويضمن الاستقرار الاقتصادي. خصوصاً أن البترول في طريقه إلى النضوب بعد بضعة عقود.

أثبتت الدراسات الفنية والميكانيكية أنه يطيل من عمر المحرك ويوفر التشحيم الذاتي لأجزائه. وأثبتت ثباته تحت الظروف المناخية وأمنه للاستخدام المباشر وسهولة نقله.

مساوئ استخدام الوقود الحيوي

عند المقارنة بين أسعار البنزين وأسعار الإيثانول، فإن كمية الطاقة الموجودة في الإيثانول تمثل

■ إمداد حسام الماني

بالرغم من النتائج الواعدة للوقود البديل، إلا أن ضالة المنتج بمواجهة الطلب المتزايد ودور الوقود الحيوي في التأثير سلباً على أسعار المحاصيل الاستراتيجية، هو التحدي الأكبر الذي سيظل بمواجهة مصادر الطاقة النظيفة.

التعريف العلمي للوقود الحيوي يتلخص في أنه وقود سائل نظيف بيئياً، يتم استخلاصه من النباتات ذات البذور، مثل: القطن والكتان والسمسم والصويا، وإجراء بعض المعالجات الكيميائية عليه حتى يجري البترول في خصائصه ويصبح منافساً حقيقياً له كوقود بديل ومتجدد.

وقد أجريت الأبحاث على الوقود الحيوي، بحيث يستخدم في المحركات التي تسير بالبنزين نفسها من دون إجراء أية تعديلات في المحرك. وذلك عن طريق عمل خلطات من البنزين مع الوقود بنسب معينة أو استخدام الوقود الحيوي فقط من دون الخلط.

أنواع الوقود الحيوي

يقسم الوقود الحيوي إلى ثلاثة أنواع: الوقود الصلب: ويتمثل في مخلفات النباتات كافة، بما في ذلك الأخشاب المختلفة.

الوقود السائل: يأتي بصيغ متعددة منها الإيثانول والديزل الحيوي والزيوت النباتية.

وهناك مصدران مختلفان للوقود السائل وهما: النباتات الحولية على السكر أو النشاء، مثل: قصب السكر والشوندر السكري والذرة، ويستخرج منها الإيثانول عن طريق التخمير.

النباتات الحولية على الزيوت، مثل: الصويا وعباد الشمس والذرة وتستخرج منها الزيوت التي تعالج كيميائياً للحصول على الديزل الحيوي. كما يتم استخدام الزيوت النباتية المستخدمة في الطبخ كوقود للسيارات وذلك عن طريق حرقها مباشرة في المحركات الانفجارية.

الوقود الغازي: هو غاز الميثان المستخرج من تحلل النباتات والمخلفات وروث الحيوانات، وهو يستخرج من روث الحيوانات عن طريق تخمير، أو من النفايات عن طريق ردمها وتحللها في بيئة خالية من الأوكسجين.

يستخدم كمصدر للطاقة بديلاً عن البنزين، أو يمزج مع البنزين بنسب مختلفة لأسباب عديدة، أهمها: تخفيف التلوث الناتج عن احتراق البنزين في محركات السيارات. ويتم إنتاجه في الغالب من النباتات ومخلفاتها، خاصة النباتات التي تحتوي على كمية كبيرة من السكر والنشويات، مثل: قصب السكر والشمندر السكري والذرة والقمح.

وجدتها

■ د. عروب المصري



خصخصة العقل

تزايدت في العقد الماضي في العديد من دول العالم، الدعوات إلى السياسات التي تنطوي على عدد من مستويات خصخصة التعليم، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأصبحت الدعوات إلى الرسوم المنخفضة لتسهيل تمرير المدارس الخاصة، بارزة على نحو متزايد في المناقشات والسياسات التعليمية العالمية. وجاءت الحاجة الملحة لتحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية كشعاع تعلق عليها أسباب تمرير الخصخصة، فضلاً عن آثار الأزمة المالية في مختلف أنحاء العالم، وأصبحنا نرى الحكومات والمنظمات الدولية أكثر استعداداً لتقديم أشكال مختلفة من الخصخصة في التعليم، على حد سواء في الخصخصة الخارجية «الخصخصة الصريحة للتعليم العام» والخصخصة الداخلية «تعزيز السلوك التنافسي أو نظام السوق في إطار نظم التعليم العام». وفي الوقت ذاته، يستهدف القطاع الخاص بشكل متزايد نظم التعليم العام، كأسواق مربحة، ويرى فيها أعمالاً مربحة على الأقل من خلال فرصة بيع الكتب المدرسية، والخدمات الاستشارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب المعلمين، ونظم التقييم والاختبارات، وما إلى ذلك مما يشكل دفعةً جديدةً لإشراك القطاع الخاص في التعليم، مما يقلص فضاء القطاع العام في رسم السياسات والحوار حولها، ومما يؤدي إلى تهيمش المواطنين، بوصفهم القوة المحركة للسياسة، بينما تصبح الشركات الخاصة والمنظمات أكثر هيمنة على سياسات التعليم.

ويتم الإبلاغ بشكل مستمر عن الآثار السلبية للخصخصة في العديد من دول العالم، وخاصة من حيث تأثيرها على المساواة وتعزيز التعليم الذي يتوافق مع حقوق الأطفال الأساسية والمصلحة العامة. إن التعليم العام المجاني والإلزامي والجيد مسؤوليته أساسية للدولة. إن دوراً واضحاً للمعلمين ونقاباتهم في صنع السياسات التعليمية والقرارات التربوية على المستويات المختلفة، يساهم في فضح سياسات الخصخصة، وما يجري من ورائها من تخفيض لنسب الإنفاق على التعليم وهو بداية الطريق للوقوف في وجهها.

ثلث تلك الموجة اليوم الدعوة إلى خصخصة المسرح، ذاك الباقي من الثقافة الذي لا يمكنه أن يكون مصدراً للربح إلا إن كان تابعاً، بكل فحاجة لمموليه، ويجري تمرير ذلك بأساليب شتى، تحت شعار دعم المؤسسات «غير الربحية» للمسرح وغير ذلك من الأساليب المكشوفة التي تحاول سحب بساط المسرح من تحت الإطار الحكومي ليصبح مطية سهلة هو وفنانيه لدعاة الليبرالية الجديدة ومروجاً سعيداً لها.

ازدياد حدة الجوع في العالم

إن استغلال النباتات لسد الحاجة البشرية من الوقود فكرة هامة، إلا أن بعض الخبراء يحذرون من أنه قد تؤدي إلى معاناة كثير من البشر من الجوع بسبب ارتفاع أسعار الطعام. ويقول مشجعو الوقود الحيوي، إنه عما قريب قد تسير مركباتنا بالذرة، ونولد الكهرباء من السكر، ونحصل على الطاقة من زيت النخيل. وبالرغم من أن طفرة الوقود الحيوي في بدايتها، إلا أنها رفعت تكلفة الحبوب في بعض المناطق، مثل: المكسيك التي خرجت بها مظاهرات احتجاجاً على ارتفاع أسعار الخبز المحلي.

كيف كان الطب في شرقنا القديم؟



به أسنان من آخر مربوطة بأسنانها بخطط من الذهب، هل كان العمل من أجل هدف تجميلي؟ السن الأمامي كان هو الجديد، أو لإعطائها شيئاً للعض به غير واضح، ولكنه وجد في تابوت آخر، ولكن الهدف النفعي كان واضحاً. إذ كان يعاني من التهاب اللثة واضطر إلى فقد ستة من أسنانه، وجميعها كان مثبتاً في موضعه بسلك من الذهب ملتف حول الأسنان الثابتة وقد حملها المريض فترة طويلة، إذ تظهر عليها علامات الاستعمال الطويل، ووجدت في عين الزيق «قلعة نبطية قديمة» في شمال النقب أسنان مغروزة بواسطة أسلاك برونزية، ووجدت في أريحا عدة جماجم مثقوبة من العصر النيوليثي «الحجري الجديد» كما وجدت في حازور «شمال فلسطين» عدة نماذج للكبد، ربما كانت تستعمل للنظر الكبدي «طريقة تنبؤ بابلية قديمة» Hepatoscopy، ولكنها بالتأكيد لأغراض طبية. وتذكر رسائل تل العمارنة وجود أمراض وأطباء في البلاطات الكنعانية، وبعد، فليس هناك وثائق كنعانية تتحدث عن الطب، وإن كان هناك أمل بالكشف عن مزيد من ألواح أوغاريت التي سبق وغيرت النظرة العالمية إلى حضارة الكنعانيين، وقد هلك الوثائق الكنعانية مرتين: مرة في صور عندما أحرقتها الإسكندر المقدوني عام 330 ق.م. ومرة أخرى في قرطاج عندما أحرقتها الرومان عام 146 ق.م.

هل كان الطب ميتافيزيقياً

مع أن الطب يبدو ميتافيزيقياً مرتبطاً بالآلهة ولكني أعتقد أنه كان كذلك نظرياً فقط، ولكنه كان عملياً مرتبطاً بالطبيعة، فالناس تلجأ إلى النباتات «تحت رعاية الإله، أله الطبيعة والخصب» وتعرف خواص هذه النباتات وتستعملها في استطبانات معينة، كما تستعمل النار «تحت رعاية إله النار»، فيصبح وجود الإله سورياً، وربما يضيف الإيمان بالآله لقوة الشفاء لدى الناس. تشير الوثائق إلى وجود طبقة الأطباء في البلاطات الملكية، وإلى وجود أطباء أسنان أيضاً.

الطب عند الفينيقيين

كانت تجارة الأدوية مزدهرة عندهم، ينقلونها إلى بلاد الغرب والبلاد الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط، وكان للدين عندهم تأثير كبير في الطب لذلك كان الكهان يتعاطون هذه المهنة. يقول المثل الفينيقي «إذا طلب المرض تاجاً، أعطه اثنين لعله يذهب»

في حوالي الألف الأول ق.م. ظهر إله الطب إشمون وانتشرت عبادته، ظهر اسم إشمون في جبل بعل، أي جبل أبناء إيل، ويظهر معه اسم الإله شدرافا زوج الإلهة شديد والإلهة كوثرات إلهة الحمل والولادة. إن المستوى الحضاري الذي تمتعوا به ارتفع بهم إلى فهم أهمية النظافة والوقاية من الأمراض، وكانت هناك طقوس يومية للاغتسال بالماء، وغسل البيت بجميع غرفه ومحتوياته وما تحته، وهناك أنواع أخرى من الاغتسال كانت تتم بقصد الوقاية من الأمراض ووضع حد للأوبئة، ولم يكن طقس الدهان بالزيت «التمسيح» مقصوراً على الملوك، بل كان يقوم به عامة الشعب. كذلك كان اللون الأرجواني مفضلاً من ناحية سحرية ضد بعض الأمراض ولاسترضاء الآلهة. «وكانت النار أعظم وسائل التطهير، فالذبائح تطهرها النار، والمعادن تطهرها النار عند ما تصهر فيها، وكانت النار وسيلة التبخير، وكان طقس التطهير بالتدمير يجري عادة عن طريق النار، وكانت هناك أعياد «طقوس دورية للآلهة رشف وإشمون. وكانت هناك أمراض كثيرة منتشرة مثل الأمراض الجلدية وأمراض الحشرات الممرضة كالديدان والبعوض، وكان الناس ومازالوا يستعملون المياه المجموعة في الآبار «خزانات» والتي لم تكن غالباً بعيدة عن المراحيض البيئية، التي تؤدي إلى حفرة امتصاصية، وقد تنشر الأمراض عن طريق امتصاص الماء وما قد يحتويه من جراثيم. لقد أظهرت الحفائر في صيدا أنهم كانوا أطباء أسنان مهرة» الفك العلوي لامرأة وجد في تابوت، ووجدت

يقول المثل
الفينيقي «إذا
طلب المرض
تاجاً، أعطه اثنين
لعله يذهب»

البابليين في دراسة الكبد إلى اعتقادهم بأن هذا العضو يسيطر على سائر أعضاء الجسم وأنه رئيسها كلها. كانت المواد التي استخدمها الطبيب من أصول مختلفة فقد استخدمت كثير من الأعشاب وخلصات نباتية التي كانت من أكثر الأدوية شيوعاً، بحيث إن كلمة عشب أصبح يطلق عليها اسم دواء.

الثعبان رمز الشفاء

كان يعتقد أن هذا الشعار من وضع اسكليبيوس الإغريقي، ولكنه توجد في متحف اللوفر بباريس منحوتة وجدت في «لكش» يرجع تاريخها إلى سنة «2000 ق م» تشتمل على دورق فيه صورة لحيتين ملتفتين على بعضهما يقف خلفهما «جوديا» أمير لكش، ومكتوب عليها أنها مهداة إلى «نينكيش زيدا» إله الشفاء.

شريعة حمورابي والطب لم تكن تشريعات حمورابي الأولى من نوعها في تاريخ بلاد الرافدين، فقد سبقتها ثلاث محاولات للتشريع دونت في «أور» و«إشنونا» و«إسين». ولقد تولى تجميع هذه التشريعات في عهد حمورابي عدد من رجاله القانونيين والإداريين. وتعد شريعة حمورابي من أعظم الوثائق التي أمدتنا بمعلومات طبية خاصة عن قوانين الجراحة عند البابليين والآشوريين.

الطب والأطباء في مملكة ماري

كان الأطباء في ماري يعملون بشكل عام على الأعشاب والنباتات فقد كان الطب في بابل بشكل عام طباً «عشيبياً»، كما كان الناس في ذلك العصر يعتمدون على ملاحظة مصدر الأمراض ويطلقون طرق الوقاية من العدوى. وكان الزيت ضرورياً لعلاج الأمراض الجلدية، إن رسائل مملكة ماري تعلمنا بوجود أطباء موظفين في خدمة القصر أو الحكومة. يبين ذلك أن مهنة الطب كانت مقصورة على الطبقة الحاكمة.

دون طب الآشوريين على قمع أجري في هياكل العبادة، وكانت تبحث في المداواة والعلاجات. وقد عرف البابليون والآشوريون البانونج والخردل، كما استعملوا الحشيش والأفيون للتخدير. وكان الطابع الغالب على طب بابل وأشور «أو وادي الرافدين» هو الكهنوت والسحر، لأن العلم كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالكهانة.

■ إعدام سلمى السعيد

إن القسم الكبير من المعارف الطبية يرجع إلى الألف الثالث ق م، تعتبر مكتبة آشور بانيبال في نينوى أول مكتبة منظمة في الشرق الأدنى القديم، ويرجع تاريخها إلى سنة «668 626 ق م» حوت أكثر من ثلاثين ألف لوحة طينية، في مختلف العلوم منها ثمانمائة لوحة نقشت عليها نصوص طبية اعتقد البابليون والآشوريون أن الأمراض من أعمال الأرواح الشريرة، وكان يتم تشخيص المرض عن طريق الكاهن الذي يقوم بتلاوة بعض أنواع الرقي وصنع الأحجية. بالإضافة إلى الأدوية

صورة رقيم بابلي من الأجر يشرح نوبة الصرع

لجأ الآشوريون إلى الجراحة في طبهم، ولكن معرفتهم بالتشريح كانت بدائية بل أكثر بدائية من المصريين القدماء، وقد جاءت معرفتهم هذه من تقطيع الحيوانات التي تذبح لتقدم قرباناً للآلهة أو لإطعام الناس، أما فيما يخص التشريح البشري فإنه عرف الكثير من النواحي التشريحية من ملاحظة مظاهر الجسم، وازدادت معرفته بملاحظته ما كشفت عنه جروح القتال خاصة الكبيرة منها، ومن مقارنة المعلومات التشريحية في حيوانات القرابين مع شبيهاتها في جسد الإنسان. درس البابليون والآشوريون التشريح ولاسيما تشريح الكبد، وعرفوا التشوهات التي تطرأ على الإنسان والحيوان. ويعزى سبب تعمق

باختصار..!



نسخة لقنطرة من معبد «بعل» تنصب في لندن

أوردت صحيفة «تايمز» البريطانية أن نسخة لقنطرة من معبد بعل المهتم جزئياً في تدمير السورية من قبل مسلحي الدولة الإسلامية ستُنصب في مركز لندن.

أجرى مسلحو «داعش» تفجيراً كبيراً في موقع مدينة تدمر أدى إلى تدمير جزء من معبد بعل الذي اعتبر في العهد القديم من أهم المقدسات في المدينة.

ستُنشأ نسخة طبق الأصل للقنطرة المذكورة بحجمها الحقيقي بواسطة طابعة ثلاثية الأبعاد وستنصب في ساحة ترافالغار في مركز العاصمة البريطانية. سترمز هذه القنطرة المستنسخة التي ستبلغ ارتفاعها 15 متراً المقاومة العالمية لمحاولات تدمير منشآت التراث التاريخي.

تقول الصحيفة إن أجزاء من القنطرة ستُنشأ في شنغهاي في الصين ثم ستُنقل إلى إيطاليا لتكتمل هناك. كما يقال عن خطط نصب قنطرة مماثلة في تايمز سكور في نيويورك. وتعتبر تدمير من المواقع الستة في سورية المنسوبة إلى التراث العالمي.



مكتبة جديدة في حلب

أنشأ شاب سوري مكتبة في مدينة حلب تعد الأكبر في سورية وأطلق عليها اسم Safe Time ، وتمتد المكتبة على مساحة ألف متر مربع وتتضمن عدة قاعات مخصصة للطلاب من أجل المذاكرة والبحث العلمي بالإضافة إلى قاعة اجتماعات مخصصة للأستاذة ومسرح سينمائي يعتبر الأول من نوعه في المكتبات السورية.

وتضم المكتبة أيضاً نحو ألفي كتاب، إلى جانب كتب مهداة من جامعات خاصة وأخرى عالمية، وتم تجهيزها بالمراجع الخاصة بطلاب الفنون والعمارة، وقاعات للبحث السريع الخاصة بمشاريع التخرج والدراسات العليا، وعدد من أجهزة الكمبيوتر، كما تحتوي المكتبة على موسوعة إلكترونية تضم 2500 عنوان لكتب الكترونية من جميع أنحاء العالم.

ويستهدف المشروع جميع الشباب خاصة منهم طلاب الجامعات. وأكد مؤسس المكتبة إسماعيل سليمان أن المشروع يعد الأول من نوعه في سورية من ناحية الخدمات بتصنيف من مديرية الثقافة والمحافظة في حلب.

● وكالات

ابتزاز..

وقيود تكبل السينما في عصرنا



معركة حامية في هوليوود، هي أكبر أعلام وسائل الإعلام، حدث ما يشد كرب القيود الملفوفة على رقاب «الجمهور»، فرصة للصحافة الصفراء اللغو والشتائم، مباررة يحمل كل طرف فيها دلائل تخصه وتثبت انتصاره في هذه المعركة، التي تكون في أغلب الأحيان معارك على حقوق مهضومة لسيناريو ما أو قضايا تفصيلية أخرى لا قيمة جديدة لها.

■ علاء ابوضراح

المعركة مختلفة الآن، على الرغم من كل اللغو والشتائم التي ترافقها لكنها هذه المرة معركة «حياة أو موت».

ابتزاز وتضييق

نقلت وسائل الإعلام في الأيام الأخيرة من العام المنصرم، وقائع معركة بين المخرج الشهير والإشكالي كوينتين ترانتينو «Quentin Tarantino» وشركة ديزني «Disney» المالكة للفيلم الشهير حرب النجوم «Star Wars»، وكان من المقرر أن تعرض شركة ديزني فيلمها في مسرح «Cinerama Dome» لأسبوعين ومن ثم يعرض فيلم ترانتينو الجديد «الثمانية الحاقدين» «The Hateful eight» في الصالة نفسها حسب العقد الذي وقعه معهم، لكن شركة ديزني حسب تصريحات ترانتينو قررت أن تمدد عرض فيلم حرب النجوم لشهر بدلاً من أسبوعين، هذا يعني أن تقوم «Cinerama Dome» بإلغاء عقدها مع ترانتينو، رفضت صالة العرض في بداية الأمر هذا الطلب لكن شركة ديزني الضخمة هددت بجرمان «Cinerama Dome» من عرض فيلمها الجديد بأي من صالات عرضها الكثيرة.

فيلم حرب النجوم يعد من الأفلام الرائجة ويترقبه الآلاف، وهذا يعني ربحاً مخيفاً يمكن أن تحرم منه صالة العرض إذا ما التزمت بعقدتها مع ترانتينو، لذلك كان الخيار سهلاً بالنسبة لهم فألغوا هذا العقد المشؤم ومددوا مدة عرض فيلم شركة ديزني لشهر بطوله، وهذا كان كفيلاً لإعلان حرب من قبل كونتين ترانتينو، المخرج «الغاضب أصلاً» الذي وصف تصرف الشركة بأنه «انتقامي، ومنحط، وابتزاز».

هو بالفعل ابتزاز وتضييق، تستطيع شركة مشبوهة بحجم ديزني القيام به دون أي رادع، حتى وإن كان ضد أشخاص لهم سطوتهم في هوليوود كـ «ترانتينو» الذي يحمل بالنهاية قيم

هوليوود. حاول البعض تفسير هذا التصرف المبهم بأنه ربما يكون مرتبطاً بهجوم ترانتينو الشرس على الشرطة الأمريكية وأعمال العنف التي تقوم بها في الاحتجاجات التي شهدتها بعض المقاطعات الأمريكية، وتصدر وكالات الأنباء أخبار مشاركته في تظاهرات ضد ممارسات الشرطة يحمل فيها لافتة يتهمم فيها بأنهم مجرمون، لترد الشرطة بنشر بيانات تهاجم بها ترانتينو وتحتج على أنه لطالما حاول ترسيخ صورة للشرطة تبدو فيها ملامح الفساد والإنحلال.

70م القطة المخفية

ما تحاول وسائل الإعلام تجنب الخوض فيه هو أن فيلم «The Hateful eight» هو حالة خاصة بالمعنى التقني، فقد جرى تصوير هذا الفيلم على شريط ذو مقاس كبير «70مم»، فمقاس الشريط المتداول في صناعة السينما هذه الأيام هو 35مم، أي أن فيلم «The Hateful eight» سيكون ضعفي الحجم، وهذا يتطلب أجهزة عرض من نوع محدد تكون قادرة على عرض هذا الفيلم بالإضافة للشاشة خاصة هائلة الحجم، وهو ما يتميز به مسرح «Cinerama Dome» الذي كان يفترض أن يستضيف الفيلم على شاشته تلك.

يمكن الخوض في هذه التفاصيل التي تبدو مجرد تفاصيل تقنية للوهلة الأولى، لكنها في الحقيقة أبعد من ذلك وأبعد من الدوافع التي انطلق منها ترانتينو فهي لا تتعدى بالمجمل كونها ترفاً يخص نخب هوليوود التي ينتمي لها. يبدو ظاهرياً أن السينما تتطور من ناحية تقنيات العرض كغيرها من المجالات، لكن الوضع مختلف خصوصاً إذا ما علمنا أن شريط الـ 70مم هذا يعد ذروة التطور التقني الذي وصلت له السينما والذي لا يزال يتفوق على كل الثورة الرقمية التي شهدتها السينما. لكن المشكلة كان بأن هذا الشريط كان مشؤوماً بالنسبة لشركات الإنتاج وللدور العرض بالدرجة الأولى نظراً لتكاليفه،

فتأمرأوا على هذا الإنجاز التقني لأنه ببساطة لا يخدم فكرة الربح التي تحكم السينما اليوم، مما أدى إلى توقف استخدام شريط الفيلم هذا في أواسط الستينات، على الرغم من أن كل الجوانب التقنية التي ترتبط بالسينما كلها سواء بطرق العرض أو التصوير وتسجيل الصوت، هي أمور حيوية لا يجب إغفالها كونها تساعد على زيادة التأثير بالجمهور، الأمر الأساسي الذي تتوقف عليه كل العملية!

إذا ما استمعنا لتعليقات طاقم عمل هذا الفيلم عن تجربتهم مع هذه التقنية الحديثة - القديمة، نشعر وكأننا أمام كشف تقني، حديث قادم من الفضاء، حيث يصفون كمّاً من التفاصيل والألوان لم يشاهدها جيلنا في السينما من قبل، نشعر بالخيانة عندما تستطيع عدسات وكاميرات سحب من مستودع حفظت فيه منذ عقود أن تذهلنا بقدراتها «الخيالية».

الربح فقط أم أبعد!

التطور التقني الذي أخذ يحول كل ما يحيط بنا إلى أرقام، استطاع ببساطة أن ينافس بركات شرائط الأفلام القديمة، وخصوصاً أن تكاليف «الديجتال» أرخص بشكل ملحوظ.

وهذا ينبئ بالكثير، السينما هي مكان يجمع حشداً من الناس، تجمعوا هنا ليشاهدوا آلاف الصور المتعاقبة التي تتحول لحركة ما أن نعرض 24 واحدة منها خلال ثانية، ميزة دور السينما أنها قادرة على تنفيذ هذه المهمة، ميزتها المطلقة، لكن ماذا لو انقرض شريط الفيلم هذا؟ ماذا لو أصبح جهازاً متاحاً للجميع بحيث يستطيع أداء هذه المهمة؟! ماذا يعني أن يستطيع فرد واحد في غرفة عادية معزولة عن كل ما حوله أن يشاهد أي فيلم يريد؟!

هذا يعني ببساطة تجريد السينما من شكلها الاجتماعي، ويعني تخفيض الأثر الذي يخلفه مشاهدة فيلم ضمن حشد، وما ينتجه هذا من نقاش وتواصل وتفاعل بين الجمهور.

ثقافي قاسيون 2015

عام آخر يمر، وقت ثمين يمضي، تتسارع فيه الأحداث، تسرد حكايات الوجد الكثير. يتابع الناس حياتهم وتشهد منات المواقف الحية والنماذج البسيطة والعميقة عن إرادة الحياة عندهم، والإصرار على قهر القهر الذي يعيشون تحت وطأته. مشاهد عديدة تتكرر يومياً هنا وهناك داخل الجغرافيا السورية، ووقائع حقيقية تصل أحياناً إلى درجة البطولة المدهشة المعبرة عن وعي شعبي جمعي، يمثل رغبة حقيقية واعية في الخروج من عنق الزجاجة والانتصار للذات الإنسانية وعلى محاولات تشويهها وإخضاعها. الأزمة مازالت قائمة، ومع ذلك، يقف الواقع الموضوعي على أعتاب العام الجديد مؤكداً إمكانية الحل، وضرورة تسهيل الطريق أمامه. والمطلوب من كل الفعاليات الثقافية والسياسية أن تتحمل مسؤوليتها تجاه البلاد والعباد، منطلقة من قراءة علمية موضوعية متكاملة للجديد القادم.

7 شباط 2015



«القناص الأمريكي» راعي البقر المغوار، الذي يردي أعداءه بكل دم بارد، تتكوم الجثث بالمئات دون أدنى اهتمام، يلاحق سكان المكان الأصليين ويحاول تعليمهم مفاهيم «الحضارة» الأمريكية بمسدس ضخم.

■ ضمير قناص

الأحد 26 تموز 2015



في قلب الرأسمالية الشائخة، تغرق كل نفس في نفسها، تسبح وسط تلاطم أمواج تظن أنها تستهدفها وحدها! تسبح عكس التيارات كلها، حريتها فرديتها، فلا تلتفت لقومها إن غرقوا! وتهادن الريح! ترفع كل الأشرعة، ولا تكتثر إن أحرقت كل المراكب! فهي تجيد السباحة في بحر أوهامها الشخصية البغيضة.

■ العجوز المحتضرة

5 تموز 2015



عرف سكان سهول الجزيرة العليا وبادية الجزيرة في سورية، كغيرهم من شعوب الشرق، نمطاً فريداً من التاريخ، تحفظه الذاكرة الشعبية كالأمثال الشعبية والملاحم الغنائية وبعض الأشعار وتميزوا بطريقتهم الخاصة في تاريخ الزمن وفقاً للحوادث التي جرت في السنة الغلانية.. الخ، وتمييزها عن غيرها، وكان نمط التفكير البسيط السائد في حينه هذا انعكاساً للعلاقات الفلاحية والرعية..

■ قبل الثلج الأحمر بتسع شتاءات

15 آذار 2015



لا يتوقف الأمر على جاهل مغتر يود «تحطيم الأصنام» بعد أن استولت خيالات منحرفة على رأسه، كما لا يجوز ربط هذا الفعل المنحرف بما حدث قبل قرون أيام الغزوات والفتوحات، في محاولة لتوجيه ضربة إلى الإسلام بحد ذاته كمرجع لمثل تلك التصرفات، تلك الادعاءات ترد عليها ملايين التماثيل والمخطوطات التي حفظت بعناية وصمدت بوجه غزاة وفاتحين لعشرات الآلاف من السنين وتحملت حملات دورية من السرقة والنهب المنظم للمستعمرين الجدد.

■ المطارق الصامتة

12 شباط 2015



كيف نجحت وسائل الإعلام في اختصار صورة الإرهاب بوجه عربي ملتح وعمامة؟ التساؤل الأهم من ذلك ربما، كيف استطاعت إقناعنا نحن، بأننا مصدر الشرور والتخلف. بحيث وقعنا أسيري الدعاية المضادة التي حيكت ضدنا.. هو تزوير جديد للحاضر.. يتم فيه حصر مفاهيم الإرهاب والتطرف والفكر التكفيري بدين أو عبادة أو لون بشرية، في تعام مقصود عن وجوه الإرهاب الكثيرة التي تختفي تحت البدلات الرسمية أو الأجساد العارية والقبعات السوداء.

■ الإرهاب.. متعدد الوجوه

7 شباط 2015



تتكثف الأسئلة المقلقة والنازفة كل يوم، ومع كل صباح. يوغل السوريون، ومعهم أبناء المنطقة، في بحر الأسئلة التي أن أوان رسوها عند إجابات شافية.. يزيد الإعلام المشهد غموضاً بدل أن يوضحه، مركزاً على تفاصيل لا تفعل أكثر من زيادة التشويش وخلق الأوراق، تفاصيل تعزز النظرة المرتابة عند مشاهد بات بالكاد يصدق شيئاً مما يقال، بعد أن عاش واقعياً تفاصيل أزمت تجاوزت كل ذلك الذي قيل ويقال.

■ تفاصيل كثيرة.. وحقيقة واحدة

الحضارة البشرية أمام مفترق طرق

للباحث الدكتور قدري جميل
الطبعة الرابعة دار الطليعة الجديدة



كلمات متجولة

للروائي إدواردو
غاليانوعن دار
الطليعة الجديدة



«محطات في التاريخ والتراث»

هادي العلوي الطبعة
الثالثة
عن دار الطليعة الجديدة



ذكريات من المنفى

للكاتب التركي عزيز
نيسن
الطبعة الثانية عن دار
الطليعة الجديدة



للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدة الله إبراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944636640	علاء عرفات	دمشق وريفها	الهاتف	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حاضمة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0932848985	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقدة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0991586731	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 01/01/2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

ثقافي قاسيون في 2015

الصور مفاتيح، تفتح أبواباً أغلقها النسيان. الصورة تنكلم، يغطي تعاقبها السريع كل شيء، تلتقط تفصيلاً ما، تختزل فيه الكثير من الحكايات، وقد تحكي الصورة ذاتها قصصاً جديدة.

■ الذاكرة المثقوبة

«بلد؟ لا مش بلد»

من لا يليق بهم الهجرة



هناك من كان يتغنى بالشعب دوماً، ويتكلم باسمه. لكنه أراد شعباً يفصل على مقاسه، ينفع أن يوضع ضمن كادر صورة في مؤتمر أو مقابلة تلفزيونية... لقد ظهر واضحاً كيف تناول الإعلام «العالمي» مسألة اللاجئين السوريين وخصص لها مساحات واسعة، مركزاً على جانبها الإنساني، ومتجاهلاً البعد السياسي للكارثة التي يعيشها السوريون، والتي تفترض إيجاد حلول حقيقية لهذه المشكلة ومعالجتها جذرياً.

توزعت النخبة في بلداننا بين موضعين: إما في كنف أنظمة الحكم، ضمن إطار من يطلق عليهم «مثقفي السلطة»، وهذا النمط كان رجعيّاً لكونه وظف العمل الثقافي في إطار ترسيخ دعائم السلطة روحياً، بدلاً من نقدها ثورياً. أو اصطلت بعض النخب خارج الكنف الرسمي لسلطاتها، بالنحو الذي يدفعها بأحد طريقين: الأول البحث عن «كنف» سلطة أخرى في بلد آخر..

■ 4 كانون الثاني 2015

■ 19 أيلول 2015

معجزات عادية قيد التحقق



معجزة عادية بدأت بالتحقق، معسكر الظلم يتراجع، والناس تحطم شرائقها واستكانتها لتصرخ أعلى وأعلى... هي معجزة لأن قعر الحزن السحيق الذي وصله الناس يبدو بعيداً عن الضوء كل البعد، وهي عادية لأن واقع الحال هو تراكم أزمات الظالمين وتفاقمها وانفجارها..

■ 26 كانون الأول 2015

أما أن للطيور الغربية أن تعود

الفن للفن، هو تحليق
مأزوم مؤقت، والفن
للناس، للمجتمع، للطبيعة،
هو التحليق «الطبيعي»
والجميل ضمن السرب
الطبيعي.

■ 28 تشرين الأول 2015



قاسيون

2016

2000

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد



حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية